جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

الإصلاح السياسي في المنطقة العربية

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ل.م.د تخصص تنظيم سياسي وإداري

إعداد : د / مرزود حسين أستاذ محاضر " أ "

فيفري 2021

تقديم :

يعتبر موضوع الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية من الموضوعات التي أخذت الاهتمام العديد من المفكرين في العلوم السياسية بمختلف تخصصاته باعتباره من المفاهيم التي بدا الاهتمام بها مند عصر النهضة وتواصل الاهتمام بها في مختلف المراحل التاريخية ، وإلى غاية انطلاق ما يعرف "بحركات الربيع " التي ساهمت في بروز العديد من الدراسات على تنوعها ومحاولات كبيرة من أجل الإلمام ووضع إطار نظري وتطبيقي لتفسير عملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية .

هذه المطبوعة محاولة تهدف إلى تزويد طلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالعديد من المفاهيم والأطر النظرية والمنهجية و إلى تعميق الفهم وتوسيع المعارف بموضوع الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي من خلال تناول مختلف العناصر الأساسية المتعلقة بالدراسة نظريا مع التدعيم بالأمثلة التجريبية من أجل إيصال الفكرة والفهم للطلبة بأسلوب بسيط وواضح.

نأمل التوفيق والنجاح بتقديم هاته المطبوعة للطلبة من أجل تعميق الفهم بأسلوب بسيط وواضح و مساعدتهم في إعداد البحوث الأكاديمية من الناحية الشكلية والمنهجية.

المحور الأول . مفهوم الإصلاح السياسي وعلاقته بمختلف المفاهيم

لقد أخذ مفهوم الإصلاح السياسي بالمفهوم الحديث عدة مفاهيم مختلفة لارتباطه بعدة مفاهيم متداخلة معه وكلها على علاقة بحركة الدامقراطة والانتقال الديمقراطي التي امتدت لمختلف الدول والتي انطلقت في منتصف السبعينات في جنوب القارة الأوروبية والتي انطلقت سنة 1974 بالبرتغال بعد سقوط النظام العسكري وشملت اليونان ، اسبانيا.

وامتدت الى العديد من الدول في مختلف القارات بأن شغلت اهتمام منظري ودراسي عمليات الانتقال والتحول الديمقراطي والإصلاح مما نتج عنه توظيف العديد من المفاهيم المتداخلة مع بعضها البعض و منها الإصلاح السياسي ، الديمقراطية ، التحول الديمقراطي ، الانتقال الديمقراطي ، التغيير السياسي ،الثورة ، التحديث السياسي وغيرها. ونبدأ بتناول هاته المفاهيم .

. الإصلاح السياسي (Political Reform) .

إن الإصلاح السياسي لغة هو إزالة الفساد ، والسعي ومحاولة الانتقال من حال غير مقبول إلى أحسن حال.

ويقصد بعمليات الإصلاح السياسي كل الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي تقوم بها الحكومات المختلفة وبمشاركة جميع فئات المجتمع والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وتنظيمات القطاع الخاص بهدف إصلاح وتحسين ميكانيزمات سير النظام السياسي والاجتماعي و مختلف الأنظمة المرتبطة به.

وهو عملية الانتقال للنموذج الجديد للحكم وتغيير النظام السياسي أو الدستور أو النظام العام داخل بلد معين ، بما فيها تغيير بنية المؤسسات السياسية و وظائفها وأساليب عملها وأهدافها بواسطة الآليات القانونية وغير القانونية من داخل النظام السياسي بهدف مواكبة التحولات وتجاوز الصعوبات الطارئة.

ويعرفه قاموس وبستر(wepster) للمصطلحات السياسية لعام 1988 "بأنه تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد "[1] .

ويعد ركنا أساسيا للحكم الراشد ،ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدالة وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمساءلة وفصل السلطات.

وهو عملية تغيير بنية المؤسسات السياسية و وظائفها وأساليب عملها وأهدافها بواسطة الآليات القانونية وغير القانونية من داخل النظام السياسي بهدف مواكبة التحولات وتجاوز الصعوبات باستمرار.

والإصلاح قد يكون نتيجة لضغوطات داخلية وخارجية أو هما معا برد الفعل أي بعد حدوث الأزمات ونادرا ما يكون بمبادرة من النظام بواسطة القرارات الاستباقية .

ويرتبط ويتداخل مع عدة مفاهيم منها التغيير السياسي والانتقال والتحول الديمقراطي و التغيير الجدري (الثورة) والتي تعني عملية "التحول في الأبنية والعمليات السياسية المختلفة التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة والنفوذ بين القوى"[2].

والتداول على السلطة والحكم وقد يكون في فترة زمنية قصيرة أو طويلة بالمرور من حالة إلى حالة تنتهي بتغيير النظام السياسي وبناء نظام سياسي جديد يتسم بالطابع الديمقراطي [3].

ويهدف الإصلاح التي تبادر به الأنظمة السياسية عادة وخاصة من الأنظمة السلطوية لمنع قيام الاحتجاجات أو الثورة على الأوضاع أو تأجيلها.

كما يهدف الإصلاح ليشمل جميع الجوانب وان يتم بمشاركة واسعة أو بواسطة هيئة منتخبة تمتلك القدرة على الإصلاح والاستجابة لبناء دولة الحق والقانون ويرى البعض أن " الحكم على مدى ديمقراطية السلطة وتفاعلها النسبي ،يتم من خلال النتائج النهائية لعملية الإصلاح وليس من خلال مقدمتها والنتائج دلالة على جوهر ديمقراطية الإصلاح واستجابته [4].

ومن جهة أخرى تسعى عمليات الإصلاح إلى التخلي والابتعاد عن النظام التسلطي والانتقال تدريجيا نحو نظام ديمقراطي سلمي ونحو تجربة منظمة لبناء المنظومة الديمقراطية المتكاملة شكلا وممارسة.

وعليه فإن الانتقال مرحلة من مراحل البناء الديمقراطي القائم على أساس دولة الحق والقانون عل حسب خصوصيات كل نظام سياسي .

وبصفة عامة فإن الإصلاح يمكن أن يحدث في كل الأنظمة المقيدة غير الديمقراطية أو شبه الديمقراطية التي بها هامش من الحرية باتجاه عملية الانتقال نحو الديمقراطية ،رغم صعوبات العملية من اجل نجاحه وذلك وفق شروط معينة وتوفر عدة عوامل.

ومن شروط نجاح الإصلاح السياسي :عدة عوامل منها مايلي:

ـ أن يكون الوضع فاسدا يتطلب الإصلاح وأن يأخذ أسباب النقص أو الفساد وأن يعالجها بحكمة.

. أن يكون التغيير نحو الأفضل فتحل الحرية محل الاستبداد والعدالة محل الظلم والاستقرار مكان الفوضى و السلم مكان العنف.

ـ أن يكون مستمرا وشاملا ويهدف إلى تحول النظام السياسي السلطوي إلى نظام ديمقراطي وليس إلى نظام ديمقراطي هش يمكن أن يزول بسرعة أو يتصدع أو يتراجع لأبسط المشاكل والهزات الخفيفة.

. أن تكون الحرية هي الأساس في تكوين الأحزاب والمنظمات والجمعيات ولا يمكن التراجع عنها أو تقييدها.

. لا يمكن التراجع عن الإصلاحات الصحيحة والمفيدة التي تم سنها لتعزيز المسار الديمقراطي.

ـ توسيع المشاركة السياسية والشعبية وكلما توسعت وشملت كل الفئات والجماعات ينجح الإصلاح السياسي.

و غالبا ما تتخذ عمليات الإصلاح شكلين رئيسين هما:

1. الإصلاح الجزيء :

يشمل إصلاحات قطاعية وقوانين فرعية أو تعديل طفيف للدستور وبعض القوانين العضوية والتنظيمية مثلا.

2. الإصلاح الشامل والمتكامل :

مثل إدخال إصلاحات كبيرة وشاملة تضم إعادة وضع دستور جديد مع إعادة النظر في كل القوانين المنظمة للممارسة السياسية.

وعموما فإن الإصلاح السياسي يشمل جوانب ويهدف إلى تصحيح الاختلالات وتجاوز العراقيل بهدف الوصول إلى جودة الحكم والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنها جودة النظام السياسي ، وبناء دولة الحق و العدل والقانون.

. تعريف الديمقراطية .

تتفق جل الدراسات في الفكر السياسي و في ميدان العلوم السياسية على أصل كلمة الديمقراطي أو الدامقراطة والتي تعود جدورها إلى الإغريق القدماء وتتكون من كلمتين Demos وتعني الشعب و Kratos وتعني حكم وعند الجمع بينهما يصبح المعنى حكم الشعب .أو ما يعرف بديمقراطية أثينا حيث نشأت الديمقراطية المباشرة والتي كانت تمارس بها والتي اقتصرت على النبلاء وهم المواطنين الذكور الأحرار دون غيرهم من العبيد و النساء والتي تمنحهم حق المشاركة في الحياة السياسة في أثينا.

بينما التعريف الاصطلاحي فمن الصعب وضع تعريف جامع مانع للديمقراطية إلى يومنا هذا ،وهذا يعود للتطورات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مرت بها مختلف التجارب الديمقراطية مما ساهم في تعدد المفكرين والمنظرين وتعدد المدارس والنظريات التي اهتمت بدراسة الفكر والممارسة الديمقراطية و من بين التعاريف نوجز مايلي:

تعريف الموسوعة البريطانية : " بأنها نظام حكم يتم فيه تحديد القوانين والسياسات والمشاريع الكبرى بطريقة مباشرة وغير مباشرة من قبل المواطنين البالغين [5].

ويعرفها عالم ويعرفها عالم الاجتماع جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) على " أنها النظام الذي يقوم على المشاركة في صنع القرار من خلال انتخابات دورية" [6].

ويعرفها المفكر والسياسي البريطاني أندرو هيوود Andrew Heywood " الديمقراطية هي التعاون بين الشعب والحكومة من أجل النهوض بالدولة " [7].

وعموما فإن الديمقراطية بالمفهوم الحديث هي عملية التحول والانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي أساسه الحرية والتعددية السياسية والإعلامية و الحزبية وحقوق الإنسان ، التداول على السلطة والتمثيل لمختلف التيارات السياسية والحزبية.

والمشاركة في قضايا الشأن العام ومختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية وجعل العدل أساس الحكم بمعنى دولة القانون والحق والعدل. والتي تقوم على مجموعة من الركائز وهي :

. مبدأ سيادة الأمة

. المساواة السياسية وتوفر الضمانات لحماية الحقوق والحريات الأساسية

. الحرية الاقتصادية وحرية المنافسة في الأسواق

. حرية الرأي والتعبير

. التداول السلمي على السلطة وفق انتخابات نزيهة ودورية

. مبدأ الفصل بين السلطات

. استقلالية السلطة القضائية

. حرية إنشاء الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني

. الانتقال الديمقراطي (Democratic Transition) .

ونبدأ بالمفهوم اللغوي ، لغة : لفظ الانتقال يشير إلى التغير والتحول والنقل ، فيقال غير الشئ أي حوله ونقله من مكانه إلى مكان أخر أو غيره من حال إلى حالة أخرى وعن الشئ يقال تغير منه إلى غيره.

وفي اللغة الانجليزية الانتقال الديمقراطي Democratic Transition

في اللغة الفرنسية الانتقال الديمقراطي Transition Démocratique

إن عملية الانتقال الديمقراطي تناولها العديد من المفكرين وبهذا تنوعت التعاريف ومن بينهم الان تورين Alain Thorin "الذي يعتبر أن الانتقال الديمقراطي عملية متواصلة ومتدرجة تحدث وتتبلور نتيجة للصراع بين الدولة والمجتمع "[8].

بينما عابد الجابري ربط عملية الانتقال الديمقراطي بقضايا حقوق الإنسان والحداثة في أية دولة وربطها بثلاثة محددات وهي :

. حقوق الإنسان بمعناها الواسع وتكافؤ الفرص

. ودولة المؤسسات التي تعلو على جميع الإفراد والتنظيمات المختلفة

. تداول السلطة وفق آلية الانتخابات الدورية والنزيهة بين مختلف القوى السياسية المتعددة على أساس مبدأ الأغلبية مع حفظ حق الأقلية.

وعلى العموم فإن الانتقال الديمقراطي هي عملية المرور من حالة إلى حالة أو مرحلة أخرى تنتهي بتغيير النظام السياسي وبناء نظام سياسي جديد يتسم بالطابع الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة في فترة زمنية قصيرة وهو يقترب من التداول والتغيير من حيث قصر المدة .[9]

. التحول الديمقراطي (Democratic Transformation).

ويقصد بالتحول الديمقراطي بعملية التحول من النظم التسلطية إلى النظم التعددية والتخلص من الهيمنة إلى صيغ أكثر ديمقراطية في الحكم و العمل على بناء نظام سياسي جديد أساسه العلاقة المتبادلة بين الأفراد والدولة التي تقوم على المساواة والمشاركة في الحياة العامة وضع مختلف التشريعات والقوانين التي تنظم الممارسة السياسية.

و صنع وتنفيذ السياسات العامة التي تبرز عن عملية التحول الهيكلي للنظام السياسي من النمط التسلطي إلى النمط الديمقراطي ولو شكليا.

من خلال توسيع هامش الحرية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ووجود التعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والتعبير والتدرج في الحرية الاقتصادية والمنافسة والتوجه نحو اقتصاد السوق.

وهناك من يعتبر التحول الديمقراطي على أنها عملية تغيير النظام السياسي من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ،و يهدف إلى تحقيق إصلاحات لتحقيق الحكم الصالح و صنع القرار السياسي في إطار قانوني ديمقراطي يمكّن من محاسبة النخبة الحاكمة[10].

والتحول الديمقراطي يكتمل عندما يتم التوافق وإجراء انتخابات حرة وتشكيل حكومة منتخبة مع أحداث تعديلات دستورية [11].

وعموما فإن مفهوم التحول يقترب ويأخذ نفس مفهوم الانتقال ولكن في فترات طويلة.

. التغيير الديمقراطي (التغيير السياسي) (Political Change).

لابد من التفريق بين مصطلح التغير و التغيير ، فالتغير يشير إلى حدوث أحداث وقضايا غير إرادية أي مفروضة . بينما التغيير فهي عملية إرادية تحدث نتيجة لتصرفات وقرارات واعية الهدف من القيام بها هو تغيير في القوانين والأنظمة السابقة التي تحكم المجتمع إلى أنظمة حديثة أساسها دولة الحق والقانون.

وفي المجمل فإن عملية التغيير الديمقراطي أو التغيير السياسي فهي عبارة عن عملية "التحول في الأبنية والعمليات السياسية المختلفة التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية

والنفوذ بين القوى" [12]. بمعنى عملية الانتقال والإصلاح لتحديد الضوابط الدستورية وإرساء تقاليد سياسية جديدة للعمل بها.

. الثورة الديمقراطية (التغيير الجدري) (Radical Change).

من التعريفات للثورة الديمقراطية " أنها عملية شعبية شاملة بواسطة الاحتجاجات والمظاهرات خاصة السلمية والتي تهدف إلى تحول جدري للنظام السياسي والمجتمع ،وتمر بخمسة مراحل هي :

مرحلة التمهيد والتحضير نتيجة ظهور مناخ مناسب يولد غضب شعبي اتجاه الممارسات والأداء المنحط للنظام السياسي القائم ،انهيار وتداعي شرعية النظام القديم،تقويض العلاقات والروابط القديمة .

وإحلال علاقات وسلوكات مغايرة لسابقاتها وإنشاء علاقات جديدة،وأخيرا تعمل الثورة و فواعلها الأساسية على إيجاد إطار لاستقرار النظام الجديد " [13].[9] وهي عملية تهدف إلى تغيير جدري لقواعد النظام السياسي في فترة زمنية قد تكون وجيزة أو متوسطة أو طويلة.

. التحديث السياسي (Political Modernization).

إن عمليات التحديث ارتبطت حسب الكثير من المفكرين بعصر النهضة الأوربية وما صحبها من عمليات انتقال او تحول في نمط الإنتاج من النمط التقليدي الزراعي إلى النمط الصناعي بعد بداية إدخال الآلات في عمليات الإنتاج من أجل الزيادة في الإنتاج والزيادة في الأرباح ومن جهتها الطبقة الشغيلة تبيع مجهودها للحصول على أجور تتناسب وقيمة العمل والجهد المبذول.

ومن ناحية أخرى فإن الكثير من المفكرين من يستعمل التحديث بمعنى العصرنة ويعني الانتقال من أشكال التنظيم السياسي التقليدي إلى شكل التنظيم الحديث و من آليات حكم تقليدي إلى حكم عصري ، بالتركيز على عدة أبعاد وهي :

. درجة التطور التكنولوجي المستخدم في الصناعة ودرجة تمكن الإنسان من توظيف التكنولوجيا ومحاولة تسخير البيئة .

. التركيز على درجة تنظيم المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بمعنى الجانب المؤسساتي والوظيفي لهاته المؤسسات والخدمات التي تقدمها للمواطنين

. درجة الاهتمام بالجانب السلوكي ودرجة التحضر ومستوى الثقافة السياسية الموجودة في المجتمع وهل تقوم على الاحترام والتقدير مثلا.

وحسب صموئيل هنثغنثون(Samuel,P, Huntington) فإن التحديث يقوم على ثلاثة ركائز أساسية وهي :

1 . عقلنة السلطة عن طريق استبدال المؤسسات التقليدية بأخرى حديثة أساسها القانون والضوابط الحضارية .

2 . تحديد وظائف مختلف المؤسسات وإنشاء وبنى هياكل وهيئات جديدة متخصصة لتنفيذ الاهداف المسطرة .

3 . توسيع مجال المشاركة السياسية وفي اقتراح وضع السياسات وفي اتخاذ القرار لفئات واسعة من الجماهير [14].

وفي المجمل فإن عمليات التحديث أو العصرنة تشمل جميع الجوانب وتهدف إلى ترقية ورقي وازدهار مواطني بلد معين.

. التنمية السياسية : (Political Development)

لقد حظيت مسالة التنمية بمفاهيمها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية المستدامة الكثير من الاهتمام وكتب العديد من المفكرين في التنمية ومسائل التنمية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، بأن شهدت هاته الحقبة التاريخية استقلال العديد من البلدان وبداية محاولات بناء أنظمة سياسية واقتصادية جديدة للتخلص من ارث الاستدمار الذي ورثت منه التخلف في جميع الجوانب وظهور ماعرف بدول العالم الثالث أو الدول النامية التي تسعى جاهدة لتحقيق الإصلاح السياسي و التنمية والنمو والتقدم في جميع المجالات لتصل إلى التصنيف الجديد تحت تسمية الدول الصاعدة .

ولقد اختلفت دول العالم الثالث أو السائرة في طريق النمو في أساليب وطرق وأولويات برامج التغلب على مشاكل التخلف بأن ركزت مساعيها حول قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة والتنمية السياسية بصفة خاصة .

كما تعرف التنمية من زاوية أخرى على أنها عبارة عن مجموعة من الوسائل تستخدمها الدولة لتطوير وإصلاح سياستها الداخلية والخارجية ، وهي العمليات التنموية التي تحرص الدول على تطبيقها من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات التي تواجها في البيئة الداخلية والدولية.

بينما لخص لوسيان باي(Lucien Baie) التنمية السياسية بأنها عملية للتغيير الاجتماعي متعددة الجوانب وحدد هاته الجوانب في عشرة جوانب وهي [15]:

1. التنمية السياسية كمتطلب للتنمية الاقتصادية بمعنى النظام السياسي الجيد هو الذي يضمن تنمية اقتصادية ناجحة.

2. التنمية السياسية كنمط لسياسة المجتمعات الصناعية على اعتبار أن المجتمعات الصناعية تمكنت من تطوير أنموذجا للحياة السياسة يمكن أن يكون مفيدا لبقية المجتمعات.

3. التنمية السياسية كأنموذج تحديث سياسي غربي بأن المجتمعات نجحت في بناء الديمقراطية القائمة على المؤسسات السياسية الحديثة بدل المؤسسات التقليدية.

4 . التنمية السياسية كأنموذج لبناء الدولة القومية المستقرة التي تتسع للجميع رغم الاختلافات الدينية والعرقية والاثنية المختلفة.

5 . التنمية السياسية كتنمية قانونية وإدارية حيث يركز على الترابط الوثيق بين التنظيم السياسي والتنظيم القانوني والإداري للدولة.

6 . التنمية السياسية كتعبئة ومشاركة جماهرية بمعنى لها أهمية عند المواطنين بواسطة المساهمة والمشاركة الواسعة.

7 . التنمية السياسية كبناء للديمقراطية التي تقوم على المؤسسات الشرعية المنتخبة انتخابا عاما بكل حرية ولها صفة التمثيل.

8 . التنمية السياسية كتغير منتظم أي أن التنمية تحقق الاستقرار وحتى عندما يحدث التغيير والانتقال يتم بطرق سلسة.

9 . التنمية السياسية كتعبئة وقوة التي تبرز قوة وقدرة النظام السياسي على حشد وتعبئة الموارد المادية والبشرية لتنفيذ الخطط والبرامج المختلفة.

10. التنمية السياسية كجانب من الجوانب المتعددة للتغيير الاجتماعي بحيث ترتبط وتتداخل بجميع الجوانب الأخرى بالتأثير المتبادل.

أما جابريال ألموند يرى أن الحداثة السياسية أو التنمية السياسية تحدث عندما تتوفر ثلاثة عوامل وهي :[16]

1 . ترشيد وإصلاح السلطة بأن تتم ممارسة وتولي السلطة وفق مبدأ التداول على السلطة الذي يحدد بواسطة الدستور ومختلف القوانين المكملة.

2 . وجود تباين وتنوع في الوظائف السياسية المتعددة وأبنية وهياكل مخصصة لها لتجنب الانفراد بالسلطة والرأي الفردي.

3 . العمل على رفع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية بواسطة الإصلاحات المتنوعة وفي مختلف المؤسسات من خلال آليات المشاركة المتاحة.

وما يمكن قوله عن التنمية السياسية بأنها تشمل جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتداخل وتتكامل مع بعضها البعض من أجل بناء دول صاعدة وقوية تضمن العيش الكريم لمواطنيها.

وإجمالا فإن الإصلاح السياسي بالمفهوم الحديث يشمل جوانب ومستويات متعددة ومختلفة ويتداخل مع مختلف المفاهيم المتعلقة بالانتقال والتحول الديمقراطي التي تهدف إلى تصحيح الاختلالات وإصلاحها وبناء نظام سياسي جيد يقوم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبناء دولة الحق و العدل والقانون.

المحور الثاني : مناهج دراسة قضايا الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

تتنوع مناهج البحث العلمي في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة نظرا لتعدد وتعقد وتنوع الظواهر الاجتماعية والسياسية .

ومن هذا المنطلق فإن مناهج تحليل عمليات الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي تتنوع وتتعدد بين كيفية وكمية ووصفية وتجريبية و دراسة حالة ومقارنة ومقاربات وتقنيات وأدوات للتحليل مع توظيف لمختلف العلوم كالرياضيات ،والتاريخ وعلم الاجتماع ، الانتربولوجيا ...إلخ. وعلى العموم فإن المنهجية هي مجموع المناهج والتقنيات التي توجه وتساعد الباحث لترشيد البحث والوصول إلى جودة نتائج البحث والمنهجية أشمل من المناهج المختلفة .

ومما تقدم يمكن تقسيم مناهج البحث العلمي لتحليل عمليات الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي إلى قسمين رئيسين وهما مناهج كلاسيكية وحديثة و أهمها:

أولا : المناهج التقليدية (الكلاسيكية) .

وهي متعددة والأكثر استخداما في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية مند ظهور هاته العلوم ويمكن تحديدها في عدة مناهج وهي:

المنهج الوصفي ،التاريخي ، دراسة الحالة ، المقارن ، التجريبي ، الاحصائي[17].

. المنهج الوصفي.

يعتبر أسلوب للتحليل يركز على جمع وترتيب المعلومات دقيقة وكافية عن ظاهرة معينة ومحاولة التفسير بالبرهنة وإعطاء نتائج علمية توظف في السياسات المجتمعية العامة بهدف إصلاح الأمور.

ويتبع المنهج الوصفي عدة خطوات رئيسة هي كتالي:

. الشعور بالمشكلة للبحث من طرف الباحث يحاول الاهتمام بها وجمع المعلومات الكافية حولها.

. تحديد مشكلة أو إشكالية البحث من طرف الباحث الذي يحاول صياغتها في شكل سؤال رئيسي.

. مرحلة وضع الفرضيات ومن الأحسن أن تجمع بين متغيرين أو سببية ، مثل كلما زاد شئ زاد أو نقص ...إلخ.

. وضع الإطار النظري المفصل يعني الخطة أو هندسة البحث بكل عناصرها الرئيسية و الفرعية.

. اختيار عينة أو مجتمع الدراسة سواء كانت جماعة ، مؤسسة ، فئة اجتماعية معينة مثل اختيار طلبة تخصص معين وأسباب اختيارها.

. اختيار أدوات الحصول على المعلومات المتعلقة بالبحث كالاستبيان والمقابلة والملاحظة المباشرة .

. بعد القيام بالبحث و التوصل إلى النتائج العامة التي يجب تنظيمها وتبويبها وتصنيفها وترتيبها بطريقة علمية دقيقة.

. خطوة تحليل وتفسير النتائج بطريقة متجانسة ومحاولة الوصول إلى تعميمات تكون صالحة للاستفادة منها في البحوث القادمة في إطار التراكم المعرفي.

. صياغة وتقديم مقترحات البحث أو التوصيات لمجتمع الدراسة من أجل الاستفادة منها ومعالجة الاختلالات[18].

أنواع الدراسات الوصفية.

هناك عدة أنواع للدراسات الوصفية بحكم تنوع قضايا وحقول الدراسات الاجتماعية والإنسانية و ويمكن إجمالها في ثلاثة أنواع رئيسية وهي كتالي:

1 . الدراسات المسحية .

وهي مستوحاة من العلوم الطبيعية مثل مسح منطقة معينة بتحديد طولها وعرضها وحدودها المختلفة وخصائصها الجيولوجية ، ونفس الشئ يستعمل في مجال دراسات المسح الاجتماعي ،مثل تناول تنظيم معين مثل نقابة عمالية وخصائصها وحدودها أي مجال نشاطها مثلا في القطاع العمومي أو القطاع الاقتصادي .

أو تناول طائفة سكانية معينة تقيم في إقليم . وتندرج ضمن الدراسات المسحية ، دراسات المسح المدرسي ، المسح الاجتماعي ،دراسات الرأي العام وسبر الآراء ، دراسات تحليل بيئة العمل.

2 . دراسات العلاقات المتبادلة .

وتركز هاته الدراسات على محاولات الكشف عن العلاقات المتداخلة بين الظواهر الاجتماعية و مختلف العناصر المتغيرة والثابتة ودرجة التأثير.

وتشمل الدراسات الارتباطية والتي تركز على درجة الارتباط بين العناصر المختلفة ، والدراسات العلية المقارنة والتي تربط الأسباب بالنتائج مثل درجة تأثير متغير السلوك لشخصين مع نفس الاسباب.

3 . الدراسات التطورية .

وتسمى كذلك دراسات النمو وتعني تتبع ظاهرة أو سلوك معين خلال فترات زمنية معينة.

وتشمل الدراسات العرضية والتي تركز على عدة مستويات ولكن في نفس الظروف مثل دراسة درجة الاكتساب عند المتعلم ، وإجراء العرض والدراسة على طلبة الأطوار التعليمية مثلا.

والطولية والتي تركز على متابعة نفس سلوك العينة في الدراسة ومتابعتهم وملاحظة تطوراتهم ودرجة الاستجابة.

ودراسات الاتجاه وتهدف الى تتبع حدث أو قضية اجتماعية معينة وإلى محاولة بلوغ درجة معينة من الاستشراف والتنبؤ بمسارها مستقبلا.

. المنهج التاريخي.

يهتم بدراسة الظواهر و الأحداث الماضية بطريقة علمية من أجل محاولة فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل .

ويعرف :بأنه عملية منظمة وموضوعية تهدف إلى البرهنة من اجل إثبات حقائق تاريخية واستنتاج مسبباتها والاستفادة من الماضي بطريقة صحيحة"[19].

وللمنهج التاريخي عدة خطوات أهمها:

. تحديد مشكلة الدراسة ويجب أن تتمحور وتشمل الفترة التاريخية المراد دراستها والبحث والتعمق فيها.

. جمع الحقائق وكل البيانات والمعطيات والقرائن التي من شأنها المساهمة في سير عملية البحث.

. تصنيف المصادر المختلفة والبيانات المتنوعة سواء كانت مادية أو مخطوطات وترتيبها بطريقة علمية صحيحة.

. عرض النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها مع التعليل عليها بالأدلة أو بالمقارنة أو بطرق أخرى.

. المنهج التجريبي.

يستعمل في المسائل العلمية والطبيعية ويهتم بإجراء التجارب المختلفة أما في العلوم الاجتماعية والإنسانية يستخدم لإثبات الفرضيات عن طريق التجربة بين العوامل والمتغيرات الأساسية والثانوية واستخدام الملاحظة المباشرة والتجربة المباشرة أي الانطلاق من الواقع المعاش .

ومن جهة هو طريقة لحل المشكلات وهو إجراء منهجي يعتمد على الملاحظة ووضع الفروض المناسبة وإجراء التجارب للتأكد من الفرضيات والوصول إلى تفسير العلاقات والقوانين التي تحكم بين الظواهر[20].

ويستخدم المنهج التجريبي عدة خطوات وهي:

. اختيار وتحديد المشكلة

. اختيار أفراد العينة وطرق القياس

. تصميم التجربة

. طريقة ووسائل تنفيذ التجربة

. تحليل البيانات

. استنتاج النتائج من التجربة بوضوح وتبسيطها. وللمنهج التجريبي عدة أهداف:

أهداف المنهج التجريبي مايلي:

. الكشف عن حقيقة الظاهرة ومحاولة التنبؤ بتأثيراتها المستقبلية

. التحقق من الفرضيات الموضوعة عن طريق التجربة.

. الوصول إلى نتائج تتحكم في الظواهر وتقديم تفسيرات موضوعية وعلمية تبتعد عن التأويل والشك.

. يهدف إلى إيجاد أو وضع مؤشرات لقياس درجة تأثير العوامل المستقلة عل بقية المتغيرات الثابتة أو العكس أو بين مختلف العناصر المكونة للعملية.

. أنواع تجارب المنهج العلمي .

وتنقسم إلى نوعين في ميدان العلوم الطبيعية والدقيقة وتجارب في العلوم الاجتماعية:

1. تجارب في العلوم الطبيعية أو العلمية التطبيقية : ويتم القيام بها داخل المعامل والمصانع والمخابر وتتطلب أدوات ووسائل وتجهيزات وفي ظل توفير شروط معينة للقيام بالبحث والتجربة .

2 . أما تجارب في العلوم الاجتماعية : و تجرءا على الأفراد والظواهر وتشمل مايلي:

. تجارب العنصر التابع ويعني دراسة فرد أو موقف اجتماعي أو سياسي معين ويسمى هذا العنصر بالتابع.

. تجارب العامل المتغير أو المستقل ويعني دراسة تأثير عنصر خارجي عن الظاهرة أو عنصر جانبي.

. تجارب العناصر المتداخلة وتسمى هذه التجارب تجارب العوامل والعناصر المتداخلة والمترابطة داخل الظاهرة الاجتماعية والسياسية.

. المنهج المقارن.

من أبرز المناهج التي تستخدم في ميدان العلوم الاجتماعية و خاصة في ميدان العلوم السياسية بأن أصبح تخصص مستقل في العديد من الجامعات يعرف بإسم الدراسات السياسية المقارنة.

ومن أهداف المقارنة والمنهج المقارن إبراز الاختلافات والاستفادة من تجارب الغير وتقويم الاختلالات والسياسات والقيام بعمليات الإصلاح.

و يركز هذا المنهج على اوجه التشابه والاختلاف بين مختلف الظواهر وبين الأنظمة السياسية وبين الدول والمجتمعات وحتى مع مختلف المنظمات والتنظيمات .

ويوظف جميع طرق وأدوات البحث العلمي ويستخدم مختلف العلوم والمعارف بغية تفسير وإعطاء الحقائق العلمية .

خطوات المنهج المقارن يتبع نفس خطوات البحث العلمي وهي :

. تحديد المشكلة

. اختيار وحدات التحليل

. وضع الفروض المناسبة

. تحديد المفاهيم والتعريفات لمختلف العناصر والمتغيرات

. جمع البيانات المختلفة

. الشرح والتفسير وتعني النتائج.

. منهج دراسة الحالة.

يعد من المناهج المستخدمة في ميدان العلوم السياسية ويهتم بتحليل مختلف الوحدات والتنظيمات سواء دولة أو حزب أو حركة بمعنى يركز على دراسة وحدة خلال فترة زمنية معينة وفي ظروف معينة .

ولا يكتفي بالدراسة الكلية بل يركز على الجوهر وجميع العناصر والمتغيرات التي تميز الوحدة المدروسة.

قواعد هذا المنهج مايلي:

. جمع كل المعطيات والمعلومات عن الوحدة أو الحالة المدروسة ومحاولة تحديد الروابط والفواعل المختلفة التي تشكل الظاهرة.

. التركيز على الوحدة المدروسة فقط.

. النظر الكلي للوحدة المدروسة على انها كل مترابط بين مختلف الأجزاء والعناصر الجانبية المكونة للظاهرة في ترابط منسجم أو غير منسجم.

. التتبع التطور التاريخي للوحدة أو الحالة لمعرفة التطورات والاختلافات وهل هي يوجد ثبات أم تغيرات وحجمها.

. دراسة مجال الدراسة أو الوحدة في إطار البيئة الداخلية والخارجية والظروف المحيطة بها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا...إلخ.

. منهج تحليل المضمون (تحليل المحتوى).

يعتبر من المناهج التي تستخدم في دراسة وتحليل وتفسير الخطابات السياسية والوثائق التاريخية وبرامج الأحزاب والحملات الانتخابية والرسائل المختلفة ومحاولة تقسيمها غلى وحدات صغيرة أو التركيز على العناصر المهمة حتى يستطيع تحليلها بطريقة علمية . وخطواته تشبه خطوات البحث العلمي في جميع المناهج.

ويتكون منهج تحليل المضمون من ثلاثة عناصر أساسية هي:

. عنصر المنهج وهي الطريقة التي يختارها الباحث لتناول وثيقة معينة سواء بالتركيب أو التفكيك أو بالمقارنة مثلا.

. عنصر التحليل وهي عملية ذهنية يقوم الباحث بتوظيفها بتجزئة الوثيقة أو الخطاب إلى أجزاء يستطيع التحكم فيها.

. عنصر المضمون وهي المادة محل الدراسة وكلما كان محتوى الرسالة بسيط ومرتبط بالواقع تسهل عملية تفسير محتواها.

وينقسم منهج تحليل المضمون أو النصوص إلى نوعين :

. التحليل المادي للمضمون (النص) : ويعني القيام بعملية حسابية بحساب السطور والفقرات أو الأجزاء التي تكون النص.

. التحليل المعنوي للمضمون : وتعني القيام بتحليل معاني الكلمات والرموز والفقرات المختلفة وجمعها وترتيبها بطريقة متناسقة ومتكاملة بغية إعطاء تفسير يقترب من الصواب والحقيقة.

ثانيا . الاقترابات والمداخل والتقنيات والأدوات الحديثة لدراسة قضايا الإصلاح السياسي.

الاقتراب هو إطار للتحليل ودراسة الظواهر السياسة المختلفة ويمكن استخدام المدخل الاقتصادي أو القانوني والاجتماعي التاريخي ...إلخ أو الجمع بين أثنين أو أكثر بحكم التداخل والتقاطع والتكامل.

. الاقتراب القانوني المؤسسي الرسمي.

يركز على دراسة الأنشطة والظواهر السياسة والأبنية السياسية المختلفة على الجوانب القانونية والإجرائية ومدى التزام المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بالضوابط القانونية الرسمية وعلى إثر ذلك تتم عملية التفسير.

كما يدرس مختلف الأنشطة والعمليات السياسية مثل التزام مؤسسات الدولة بالقانون ، والانتخابات ،وتنظيم الأحزاب والحياة السياسية بصفة عامة.ويركز على الشرح والتفصيل الوصفي للمؤسسات[21].

إن الاقتراب الرسمي القانوني ينقسم إلى قسمين :

الاقتراب المؤسسي التقليدي يركز على الهياكل والأبنية السياسية المختلفة ومدى التزامها بالقانون.

. الاقتراب المؤسسي الحديث والذي يركز على تفاعل المؤسسات السياسية مع بعضها البعض ومع باقي الأبنية الفرعية الأخرى وخاصة علاقات القوة.

ولقد أهتم صموئيل هنتنغتون بدراسة المؤسسات وأنماطها وطرق عملها وحددها في أربعة مؤشرات لقياس مستوى هاته المؤسسات وهي كتالي:

. التكيف

. التعقيد

. الاستقلالية

. التماسك

. الاقتراب الوظيفي.

يعد غابرﻳال ألموند (Almond Gabriel) من رواد المقترب الوظيفي لدراسة النظم السياسية ومقارنتها ، ويعرف النظام السياسي على أنه جملة من التفاعلات التي تحدث داخله والنظام السياسي هو المسؤل عن الفصل بين هاته التفاعلات والتكيف والتغيير والتوحيد المطالب المختلفة ويتميز النظام السياسي بعدة خصائص هي[22]:

. الشمولية : يعني النظام السياسي يشمل جميع التفاعلات الرسمية وغير الرسمية والتي تؤثر على استخدام القهر والضبط الاجتماعي.

. الاعتماد المتبادل : بمعنى أي تغيير في أحد الأبنية والتفاعلات الفرعية قد تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في الأوضاع السياسية.

. وجود حدود للنظام السياسي : حدود النظام السياسي تتجاوز حدود النظم الفرعية الأخرى بحكم أنه الحاكم والمنظم لجميع النظم الفرعية السياسية والاجتماعية.

وقد حدد ألموند وظائف النظام السياسي إلى نوعين:

1. وظائف المدخلات : وتتحدد في :

. التنشئة السياسية والتوظيف : وظيفة التنشئة من خلال مؤسسات الدولة ونقل الثقافة من جيل إلى أخر ، أما عملية التوظيف فهي تدريب المجتمع و القادة.

. تجميع المصالح : وترتيبها من حيث الجوانب و الأولوية ونقلها من المجتمع إلى صناع القرار.

. فرز المصالح المتنوعة :وتعني غربلة وتنظيم المطالب حتى يتمكن النظام السياسي من معالجتها بعقلانية.

الاتصالات السياسية : وتضم الاتصالات مع فواعل النظام السياسي في البيئة الداخلية والخارجية.

2 . وظائف المخرجات : وتشمل ثلاثة وظائف أو عناصر وهي:

. وظيفة تشريع وسن القوانين

. وظيفة تنفيذ القوانين

. وظيفة تطبيق القانون بواسطة القضاء.

. المدخل الاتصالي.

يعتبر كارل دوتش (Karel Deutsch)منظر المدخل الاتصالي ويعطي أهمية للعملية الاتصالية في النظم السياسية ويعتقد أن القدرة على نقل الرسائل والاستجابة لها هي من صميم نشاط المنظمات .

وأن أي تحليل للنظام السياسي بطريقة دقيقة يجب أن يعطي أهمية للعملية الاتصالية وللمعلومات ويركز مدخل الاتصالات على سلوك و تفاعلات النظام السياسي من خلال الاتصالات ويضع أربعة ركائز للعملية وهي:[23].

. المعلومات وتعتبر بمثابة مدخلات تتدفق عليه من البيئة الداخلية والخارجية

. الضغوط على النظام السياسي ومى قدرته على الاستجابة للمعلومات

. عملية الفرز وتقليب المعلومات وهي تشبه العلبة السوداء

. التغذية الاسترجاعية في شكل مخرجات

وعموما فإن كارل دوتش يعتبر عملية الاتصال والمعلومات تلعب دورا كبيرا في الإصلاح والتغيير واستجابة ونجاح النظام السياسي في التأقلم وتحديد سلوكه.

. المدخل النسقي النظمي(دافيد أستون)(David Easton).

الذي يرى أن النظام السياسي هو عبارة عن مجوعة من الأنساق والظواهر في مجموعها تشكل النظام السياسي وفي الحقيقة هو جزء من النظام الاجتماعي ككل.

والنظام السياسي هو وحدة التحليل للأنشطة و للعلاقات والتأثيرات المتداخلة بداخله وتشكل الصعوبات التي تواجه النظام تهديدا لبقائه واستمراريته وحجم الاستجابة والتأقلم تزيد من بقائه ولكل نظام سياسي وظائف منها:[24]

. قدرة النظام السياسي على اتخاذ قرارات وتنفيذها في المجتمع.

. قدرة النظام السياسي على الزام المواطنين بتطبيق وتنفيذ القرارات بالإلزام والقوة أو طوعية بشعور المواطنين أن القرارات لصالحهم.

ويتكون أنموذج دافيد أستون من عدة عناصر وهي :

. البيئة :أو بيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية ومختلف الأنساق الفرعية

. المدخلات : وهي مختلف المطالب والانشغالات من مختلف الفواعل والتنظيمات الاجتماعية والسياسية.

. العلبة السوداء : والتي تتم فيها غربلة وفرز وترتيب الأولويات

. المخرجات : وهي القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد والاستجابة للمطالب المختلفة بالرد الايجابي أو السلبي.

. التغذية العكسية أو عملية الاسترجاع لتعود المطالب من جديد

وعموما فإن النقد الذي يوجه لهذا المدخل اعتماد النظام السياسي بشكل عام ولم يحدد طبيعة النظام هل هو مثلا ديمقراطيا أو شموليا ويركز على التعاون بينما يعتبر الصراع يؤدي الى انهيار النظام.

. اقتراب صنع القرار.

يعتبر هربرت سيمون (Herbert Simon) من بين منظري هذا الاقتراب الذي يركز على القرار ات و على الجوانب المتعددة لعملية صنع القرار السياسي ويعد اطارا يساعد الباحث على تحديد الظروف والعوامل التي تحيط بعملية صنع واتخاذ القرار والجوانب الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية [25].

وعليه فهو إطار مرن وغير جامد يمكن توظيفه في الظواهر السياسية والاجتماعية وغيرها وهو كوحدة لتحليل جهة صنع القرار هل فرد أو جماعة مؤسسة وماهي الأكثر تأثيرا من غيرها ؟ .وتأثير مختلف الوحدات والاتصال والنقاشات وعمليات التداول المختلفة.

وللقرار مراحل هي:

. مرحلة ما قبل القرار وتعني وجود مشكلة أزمة

. مرحلة صنع القرار

. مرحلة تنفيذ القرار

. مرحلة تقييم وتقويم القرار

. مدخل اللعب (المباراة).

يستخدم في ادارة حالات ومسائل الصراع والتنافس بين الفاعلين السياسيين وبين الدول على المكاسب وهو أسلوب منطقي ورياضي يستخدم لتحقيق الأرباح وتجنب الخسائر ، ولكن بشروط منها وضوح قواعد اللعبة لكل الفاعلين والوسائل المتاح استخدامها ، وفي الأخير تحدد المراتب والمكاسب بناء على النتائج [26].

عناصر اللعبة:

1. اللاعب ويمثل وحدة اتخاذ القرار في اللعبة

2 . القواعد وهي القوانين والموارد المتاح استخدامها من طرف اللعب.

3 . الإستراتيجية وهي الخطة أو الخطط البديلة بناء على تحرك الخصم

4 . النتيجة وهي محصلة المباراة والتي تحدد مركز الرابح والمنهزم ويعبر عنها بالتقييم بواسطة الأرقام .

وهناك نوعين من المباراة وهما:

1. اللعبة الصفرية

2 . اللعبة غير الصفرية

وإجمالا فإن مدخل اللعب يستخدم للحصول على المكاسب والمنافع ومن جهة ثانية يستخدم للتكوين والتدريب.

. التحليل الاحصائي(الاحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS:

Statistical Pact ages Sciences Social

هو عبارة عن أسلوب كمي حسابي أو برنامج حزم حاسوبية متكاملة لمعالجة المعلومات وتحليلها ، ويستخدم في جميع البحوث الرقمية في العلوم الاجتماعية والسياسية وغير السياسية ونظرا لاعتماده على الإحصاء وقدرته الفائقة على معالجة جميع الاختبارات وتوافقه مع جميع البرمجيات جعلت منه أداة فعالة لتحليل جميع البحوث العلمية.

هذا البرنامج يستطيع قراءة جميع البيانات من جميع الملفات لاستخراج النتائج على شكل تقارير وأشكال وتقنية الحزم تجعل التحليل الإحصائي سهل بالنسبة للباحث المبتدئ وللخبير على حد السواء [27].

ولهذا الأسلوب عدة مراحل يمكن إجمالها فيمايلي:

. ترميز البيانات

. إدخال البيانات

. اختيار الاختبار المناسب أو الشكل المناسب

. تحديد المتغيرات المراد تحليلها.

وبصفة عامة فإن علم الإحصاء أو الرياضيات علم عابر ومنفتح على جميع العلوم فبدون طرقه وأساليبه لا يمكن أن يتطور أي علم أو بحث.

. أسلوب دلفي(Delphi Method):

هي تقنية وأسلوب يستخدم في مختلف المواضيع السياسية لاتخاذ القرار وفي التنبؤ ووضع الخطط المستقبلية لعمليات الإصلاح وفي الدراسات المستقبلية .

ولقد استخدم بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل مجموعة من المفكرين بمؤسسة رند للتعاون من طرف ألف هالمر. نورمن داكلي (Olaf Helmer ,Norman Dalkey) وآخرين [28].

وتعتمد هاته التقنية على الاستمارات أو الاستبيانات والاستشارات وترسل إلى مجوعة من الخبراء في مناطق متعددة سواء داخل الوطن أو خارجه ويطلب منهم إبداء الرأي والخبرة في موضوع معين ولكن بدون إعلامهم بأن السؤال وجه لخبراء آخرين ويمكن أن يعاد السؤال أو الاستمارة مرة ثانية .

وقد طبق في عدة مجالات منها مجال رسم السياسات العامة ، وطور أخيرا ليستخدم في الديمقراطية الالكترونية بداية من عام 2002.

وبناء على الردود من طرف الخبراء تجمع الإجابات وتصنف على حسب التقارب وفي الأخير توضع الخطة و يتخذ القرار مثل تعديل الدستور مثلا.

. أنموذج مدخل التحليل الرباعي (SOWT):

يعود أصله إلى معهد ستنفورد بالولايات المتحدة الأمريكية وإلى أبحاث ألبرث همفري (Albert Humphrey) مابين 1960 . 1970 وهو منهج وأسلوب يستعمل في جميع المجالات وفي وضع الخطط الإستراتيجية ويقوم على أربعة دعائم وهي :[29].

1 . نقاط القوة Strengths لكل مشروع وخطة وخصم وقضية نقاط القوة التي يرتكز عليها وقد تكون ماديا وبشريا.

2. نقاط الضعف Weaknesses كما للمشروع أو الخطة الحكومية نقائص يعبر عنها بنقاط الضعف .

3 . الفرص Opportunities وهي مجموع الفرص التي يمكن تحقيقها بناء على القدرات والإمكانيات المتوفرة وغير متوفرة للخصم مثلا.

4 . التهديدات Threats وهي مجموع الاكراهات والعراقيل التي قد تواجه الخطة والمشاريع المختلفة.

ومما تقدم فإن أنموذج التحليل الرباعي يستخدم في جميع الميادين وهو أسلوب كمي وبسيط الاستعمال ونتائجه عقلانية.

. سلم ليكارث رسنيس (Likert ,Resins):

أسلوب كمي حسابي يستخدم في جميع الدراسات و يرجع أصله إلى الدراسات السلوكية في علم النفس الاجتماعي و هو أسلوب لقياس التفضيلات ومختلف المؤشرات لقياس مثلا درجة الديمقراطية في بلد ما أو حرية التعبير ...إلخ. عن طريق إصدار الأحكام مثل الموافقة أو الاعتراض [30].

ويكون في أغلب الأحيان بالمفرد مثل ثلاثي أو خماسي أو سباعي ،ويتكون من قسمين الجدع والسلم يستخدم الترتيب من 1 إلى 10 أو من 1 إلى 100 والترتيب يكون في

مجموعات من 1 إلى 10 وهكذا وكل مجموعة لها تنقيط بناء على مؤشرات مثل رأي الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ،والنخبة إلخ بمعنى النصف وفوق النصف التحصل على المعدل . مثال على ذلك.

الجدع : الإنسان الجزائر بلد ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان

. موافق

. موافق بشدة

. لا أعارض ولا أوافق بدون موقف

. غير موافق

. غير موافق بشدة

وبصفة عامة أصبح اليوم هذا المقياس الكمي يستخدم بصفة واسعة في قياس مختلف الظواهر السياسية ولقياس درجة جودة الأنظمة السياسية ودرجة ديمقراطيتها وحرية التعبير ومؤشرات الفساد والسعادة والحرية ...إلخ من طرف الباحثين ومختلف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية .

. الحكم الراشد : (Good Governance)

عبارة عن أسلوب وطريقة يركز على شروط وضوابط القيادة في تسيير أمور الحكم بطريقة عقلانية ووفق أشكال التنسيق والشفافية والمشاركة بهدف الفعالية و النجاعة للفعل الحكومي ، وهو الجمع بين جودة الفعل السياسي والاقتصادي وحماية البيئة [31].

ولهذا الأسلوب مجموعة من المعايير هي:

. إقامة دولة الحق والقانون وحماية حقوق الإنسان

. ترسيخ الديمقراطية المقبولة.

. التعددية السياسية والحزبية

. المراقبة والمسالة والمحاسبة الشعبية

. الشفافية في تسيير شؤون البلاد

. حرية الاعلام والتعبير والتبليغ عن الفساد

. استقلالية السلطة القضائية

. حرية المنافسة الاقتصادية واقتصاد السوق

ومما سبق فإن أسلوب الحكم الراشد أصبح مطلب المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي وضعت مؤشرات لتصنيف جودة الأنظمة السياسية الديمقراطية مثل المؤشر العالمي الذي وضعه صندوق النقد الدولي IWGاومؤشر الفساد الدولي من طرف منظمة شفافية دولية ITC بداية من 1996.إلى جانب منظمات أخرى منها الإفريقية كمنظمة الديمقراطية في إفريقيا.

. الاقتراب التعاوني المفتوح Open corporatism

يعرف هوارد وياردا Howard Wiarda هذا المدخل ويشبهه بالنظام السياسي الذي تندمج فيه مختلف التنظيمات الاجتماعية السياسية والمجموعات المجتمعية وذات المصالح كالنقابات العمالية أو رجال ألإعمال والمزارعين والعسكريين و المجموعات الاثنية والدينية.

والتي غالبا تقوم بنشاطات تكون في شكل تنسيق إما تحت قيادة الدولة أو إنها تفرض عليها وصايتها أو تكون مستقلة.

وهو نهج يختلف عن المفهوم التعاوني في الأيديولوجية أو مجموعات المصالح في حين تعمل هذه التنظيمات في هذا النهج بشكل متوافق وبانسجام فيما بينها.

بل أن التجانس والتوافق بين المصالح المتعارضة هو القاعدة في تحليل هذا المنهج. ويقتصر دور الدولة في هذا النظام على التنظيم. بعبارة ثانية أن المجموعات

ذات المصالح في هذا المنهج التعاوني الجديد لا تخضع لسيطرة الدولة ولا هي حرة بالكامل بل هجينة[32] .

. المدخل المتعدد الابعاد (المركب) .

ويستعمل هذا الاقتراب في حقل الدراسات السياسية والعلاقات الولية ومختلف الظواهر والأحداث والقضايا السياسية مثل قضايا النظم السياسية وعمليات الانتقال الديمقراطي نتيجة التعقيد والتداخل وفي أغلبها قضايا مركبة [33].

ولهذا يتطلب الاهتمام بجميع جوانب الموضوع المدروس السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية النفسية والدينية ومختلف الجوانب الفرعية من أجل الوصول إلى تفسير وتحليل شامل للظاهرة .

وبصفة عامة فإن المداخل و الاقترابات كثيرة وهناك مداخل مثل الجماعة والقيادة والنخبة وغيرها ولايمكن ذكرها جميعا .

وما يميز الاقترابات أنها متعددة ومتداخلة وهي منفتحة على بعضها البعض وتكمل بعضها البعض.ويمكن استخدام مدخل واحد او عدة مداخل لدراسة ظاهرة الانتقال الديمقراطي بالإضافة إلى مداخل أخرى لم نذكرها على سبيل الذكر أسلوب النفقة والمنفعة أو الكلفة وغيرها.

ثالثا . الأدوات المنهجية في التحليل :

تتنوع الأدوات المنهجية للقيام بالبحوث في العلوم الاجتماعية والسياسة وخاصة الميدانية بين الاستمارة والملاحظة والمقابلة [34].

. الاستمارة (الاستبانة) .

هي تقنية مباشرة لجمع وتقصي المعلومات من عينة مختارة في مؤسسة أو جماعة اجتماعية مقصودة في شكل أسئلة مرتبة بطريقة منطقية وتوزع على عينة البحث وتعطى لها قيم حسابية سواء كانت الأسئلة مفتوحة أو مغلقة بهدف الحصول على إجابات تفيد الباحث في التحليل والتفسير والإجابة على الإشكالية والفرضيات المطروحة في الدراسة .

ومن الأفضل إن تحكم الاستمارة وتكون بطريقة واضحة ومرتبة منطقيا لخدمة البحث وتساعد الباحث في الوصول إلى نتائج جيدة.

. الملاحظة :

وهي من أدوات المنهج التجريبي وخاصة الملاحظة المباشرة التي تنطلق من الواقع المعاش ، وتستخدم في البحوث الميدانية وهي عبارة عن ملاحظة ومراقبة لطبيعة والعوامل المختلفة التي تحيط وتتحكم في الظاهرة المدروسة من الناحية المادية والمعنوية ومتابعة حدوثها وتأثيرها وعلاقاتها .

ويتم ذلك وفق طريقة علمية منظمة ومحكمة بغية التحليل والتفسير والتنبؤ بمسار الظواهر والأحداث والوصول غلى نتائج تساهم في البحث العلمي وفي تسهيل حياة المجتمع.

وعن طريق المشاهدة الميدانية المبنية وفق منهج علمي يتم جمع المعلومات وإثراء الموضوع بمعلومات ومادة تساهم في انجاز البحث وتقديم أدلة واقعية من الميدان والواقع المعاش مباشرة.

وللملاحظة خطوات يجب أن يتبعها الباحث بغية انجاز دراسته الميدانية تسهل عليه وتفيده في تقديم البراهين من الواقع مباشرة وهي:

. يجيب تحديد موضوع الملاحظة وزمانها ومكانها وهدفها والمحاور الكبرى والفرعية المختلفة التي تشملها.

. تحديد وضبط عينة الدراسة بمعنى الفرد ،الجماعة ، مؤسسة والعناصر التي تشملها الملاحظة.

. اعداد بطاقة الملاحظة لتسجيل المعلومات والملاحظات المختلفة بواسطة جداول وخرائط وسلالم أو وفق محاور وأجزاء.

. ضبط طريقة تسجيل المعلومات والملاحظات هل تكون أثناء القيام بالملاحظة أم بعد الانتهاء أو القيام بتقارير.

. عملية غربلة المعلومات والملاحظات المختلفة والتأكد من صحتها عن طريق المراجعة والمقارنة.

. عملية بداية كتابة البحث أو الدراسة أو تقرير نهاية الدراسة الميدانية والنتائج المتوصل إليها وتقديم التوصيات.

. المقابلة .

هي عبارة عن أسلوب للمحادثة بين الباحث و مبحوث أو جماعية بغرض الحصول على معلومات تعينه من أجل انجاز البحث أو تشخيص وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلة المطروحة أو بدائل أخرى.

وهناك أنواع للمقابلة منها:

. مقابلة من حيث العدد فردية (ثنائية).

. مقابلة جماعية متعددة الأفراد.

مقابلة من حيث الحرية:

. مقابلة مفتوحة حرية طرح الأسئلة

. مقابلة موجهة أو مغلقة أسئلة محددة لايمكن تجاوزها.

. مقابلة شبه مفتوحة نوع من الحرية تمنح للباحث لطرح الأسئلة.

وبصفة عامة فإن أدوات البحث متكاملة ومتداخلة ومنفتحة مع بعضها البعض كما يمكن اضافة استخدام التجربة في أدوات البحث.

المحور الثالث . أسباب و عوامل الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي .

إن عوامل الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي أخذت اهتمام العديد من المفكرين الذين اهتموا بقضايا الانتقال الديمقراطي من بينهم على سبيل الذكر صماوئيل هنتنغثون Samuel Phileps HinTington

الـذي يـرى أن عمليـة التغييـر أو الانتقـال تعـود لعـدة أسـباب منهـا": [35].مبـادرة النظـام السياسـي أو استجابة النظـام السياسـي نتيجـة للضـغوطات الشـعبية أو ممارسـة الضـغوط الخـارجيـة على النظام السياسي.و يمكن تقسيم عوامل الإصلاح إلى عوامل داخلية وخارجية:

أولا . العوامل الداخلية : يمكن إجمالها فيما يلي:

أ. القيادة والنخبة الحاكمة :

التي تبادر إلى اتخاذ قرار الانفتاح في حالات تعرض النظام لضغوطات داخلية وخارجية فتعمل على فتح مجال الحرية لتجاوز الصعوبات أو تحقيق ديمقراطية الواجهة كما حدث في العديد من دول العالم الثالث.

ب . انهيار شرعية النظام :

نتيجة ضعف الأداء والتجديد الذاتي وغياب تعاقب القيادات والأجيال على السلطة وفقدان الضبط والاستقطاب الاجتماعي.

ج . دور العوامل الاقتصادية :

تلعب الحالة الاقتصادية دورا مهما في عملية التحول وخاصة الأزمات الاقتصادية وتردئ الأوضاع الاجتماعية.

وقد ساهمت الصعوبات الاقتصادية والمالية في العديد من الدول العربية في تراجع مشروعية النظم السياسية ترجمت بالانتفاضات والاحتجاجات للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية في تلك الدول وتواصلها إلى اليوم.

د . دور الأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني :

تمثل الأحزاب المعارضة و المنظمات والجمعيات الموجودة في المجتمع المختلفة كمنظمات حقوق الإنسان،وجمعيات محاربة الفساد دور مهم في عمليات الانتقال إلى الديمقراطية والتعبير عن مختلف المطالب والمشاركة.

كما ساهم تطور وانتشار الثورة المعلوماتية التي سهلت ظهور حركات سياسية واجتماعية بديلة للمؤسسات السياسية التي عجزت عن توفير بدائل ديمقراطية [36].

و . انتشار الفساد والحرمان:

نتيجة ارتفاع معدل البطالة وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وسوء المعيشة وتدهور القدرة الشرائية.

ثانيا . العوامل الخارجية:تتمثل في مايلي:

أ. النظام الدولي الجديد :

انتقال وتحول معظم الدول الاشتراكية سابقا بعد سقوط حائط برلين 1989 إلى الديمقراطية ، وإطلاق مبادرة الثورة الديمقراطية العالمية من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام 1990 التي تهدف إلى دعم و توسيع ترسيخ الديمقراطية في البلدان المتحولة .

ب . دور حركات المجتمع الدولي(المنظمات الدولية وغير الحكومية):

إن تواصل عمليات التحول إلى يومنا هذا وتركيزها على حركات المجتمع المدني تماشيا مع ما أعلنه كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة السابق في المؤتمر الدولي الذي انعقد في نيويورك 1997 حول الحكم في خدمة التنمية المستدامة والعدالة بأن ركز " على دور إرادة الشعوب باعتبارها أساس بناء الديمقراطية و وضع وتأهيل سلطة الحكم و أساس تشكيل الحكم الراشد" .

إلى جانب دور بعض المنظمات الدولية غير الحكومية التي تساند الشعوب وحركات المجتمع المدني المستقلة مثل حقوق الإنسان(بيت الحرية)، وصحافيون بلا حدود.

ب . ضغوطات المؤسسات المالية الدولية :

و المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض المؤسسات الاخرى التي تركز على تحرير الاقتصاد و التحول إلى اقتصاد السوق لتقديم مساعدات مالية بالإضافة على

أنها تشترط تقديم مساعدات مالية مقابل فتح المجال السياسي والديمقراطية واحترام وصيانة حقوق الإنسان والحكم الراشد[37] .

ج . التحالف الدولي والتدخل العسكري :

مثل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية للتدخل في افغنستان و في العراق والتحالف الدولي ضد نظام معمر القدافي في ليبيا واليمن وسوريا ، ولكن في غالب الأحيان التدخل العسكري الخارجي يساهم في تفكيك الدول ونشر الفوضى الخلاقة التي تخدم الأطراف الأجنبية في جميع الحالات وإنتاج أنموذج للدول الفاشلة.

وإجمالا يمكن أن يحدث التغيير بالنجاح أو الفشل بالانتكاسة نتيجة تضافر عدة عوامل داخلية وخارجية قد تكون اقتصادية اجتماعية ثقافية إنسانية على حسب خصوصية كل نظام وحرية وحراك المجتمع.

المحور الرابع . آليات الإصلاح الانتقال الديمقراطي.

يجمع الدراسيين والمهتمين بعمليات الإصلاح السياسي الانتقال الديمقراطي على أن الآليات تنحصر في نوعين السلمية و العنيفة :

أولا . الآليات السلمية:

وتتعلق بعدة آليات سلمية لتكريس الديمقراطية منها:

. التداول على السلطة وتعني عدم البقاء في السلطة والمناصب السياسية المتعددة وهي الية للتناوب خلال فترة زمنية تكون محددة حتى لا يكون هناك تسلط .

. الانتخاب وهو من الآليات التي يتم وفقها اختيار الممثلين والحكام وكلما كان الانتخاب نزيه وسمح بمشاركة واسعة حقق غاية الديمقراطية.

. التعددية الحزبية وتشمل حرية تشكيل الأحزاب السياسية وهي ضرورية لعملية الانتقال الديمقراطي وبناء المؤسسات وتكوين الإطارات والكفاءات المختلفة.

. الفصل بين السلطات وهو من المبادئ الجوهرية في الأنظمة الديمقراطية الحديثة بل يتجاوزه لمبدأ توازن السلطات الثلاث.

. المجتمع المدني ودروه في تكريس الديمقراطية وهي جميع التنظيمات المستقلة عن الحكومة والتي تعمل بالتنسيق والوساطة من أجل الدفاع عن حقوق الجماهير سواء كانت نقابات عمالية أو منظمات متخصصة.

. الصحافة والإعلام و يعتبران السلطة الرابعة التي تساهم في نشر الوعي والدفع في اتجاه الانتقال الديمقراطي وفي تعزيز وتمساك بناء الديمقراطية.

. الحرية الدينية وحرية المعتقد من مظاهر التحضر وبناء الديمقراطية بضمان حرية المعتقد وعدم اضطهاد المعتقدات واحترام الديانات المختلفة.

. مبدأ الأغلبية مع احترام حق الأقلية ويعني ترجيح حكم ورأي الأغلبية في تولي المناصب والفصل في مختلف القضايا التي تهم السياسات العامة.

ثانيا . الآليات العنيفة:

وتتنوع الاليات العنيفة أو غير السلمية التي تدفع في اتجاه عملية الانتقال الديمقراطي أو اجهاض المسار الديمقراطي ومنها:

. الانقلابات العسكرية مثل ماحدث في شيلي في عام 1973 عندما قام أغستو بينوشي بالانقلاب على الرئيس المنتخب سلفادور ألنيدي ولكن الانقلاب أدى إلى اجهاض المسار الديمقراطي.

بينما الانقلاب في السودان من طرف الجنرال عبد الراحمن سوار الذهب في 1985 الذي سلم السلطة للمدنين في إطار بناء النظام الديمقراطي ليتم فيما بعد الانقلاب على التجربة الديمقراطية من جديد. من طرف عمر محمد البشير 1989 ليطاح به في 2019 فيما عرف بحراك السودان.

ونفس الشئ حدث في موريتانيا الانقلاب بقيادة العقيد محمد ولد فال في 2005 الذي سلم السلطة للمدنين في 2007 لكن التجربة فشلت بانقلاب أخر نتيجة الفوز في الانتخابات التي لم تتعدى 53%. ولعوامل أخرى كسمة كثرة الانقلابات في موريتانيا.

وكما حدث في نيجريا بعد تولي الحكم من طرف الجنرال أبوبكر عبد السلام في 1998 والذي بادر بتسليم السلطة للمدنين وبالفعل أجريت الانتخابات تعددية في ماي 1999 وانتخب على اثرها الرئيس المنتخب أولوسيجون أوباسانجو وبهذا انتقلت نيجريا بطريقة سلسة.

. موت الحاكم مثل مقتل الرئيس الروماني تشوسسكي في 1989 على إثر مظاهرات للمطالبة بالتغيير الجدري وعلى اثرها انتقلت رومانيا إلى مسار الدول المتحولة سياسيا واقتصاديا.

. الاغتيالات السياسية والاختطافات القصرية والسرية مثل مقتل زعيم المعارضة أكينو 1983 من طرف الرئيس ماركوس المتهم بتصفيته في الفلبين على مدرج الطائرة وعلى اثرها اندلاع المظاهرات والاحتجاجات الشعبية للمطالبة بإسقاط النظام السياسي والتحول نحو نظام ديمقراطي جديد.

. نمو وانتشار الأعمال الإرهابية والتفجيرات العشوائية من طرف الحركات المتطرفة مثل حركة ايثا الباسكية في اسبانيا.

. ظهور الحركات الثورية الانفصالية والاستقلالية التي تطالب بالاستقلال مما يساهم بالدفع نحو التغيير والانتقال الديمقراطي.

. التدخل الخارجي العسكري مثل ما وضحنا من قبل في التدخلات الأجنبية من طرف دولة أو في إطار تحالف بين مجموعة من الدول في إطار دولي أو إقليمي.

وعلى العموم فإن الآليات السلمية أو العنيفة تتداخلان في عمليات الانتقال الديمقراطي ولكن الآليات السلمية الأكثر ملائمة لنجاح عمليات الانتقال والتحول والتغلب على أسباب الانتكاسة والتراجع والفشل.

المحور الخامس . أنواع و أنماط ومراحل الإصلاح و الانتقال الديمقراطي .

يتناول هذا المحور أولا الأنواع والأنماط المتعددة و ثانيا المراحل المختلفة لعمليات الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي.

أولا : أنواع وأنماط الإصلاح والانتقال الديمقراطي.

هناك عدة أنماط لعملية الإصلاح و الانتقال الديمقراطي وتختلف من تجربة إلى أخرى على حسب طبيعة كل بلد و ظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومحيطه الداخلي والخارجي .

و لقد حدد صمويل هنثغنثون (Samuel,P, Huntington) ثلاثة أنماط للانتقال الديمقراطي في كتابه الموجة الثالثة للديمقراطية ، لكن الدراسات فيما بعد أضافت نوع رابع المتعلقة بالعامل الخارجي (التدخل الخارجي)[38] .

1 . نمط التحول من القمة(الراسي) : (Transformation):

و يكون بمبادرة من السلطة الحاكمة لفتح المجال السياسي وتلجا إليه النخبة الحاكمة المدنية أو العسكرية حين تشعر ببداية اتساع فقدان ثقة بها وضعف شرعيتها.

وتعمل على إدخال بعض الإصلاحات أو وعود بذلك لتجاوز الأزمات والهروب إلى الأمام لتمنح لنفسها صياغة آليات جديدة تمكنها من استمرا رايتها لكن سرعة ما تجد الطريق مغلق مما يحتم عليها بداية الانفتاح والحفاظ على أكثر المكاسب أحسن من ضياعها ككل.

مثال مسار التجربة الاسبانية بعد موت فرنكو 1975 وتنصيب خوان كارولس ملك على اسبانيا والذي تعهد بالانفتاح وبناء الديمقراطية.

إلى جانب المظاهرات الطلابية والنقابات العمالية والدعم الخارجي الأوربي والأمريكي ،و بدوره عين الملك الجديد رئيس الوزراء (أودلف سواريز) في 1976 هذا الأخير دو توجه إصلاحي وعمل الطرفين من أجل بناء نظام ديمقراطي.

مع مساهمة قوى المعارضة عن طريق التنازل والتفاوض الذي توج بوضع دستور جديد 1978 الذي يعتبر اللبنة الأساسية لتحضير بقية القوانين من إرساء حكم مدني يراقب عمل الجيش وبقية المؤسسات الامنية بواسطة إحالة كبار الضباط على التقاعد وتعيين ضباط من الفئات المتوسطة في العمر لتجاوز صعوبات التراجع.

ونفس الشئ حدث في المجر بأن بدرت النخبة الحاكمة بعملية الإصلاح والانتقال وفي العديد من الدول كاكوريا الجنوبية بعد وصول الرئيس روه (Roh Tae-wo) 1988 .1993 و هو جنرال سابق عمل وتقدم تنازلات للانتقال الديمقراطي في خريطة طريق تضمن وضع دستور يمهد لبناء نظام ديمقراطي مستقبلا .

حيث توجت التجربة الكورية الجنوبية بانتخابات رئاسية 1993 كيم "كيم يونغ سام (Kim Young sam-(رئيساً)1998–1993)، وهو ينتمي للتيار المحافظ المعتدل لتدخل كوريا في مسار الانتخابات الدورية الشفافة نوعا ما .

لينتخب فيما بعد الرئيس كيم داى جونغ (Kim Dae-jung) لفترة انتخابية (1998 . 2003) ويتحصل على جائزة نوبل للسلام عام 2000 جراء جهوده للتقارب ونشر السلام مع الجارة كوريا الشمالية. [39].

ونفس الشئ مظاهرات واحتجاجات في أندونسيا 1998 نتيجة الازمة المالية الأسيوية لعام 1997 وسوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وسوء الاوضاع المعيشية كما حدث في تشكسلوفكيا [40].

2 . نمط التحول من الوسط بالتفاوض(Transplacement) :

عن طريق التفاوض مثل تجربة جنوب افريقيا وفي تجربة بولندا حيث لعبت نقابة التضامن وهي نقابة عمال الموانئي بالإضافة إلى مساهمة الكنيسة الكثولكية حيث كان بابا الكنيسة في روما جون بول البولندي الاصل في الوساطة والتفاوض والانتقال أو ماعرف بحوار الطاولة المستديرة والاتفاق بين النظام الشيوعي السابق ونقابة التضامن على إجراء انتخابات تشريعية وعلى اقتسام المقاعد مناصفة بين الطرفين وفي الاخير وتفوقت نقابة التضامن على الحزب الشيوعي.

مما ساهم في تشكيل حكومة وفاق وطني في 1989 وبعدها إجراء انتخابات رئاسية سنة 1990 فاز بها رئيس نقابة التضامن ليشف اليسا وبعدها إعادة صياغة دستور جديد ينص على التعددية وإجراءات أخرى في الجانب السياسي كحل الحزب الشيوعي في 1992 .

أما في الجانب الاقتصادي تم الانتقال الاقتصادي بالصدمة مما صعب الأوضاع الاجتماعية ورغم هذا تعتبر التجربة البولندية من بين التجارب التي تم الانتقال فيها من الوسط أو عن طريق التفاوض وهي تجربة تستحق الدراسة والتدقيق العلمي .

وعموما فإن عملية التحول في شرق أوربا كانت نتيجة للمفاوضات والاتفاق على المشاركة في السلطة بين مختلف النخب والتيارات وفي حالة عدم جدوى الحل السلمي والتفاوض قد تلجا القوى المعارضة الى استعمال العنف لتغيير النظام رغم خطورته [41].

وحسب لو هونجسب (lee Hongsub) فإن عملية التحول في بولندا تمت عن طريق اتباع المعارضة لا استراتيجية التعاون والتضامن مع الاطراف المعتدلة داخل الحزب والنظام الاشتراكي بمعنى عدم تهديد من في ايدهم زمام الامور [42].

3 . نمط التغيير أو التدخل الخارجي(Foreign Intervention) :

هذا النوع من التغيير بالقوة العسكرية من طرف دولة أو تحالف إقليمي أو دولي من عدة دول ، ويحدث نتيجة رفض النظام الحاكم التخلي عن السلطة ومقاومة التغيير من جهة ،ومن جهة ثانية ضعف قوى المعارضة وهشاشتها لعدة أسباب منها غياب هامش الحرية،وقمعها بالقوة.

مما يعطي الفرصة وبدائل أخرى منها التدخل العسكري الخارجي للإطاحة بالنظام المتسلط غير الديمقراطي بحجج متعددة منها:

ـ حماية حقوق الإنسان أو لأسباب إنسانية أو التخلص من النظام الاستبدادي الفاسد وغير الديمقراطي.

. حماية الأقليات والمدنين في حالة وقوع صراعات وحروب أهلية.

ومن التدخلات الخارجية العسكرية المباشرة مثل ما حدث في غزو بنما والإطاحة واعتقال الرئيس دانيال أورتيغا قي 1989 من طرف الولايات المتحدة الامريكية.

وتدخل في افغنستان في 2001 وفي العراق من طرف التحالف الدولي في 1991 لتحرير الكويت،وفي 2003 في العراق بحجة محاربة الارهاب والتطرف.

وفي ليبيا التدخل الخارجي بالقوة ودعم ثوار ليبيا لإسقاط نظام معمر القدافي بحجة نشر الديمقراطية ،ودعم قوات الجيش الحر السوري ضد نظام بشار الاسد 2011[43].

لفرض الديمقراطية(الاحتلال الجديد) وتغيير نظام الحكم وميزان القوة رغم أخطاره على مستقبل هاته الأنظمة وشعوبها بالدخول في صراعات ونزاعات تهدد كيان الدول وتعمل على التقسيم والفرقة والفوضى البناءة والاتجاه نحو الاحتلال الجديد والسيطرة على خيراتها والسير نحو اطار الدول الفاشلة .

4 . نمط التحول من القاعدة بالشارع: (Replacement):

التغيير من القاعدة بالشارع الضغط بالتظاهر السلمي في الميادين والساحات وهو ما يهمنا لتشبهاها مع (الحالة الجزائرية) رغم صعوباته وطول مدته ، مثل ماحدث في الفلبين المظاهرات الشعبية العارمة أدت إلى اسقاط النظام السياسي بقيادة ماركوس 1986 وفي البورما 2007 وفي دول أخرى .

أما في الجزائر بعد انطلاق الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019 في مظاهرات شعبية سلمية في الشارع أي من الميادين والساحات العامة للمطالبة بالتغير الجدري للنظام السياسي .

إن الحكم على نجاح المسار أو تجربة الانتقال الديمقراطي غير ممكن حاليا لحداثة التجربة وقصر المدة جدا ولكن يمكن أن تنجح بشروط اذا كانت هناك ارادة أو مبادرة من طرف أحد فواعل النظام السياسي لفتح باب الحوار والتنازل والتفاوض والاتصال مع ممثلي للحراك في الجزائر لرسم خريطة طريق لتغيير النظام السياسي بطريقة سلسة.

وخاصة من قيادة أركان المؤسسة العسكرية المتخصصة منذ 1962 بصناعة الشخصيات السياسة وفق منطق رأسمالية الدولة الجزائرية ومنها صناعة الرؤساء أو النخب السياسية الحاكمة أو بالتحالف.

مثل ماحدث في العديد من دول أمريكا اللاتنية كالبرازيل ،و أن الجزائر ليست بلدا متماسكا ديمقراطيا أو في مجال السياسات العامة[44] .

وما يمكن استنتاجه أنه لايوجد نمط واحد بل قد تتداخل هاته الأنماط مع بعضها البعض أو تداخل نمط مع أخر كما وقع في تونس احتجاجات مع الوساطة والتفاوض مع السلطة بقيادة اتحاد الشغل وبعض التنظيمات مثل نقابة المحامين.

في حين يرى مايكل ماكفول (Michael Mcfoul) أن عملية التحول كانت نتيجة الضغط وليس التعاون[45] .

ثانيا . مراحل الإصلاح و الانتقال الديمقراطي :

إن عملية الإصلاح والانتقال عملية معقدة تتداخل في مراحل متعددة يمكن التمييز بينهما نظريا لكن من الناحية الواقعية تتداخل مع بعضها البعض ويمكن اجمالها فيمايلي:[46] .

1. التهيؤ :

توفير الشروط الملائمة بمعنى مرحلة تمهيدية للانتقال أو مرحلة إصلاح أسس النظام السلطوي وهي المرحلة الاولى والتي تشهد إصلاحات كحرية تشكيل الأحزاب التجمع التظاهر الحرية الإعلامية ومن جهة أخرى ليس شرطا أن يتحول النظام إلى نظام ديمقراطي ،بل العكس قد ينتقل إلى نظام سلطوي جديد.

2 . الانطلاق :

مرحلة اتخاذ قرار الإصلاح و التحول و الانتقال ولكن للحفاظ على بعض الامتيازات مثل ما حدث في المملكة المغربية عام 2011 بعد انطلاق موجات الربيع العربي في الدول العربية من خلال التنازل ولو جزئيا عن بعض صلاحيات الحكم.

تماشيا مع إصلاح النظام أحسن من إسقاطه و تشكيل مايعرف بحكومة الأغلبية بعد تنظيم الانتخابات التشريعية .

3 . التعميق :

إصلاح الاختلالات وتوفير أعمدة الدعم والإسناد مع إعداد كل الشروط القانونية والإجراءات التنظيمية المناسبة .

4 . الترسيخ الديمقراطي :

تولي السلطة وفق آلية الانتخابات لبناء دولة المؤسسات وفق الانتخابات النزيهة بشروطها كتشكيل لجنة مستقلة وتوفير الظروف الملائمة وتكافؤ الفرص بين المرشحين.

. المحور السادس : خطوات،مؤشرات واستراتيجيات الإصلاح والانتقال الديمقراطي.

يعالج المحور السادس الخطوات والمؤشرات والاستراتيجيات المتنوعة التي تساهم في عمليات الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي

أولا . خطوات الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي :

يجمع العديد من الدراسيين على أن عملية الاصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي عبارة عن مسار يختلف من بلد إلى بلد ومن تجربة إلى أخرى ومن أنموذج إلى أخروما يطبق في بلد لايمكن اسقاطه على بلد أخر بالضرورة نظرا لخصوصية كل بلد وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والفواعل الاساسية في الحياة السياسية .

ومن هذا المنطلق فإننا نرى أن الاصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي يتطلب مرحلة (تمهيدية) انتقالية والتي تتضمن خطوتين أساسيتين (TOW BASIC STEPS) هما:

1 . خطوة أولى سياسية (A POLITICAL FIRST STEP):

وتعني نوع من الاجماع أو التوافق الاجتماعي من طرف الاغلبية حول عقد سياسي جديد أساسه الرضى والقبول السياسي بين مختلف الفواعل و التيارات السياسية على ضرورة التغيير الجدري أو التدرجي السلس والسلمي للنظام السياسي .

و نحبد الاصلاح و الانتقال التدرجي القائم على الحوار والتفاوض لفوائده المتعددة لمعالجة مختلف القضايا وتجنب الوقوع في الاخطاء والتراجع .

2 . خطوة ثانية تقنية (A SECOND TECHNICAL STEP) :

بمعنى دستورية وتعني إعادة اصلاح و كتابة القواعد الدستورية والقانونية التي تنظم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإعادة النظر في ميكانيزمات الحكم وإعداد دستور جديد يحدد طبيعة النظام السياسي مثلا رئاسيا أو برلمانيا أو شبه رئاسيا .

ويركز فقهاء الدساتير حاليا على ما يعرف بالنظام السياسي المتوازن السلطات ، وتسند مهمة كتابة الدستور إلى مجموعة محايدة من الخبراء والأساتذة في القانون الدستوري.

وبمشاركة مختلف التخصصات مثل العلوم السياسية ،علم الاجتماع ،التاريخ ،الاقتصاد ، علماء الدين إلخ . مع فتح المجال في عصرنا هذا لكل افراد المجتمع بتقديم المقترحات وخاصة عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي .

ثانيا . مؤشرات الإصلاح و الانتقال الديمقراطي:

مؤشرات الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي وتتلخص في النقاط التالية:

1 . انتخابات حرة ونزيهة بشروطها أو معاييرها والتي تتحدد في عدة معايير كتالي:

. تنظيم الانتخابات وفقا للقانون والإجراءات التنظيمية المختلفة من التسجيل في القوائم إلى تقديم الترشح بصفة رسمية .

. ضمان شفافية الانتخابات بالالتزام بكل المواثيق والقوانين التي تنص على احترام حقوق الانسان والحريات العامة لبناء مؤسسات شرعية .

. احترام المنافسة السياسية بين المترشحين أو التيارات السياسية ذات الافكار والتوجهات المختلفة في البلد.

. يجب ان تكون المنافسة في اطار من المساواة تكافؤ الفرص وفي الاستفادة من الدعم و التمويل المالي.

. الحق في القيام بالحملات الانتخابية وحملات التوعية بشتى الطرق المتاحة وفتح وسائل الاعلام للقيام بالدعاية ونشر الوعي.

. تشكيل لجنة مستقلة للإشراف على تنظيم وإجراء العملية الانتخابية ومراقبتها وإعلان النتائج .

2 . بناء المؤسسات الدستورية بواسطة الية الانتخابات وتولي السلطة وفق قاعدة الاغلبية مع احترام حق ورأي الاقلية.

. وبناء مؤسسات شرعية وذات مصداقية تضمن احترام حقوق الانسان وتقديم خدمات بجودة عالية.

3 . حرية الرأي و الاعلام و وتشكيل الاحزاب والجمعيات التي تعتبر أحد أهم المحور الاساسية في العملية الديمقراطية أو التحول نحوها.

. ضمان حرية الرأي و التعبير وحرية الاشتراك في الجمعيات وحق الانضمام إلى النقابات وحرية التنقل ،حرية التمتع بكل الحقوق والحريات وحق التقاضي

4 . سيادة القانون استقلالية القضاء في دولة الحق والعدل والقانون والتي تعني أن القاضي لا يعزل ولا يغير لا ينقل من منصبه إلا بطلب منه أو نهاية عهدته.

. ضمان حق الدفاع عن المواطن و حقوق المتهمين.

ثالثا . استراتيجيات الإصلاح و الانتقال الديمقراطي :

إن عملية الاصلاح السياسي و الانتقال ليست نتيجة لثورة أو عملية فجائية بل هي عملية متواصلة ومعقدة تشمل جميع الجوانب ،و تهدف إلى بناء ديمقراطية تقوم على قيم اخلاقية و سلوكات حضارية.

وعلى هذا الاساس تسعى مختلف القيادات والنخب السياسية إلى تبني استراتيجيات للإصلاح للتغلب على معوقات التحول الديمقراطي ومن أهم الاستراتيجيات مايلي:

1 . الإستراتيجية المؤسساتية :

في أن تعمل النخب السياسية الحاكمة بالدفع لإنشاء مؤسسات سياسية تمكن المواطنين من المشاركة فيها بطريقة ديمقراطية والمساهمة في رسم وصنع السياسات العامة. ويقصد كذلك بالبعد المؤسسي تأسيس مجموعة من المؤسسات السياسية والإجراءات بما فيها وضع دستور جديد وحرية تشكيل الاحزاب وتكافؤ الفرص والمساواة وتنظيم انتخابات نزيهة و وضع أسلوب التمثيل النسبي لضمان مشاركة واسعة ومتوازنة بين مختلف الاحزاب والمناطق .

وتركز هاته الاستراتيجية على دور النخبة والقيادة في وضع الاستراتجيات والأولويات والبدائل المناسبة واختيار ما يدعم الاصلاح السياسي و من الافضل أن تكون بطريقة تدرجية .

2 . الإستراتيجية الاجتماعية :

وهي الاصلاحات والإجراءات التي تتخذ من أجل تغيير الظروف وتهيئة الاوضاع الاجتماعية الملائمة وإيجاد مؤسسات حديثة تعوض المؤسسات التقليدية بهدف اعادة التوزيع العادل للثروة والخدمات و المساواة وتكافؤ الفرص.

3 . استراتيجية الفعل السياسي :

كل الخطط والأجندات وبرامج العمل لمواجهة متطلبات المرحلة الانتقالية ومختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة الاقتصادية اصلاح اقتصادي القائم على الانفتاح باتجاه اقتصاد السوق.

ويركز الكثير من المهتمين بدراسة تجارب الانتقال الديمقراطي على الاجراءات والإصلاحات الاقتصادية في اتجاه الانفتاح وتحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية في اطار اقتصاد السوق ولكن الكثير من المختصين يفضلون الاقتصاد المختلط بالأسلوب التدرجي وليس بالصدمة لتخفيف التكلفة ونتائجها على الجبهة الاجتماعية وليس بالصدمة لمواكبة المستجدات .[47]

وفي المجمل لا توجد استراتيجية محددة بل الاستراتيجيات توضع بناء على الظروف المحيطة الداخلية والخارجية من طرف النخبة و القيادة والنخبة والفواعل الاساسية وتحدد الاولويات والأحسن أن تكون بأسلوب التدرج سياسيا واقتصاديا في عملية الانتقال الديمقراطي .

المحور السابع . الموجات الديمقراطية(Democratic Waves):

يتناول هذا المحور تعريف الموجة الديمقراطية والموجات الديمقراطية المتتالية التي شهدها التاريخ وشملت العديد من الدول والمناطق في العالم كتجارب للإصلاح و للانتقال الديمقراطي من جهة وموجات الثورات المضادة لهاته الموجات من جهة ثانية .

. تعريف الموجة الديمقراطية :

الموجة الديمقراطية هي عبارة عن تحولات وحركة جامعة و ثورة ديمقراطية وهي عملية التغيير والاصلاح الجدري للأنظمة السياسية التي توصف على أنها أنظمة تسلطية استبدادية شمولية غير ديمقراطية شبه ديمقراطية،أنظمة سياسية تنافسية مقيدة ، تعددية شكلية ، هجينة ، تسلطية ناعمة . إلى نظام ديمقراطي يضمن الحريات والتعددية السياسية والإعلامية والتداول السلمي على السلطة والتمثيل وتنظيم الانتخابات الدورية النزيهة.

والموجة الديمقراطية قد تشمل مرحلة زمنية قصيرة أو متوسطة وتحمل معنى الانتقال أو طويلة بمعنى التحول وقد تشمل امتداد جغرافي محدد و غير محدد وتحمل أفكار وقيم التغيير ورموز وتسميات معينة مثل الالوان ثورة القرنفل البرتغال ،الالوان البرتقالية (الجمهوريات السوفياتية مثل جورجيا و أكرانيا) ، الياسمين تونس. والبهجة و التضامن في الجزائر.

وقد تنجح و تتعثر وتتراجع في دول معينة لعدة أسباب اقتصادية واجتماعية أو عوامل مختلفة عند انطلاقها وبعدها وخاصة عدم الايمان بقيمها من طرف التيار المحافظ الذي يرفض التغيير للمحافظة على امتيازته ومصالحه المتمثل في النخب المعادية أو الثورة المضادة التي قد تتحالف مع قوى خارجية بالمال والسلاح لإجهاض الانتقال الديمقراطي.

ولقد شهد العالم مند بداية ظهور ما يعرف بتجارب الانظمة السياسية الديمقراطية والذي تزامن مع اندلاع الثورة الامريكية عدة موجات ديمقراطية حددها صموئيل هنثغنثون بثلاثة موجات ،ولكن تبعتها موجات أخرى إلى يومنا هذا وصلت إلى الموجة السادسة والتي نعتقد أنها انطلقت من الجزائر في خضم حركة 22 فيفري 2019 للحراك الشعبي السلمي المطالب بالتغيير الجدري للنظام السياسي. وفيمايلي الموجات الديمقراطية:

1 . الموجة الأولى :

التي بدأت باندلاع الثورة الفرنسية و الثورة الامريكية ويحدد صموئيل هنثغنثون 1828 بداية الموجة الاولى في أمريكا ،لتمتد فيما بعد إلى غاية ما بعد الحرب العالمية الأولى حيث شهدت تحول العديد من الدول حيث اجريت الانتخابات في حوالي 30 دولة.

وهو ما أعتبره روبر دال (Ropert Dahel) تحولا إلى الانظمة السياسية الديمقراطية ولو من الناحية الشكلية. لكن من جهة أخرى شهدت هاته الموجة تراجعا بعد الحرب العالمية الاولى بداية من سنة 1922 وظهور الانظمة الديكتاتورية في ايطاليا و المانيا وبعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل.

2 . الموجة الثانية :

انطلقت هاته الموجة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث شهدت تحول بعض الدول في أوربا واسيا وأمريكا اللاتينية وشملت المانيا الغربية ، النمسا ، ايطاليا واليابان في أسيا ، وبعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل 1945 ، الارجنتين 1946، البيرو ، الاورجواي ، الاكوادر ، فنزويلا.

لكنها شهدت موجات مضادة وتراجع إلى الانظمة الاستبدادية والديكتاتورية بواسطة الانقلابات العسكرية. وخاصة في دول مثل البرازيل في 1964 والارجنتين في 1968 والاكوادور عام 1972 والارغواي والشيلي في انقلاب بينوشيه 1973 [48] .

3 . الموجة الثالثة :

ويعتبر صموئيل هنثغنثون(Samuel,P, Huntington) من منظري الموجة الثالثة والذي يحددها في ثلاثة موجات للديمقراطية أخرها الموجة الثالثة التي انطلقت مع تفكيك النظام العسكري في البرتغال عام 1974 وشملت اسبانيا والعديد من الدول مثل الباكستان من خلال الاطاحة بالنظام العسكري 1988 والفليبين 1987 وامتدت إلى غاية التسعينات بعد تفكك الاتحاد السوفياتي سابقا وانهيار حائط برلين 1989 وتحول دول أوربا الشرقية [49] .وبعض الدول العربية منها. الجزائر ، لبنان ، مصر ،المغرب ،الأردن وغيرها.

وأن الموجة الثالثة هي عبارة عن حركة الانتقال من نظام غير ديمقراطي تسلطي إلى نظام ديمقراطي في فترة زمنية، سواء كان النظام السياسي ملكيا أو جمهوريا أو الحزب الواحد .[50]

ومن جهة أخرى يرى كارل جيرشمان Carl Gershman من صعوبات الموجة الثالثة لبناء الديمقراطية بأن تبعت كل موجة ديمقراطية عثرة أو انتكاسة و تراجع عن الديمقراطية فيما يعرف بالثورات المضادة صعبت من تعزيزها وخلفت ورائها أنظمة ديمقراطية تجمع بين الانفتاح والتقييد[51].

4 . الموجة الرابعة :

وكانت بدايتها قبل سنوات 2000 في العديد من الدول وخاصة دول المعسكر الشيوعي في أوربا الشرقية مثل سلوفاكيا في سنة 1998 .وصربيا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا ويعد مايكل ماكفول Micael Mcfoul من أبرز روادها.

هذا الاخير توصل إلى أنموذج الموجة الرابعة للديمقراطية بعد دراسته لتغيير العديد من الأنظمة السياسية في أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا وعرفت بثورات (موجات) الالوان ، كالثورة البرتقالية والتي شملت دول القوقاز مثل وجورجيا في عام 2003 واكرانيا 2004 ، وثورة الارز في لبنان 2005 ، وثورة الزعفران في البورما 2007 .

ويقصد بالموجة الرابعة على أنها عملية الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي اعتمادا على توفر هامش من الحرية السياسية أو الإعلامية .

هذا الهامش من الحرية يمكن للقوى المعارضة أو قوى التغييرأن تستغل ذلك الهامش من الحرية للتغيير والإصلاح. وحسب مايكل ما كفول يمكن أن يحدث التغيير في النظام السياسي من الخارج بالقوة أو بالأزمات الطاحنة أو من الداخل بموت الحاكم .

ووضع 07 شروط لنجاح الانتقال الديمقراطي وحددها فيما يلي[52]:

1. نظام شبه ديمقراطي

2 . ضعف شعبية رأس النظام

3 . اتحاد المعارضة

4 . وجود لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات

5 . عدد من المنافذ الإعلامية المستقلة

6. تعبئة الجماهير

7. انقسام وسط قوات الجيش والأمن.

5 . الموجة الخامسة :

وتعود لنهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 اعلان عن انطلاقاتها فيما عرف بثورات دول الربيع العربي والتي شملت العديد من الدول العربية بداية بتونس و سوريا ،اليمن ، مصر ، ليبيا.

وما يمكن ملاحظته عن هاته الموجة أنها لم تستطيع الانتقال السلس ولم تتمكن من بناء أنظمة ديمقراطية أو شبه ديمقراطية أو ما يعرف بديمقراطية الواجهة على الاقل ، ماعدا تونس حسب أبو الحسن بشير عمر.

أما بقيت الدول تراوحت بين الفشل مثل ليبيا واليمن أو التعثر كما في سوريا نتيجة الابتعاد عن السلمية والاتجاه لاستخدام العنف والتدخل الخارجي العسكري الذي يهدد بتفكيك الدول وكسب صفة الدولة الفاشلة. بينما تراجعت في مصر رغم تنظيم انتخابات رئاسية وسبب التراجع يعود لنسبة الفوز التي لم تتجاوز 60% من طرف الرئيس محمد مرسي والتي بلغت حدود 52 % .

6 . الموجة السادسة :

وهي الحركة الشعبية السلمية الحضارية التي نعتقد أنها انطلقت من الجزائر بتاريخ 22 فيفري 2019 في خضم الحراك الشعبي السلمي المطالب بالتغيير الجدري للنظام السياسي أو الثورة الشعبية والجامعة التوافقية التي شملت كل التراب الوطني ، ليتعدى حجم انتشارها إلى الخارج وخاصة في القارة الأوربية وأمريكا وكندا بمشاركة الجالية الجزائرية للمطالبة بالتغيير الجدري .

وما يميز هاته الموجة بأنها شعبية سلمية ، شبابية إلى حد كبير و ذكية وواعية ويقظة لاعتمادها على وسائل الاتصال الرقمي ، تضامنية حضارية وقائمة على قيم التسامح والتضامن .

ويمكن قوله عن هاته الموجة الجديدة للانتقال الديمقراطي أنها في بدايتها ولا يمكن الحكم عليها بالنجاح أو الفشل ولكن امكانيات نجاحها متوفرة نظرا لاعتمادها على السلمية والحضارية وابتعادها عن كل أشكال العنف والتعصب وأي طابع ايدولوجيا معينا . ومن أهم عناصر قوتها مايلي :

1. مستقلة من حيث النشأة والتنظيم عن أية جهة بمعنى أنها نشأت خارج أطر النظام السياسي .

2. مطالبها تهدف إلى التغيير من أجل بناء نظام ديمقراطي أساسه دولة الحق والقانون،

و إلى تحقيق الانتقال الديمقراطي السلمي والسلس.

المحور الثامن : . أهم المداخل التفسيرية لعملية الإصلاح والانتقال الديمقراطي:

نظرا لتعدد الدراسات وتنوعها على الكثير من المواضيع والقضايا من طرف المفكرين والدراسيين لمسائل الانتقال الديمقراطي من جهة .

و من جهة أخرى لقد تناول العديد من المهتمين والباحثين بالتركيز على عناصر وجوانب جزئية معينة مما ساهم في تعدد المداخل التفسيرية لعملية الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي وسوف نركز على مجوعة من المداخل التي تشمل المدخل التعددي ، التحديثي و البنيوي والمراحل ، مدخل الموجات والعدوى والانتشار،الحرمان. بما يخدم المطبوعة.

أولأ . المدخل التعددي :

الذي يركز على جوهر الديمقراطية على اعتبار أن الديمقراطية تقوم على التعددية السياسية التي يجب احترامها في اطار قانوني منظما ،ومن أهم رواد هذا المدخل كارل دوتش Karl Deutsch وموريس دوفرجيه Mourice Duverger ، وروبر دال Rebert Dahl وغيرهم. وحسبهم فإن الديقراطية تتحدد في ثلاثة آليات أساسية للحكم وهي :

1 . آلية التعدد التنظيمي المفتوح :

الذي يضمن الحرية لتشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات والنقابات و جمعيات المجتمع المدني المختلفة.

2 . آلية التداول السلطة :

وفق انتخابات تعددية ودورية تنافسية نزيهة وشفافة تسمح للجميع بالمشاركة على قدر من المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع .

3 . آلية منظومة الحقوق و الحريات العامة :

التي تحترم حقوق الفرد و الإنسان وتضمن جميع الحقوق السياسية والاجتماعية وحرية العمل وحرياته الاساسية [53] .

ُثانيا . المدخل التحديثي :

الذي يربط عملية الانتقال الديمقراطي بالحرية و بالتنمية الاقتصادية والزيادة في النمو الذي يساهم في ارتفاع الدخل ونشؤ الطبقة الوسطى وتوّسعها بما يحقق التغير و الديمقراطية وبه مدخلين:

1. مدخل التنمية الاقتصادية :

هذا المدخل يجمع بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وأهم رواده أدم سميث Adams Smith الذي يعتبر أن الاقتصاد هو المحرك الأساسي ودعا إلى الحرية السياسية إلى جانب الحرية الاقتصادية .

وسيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipsit الذي ربط بين الديمقراطية ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحكم الصالح،ومن جهة أخرى أشار كل من جرو سمان و نوح Grossman and Noh أن الانتقال إلى نظام ديمقراطي سوف يضمن خضوع الحاكمين للمحاسبة مما يجعلهم يعملون على ترشيد النفقات لضمان استمراريتهم في الحكم[54] .

2 . المدخل البنيوي :

يركز على عمليات التغيير التاريخية طويلة المدى وعلى قوة التفاعلات بين القوى السياسية والاجتماعية الاساسية الفاعلة في الدولة وصراعها مع السلطة ، وأن ميزان القوة هو الذي يحسم عملية التغيير والانتقال الديمقراطي وحصول الاتفاق بشأن اقتسام السلطة [55] .

ثالثا . مدخل المراحل :

يعتبر أن عملية الانتقال الديمقراطي تتم على مراحل متتالية و متواصلة ومن أبرز رواد هذا المدخل دانكورث روستو Dankwart Rustow هذا الاخير حدد أربعة مراحل لعملية التغيير أو الانتقال الديمقراطي وهي: [56] .

1. مرحلة بداية تحقيق نوع من الوحدة الوطنية :

وتعني توفر مقومات الدولة وهي الاقليم الشعب (كيان اجتماعي) ، والتوافق على قيام سلطة لبسط السيادة على الإقليم مع الاعتراف الدولي وذلك أفضل .

2 . مرحلة الإعدادية الأولية للديمقراطية :

وتكون من أصعب المراحل نتيجة للصراع وأحيانا قد يكون عنيفا بين النخب المطالبة بالتغيير والنخب المحافظة المتخندقة داخل وخارج دواليب السلطة،وقد تتميز الديمقراطية في هاته المرحلة بالهشاشة نتيجة لتفوق النخبة الحاكمة و التي تعرقل الطريق أمام بناء الديمقراطية.

3 . مرحلة عملية الانتقال البدائي أو مرحلة القرار :

وتبدأ هاته المرحلة بعد عملية توصل أطراف أو فواعل الصراع إلى تسوية سياسية ، يتم خلالها وضع قواعد دستورية ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في السلطة.

4 . مرحلة الانتقال الثانية أو مرحلة التعود وترسيخ الديمقراطية:

رغم صعوبة قبولها من الجيل الأول بسبب الخلافات ، ثم تتعود الأجيال المقبلة عليها وتترسخ بحكم الوقت.

رابعا . مدخل الموجات الديمقراطية(Democratic Waves):

من أبرز رواد هذا المدخل صماوئيل هنتنغتون Samuel p Huntington الذي يحدد ثلاثة موجات للديمقراطية ويعد من منظري الموجة الثالثة. ومايكل ماكيفول Michael Mcfoul. الذي يعتبر من رواد ومنظري الموجة الرابعة للديمقراطية وبرنار ليفي ،عزمي بشارة وبرهان غليون بالنسبة للموجة الخامسة وغيرهم .

ويركز هذا المدخل على حركات التغيير من اجل الانتقال من الانظمة التسلطية وغير الديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية في مختلف الدول نتيجة لعمليات مستمرة.

وهو ما يطلق عليه الموجات الديمقراطية المتواصلة تاريخيا لعمليات الانتقال والتحول والإصلاح ويمكن أن تنجح الموجة الديمقراطية أو تتعثر أو تتراجع في انتكاسة والعودة إلى النظام التسلطي من جديد بسبب ما يعرف بالثورات المضادة للحرية والديمقراطية .

خامسا . مدخل العدوى والانتشار (المحاكاة):

يركز على نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على امتداد وانتشار العدوى والمحاكاة لبقية الدول للمطالبة بالتغيير اعتمادا على تطور وسائل الاتصال الحديثة التي ساهمت في اضعاف هيمنة الحكومات على الاعلام وخلق اعلام بديل و سهلت التنظيم والحشد الشعبي ومكنت من التعاطف والدعم الخارجي إلى حد بعيد .

حتى أصبح بإمكان أي مواطن وخاصة الشباب استعمال الهواتف الذكية ونشر بعض السلوكات وفضح ممارسات وبعض التجاوزات من طرف النظام السياسي ، وإتباع أسلوب المحاكاة أو بما اسماه سكالبينو Scalapino بالانتشار والعدوى [57] .

كما ركز ريكاردو ستجالينو Ricardo Stagliano على الديمقراطية الرقمية و استخدم تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة المساعدة على الاتصال ونشر الوعي والتعبير عن الآراء المختلفة والمطالبة بالتغيير والديمقراطية [58] .

سادسا . مدخل الاستبداد والحرمان:

يركز هذا المدخل على التسلط والحرمان الاقتصادي والاجتماعي الشديد والفساد وسوء المعيشة وغياب الضروريات الاساسية للحياة التي تجعل من الحياة صعبة. هاته الصعوبات والمعاناة تعمل وتساهم وتدفع للثورة على الأوضاع من أجل التغيير.

ومن رواد مدخل الاستبداد(التسلط) المفكر العربي عبد الرحمن الكواكبي في كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" الذي حدد الأسباب التي تدفع بالشعوب خاصة العربية إلى الثورة على الحكام نتيجة اتساع ظاهرة الاستبداد السياسي الذي يتجسد في ثلاث مظاهر هي :

. الظلم(التسلط) من الحاكم أو السلطة الحاكمة.

. الفساد بكل مظاهره.

. الجهل نتيجة الفقر وعدم القدرة على التعلم والتعليم [59] .

بينما يركز تيد روبرث غور (TED ROBERT GURR) في كتابه لماذا يتمرد البشر"Why men Rebel " من خلال نشوء وتلازم أزمتين : أزمة الفقر وأزمة القهر بمعنى تزاوج الصعوبات والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ،والقيود المفروضة على الحريات وحقوق الانسان وغياب الديمقراطية يؤدي إلى الثورة والتغيير [60].

وبصفة عامة فإن المداخل النظرية تركز على شروط عملية التغيير والإصلاح ، وأن الانتقال الديمقراطي المتكامل المتوازن يشمل احترام حقوق الإنسان والحريات العامة والتعددية و الانتخابات،والتداول على السلطة وإن لم توجد الانتخابات النزيهة لا توجد الحرية بكل معانيها [61] .

ويمكن ان يحدث التغيير و الانتقال الديمقراطي و الإصلاح نتيجة لتضافر عدة ابعاد كالأزمات الاقتصادية أو عن طريق العنف والضغوطات الشعبية أو التأثيرات الخارجية وربما لرغبة بعض النخب الحاكمة للتغلب على الأزمات المختلفة .

المحور التاسع . صعوبات الإصلاح و الانتقال الديمقراطي وتصنيف الأنظمة السياسية المغربية .

يتناول المحور التاسع أولا الصعوبات والعراقيل المختلفة التي تواجه عمليات الاصلاح و الانتقال الديمقراطي وثانيا تصنيف الانظمة السياسية المغاربية.

أولا : صعوبات الإصلاح و الانتقال الديمقراطي.

بحكم أن عمليات الاصلاح السياسي و الانتقال والتحول الديمقراطي معقدة فقد تعترضها عدة صعوبات داخلية وخارجية من جهة. ومن جهة ثانية ظهور بعض المفاهيم و الطروحات على المستوى الدولي توظف لعرقلة وخلق صراعات ونزاعات مسلحة تسبب الفقر والحرمان والتخلف و تنتهك حقوق الانسان عل حساب القيم الانسانية والأخلاقية لعرقلة وصد عمليات الانتقال الديمقراطي ومنها :

. نظرية المؤامرة :

ظهر هذا المصطلح لأول مرة في 1909 واستخدمته وكالة المخابرات الامريكية في 1967 لتفسير مقتل الرئيس جون كنيدي ويستخدم اليوم في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية من طرف الأنظمة السياسية المختلفة وخاصة الأنظمة غير الديمقراطية أو المغلقة لتبرير والتغطية على بعض القضايا.

وتستعمل هاته النظرية لتفسير حدث أو قضية أو موقف عندما لا يوجد سبب واضح وكافي يبررها أمام الجمهور وخاصة في الأحداث غير المسبوقة لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية واجتماعية ... الخ.

ومما تقدم تقوم نظرية المؤامرة على طرفيين طرف متآمر وأخر متآمر عليه ، وحسب مايكل باركون فإن الكون محكوم بتصميم معين وأن نظرية المؤامرة ترتكز على ثلاثة مبادئ أساسية وهي :

. لاشئ يحدث من تلقاء نفسه أي بالصدفة

. لاشئ يكون كما يبدؤ عليه يعني يفهم كما هو

. كل شئ مرتبط ببعضه [62].

ديمقراطية الخوف :

القائمة على منطقي التبرير والقبول اي تبرير الوقائع والأهداف والممارسات بقبول النتائج مثل استعمال وتوظيف قضية الارهاب لتخويف الشعوب و أن يكون مبررا للتدخل العسكري والأمني بذريعة الحماية و محاربة الارهاب ويجيز محاكمة الضحية . منطق يوجد الاسباب والموجبات ويبرر نتائج أعماله إذن هاته هي الديمقراطية أو شكل من أشكال التي تسعى لجعل الشعب حالة خاضعة بمعنى ليس أمامه خيارات إلا القبول.

ولا تتاح له الفرصة ليتفاعل ويشارك في قضاياه المختلفة تجعله ينتظر ويقبل بما يفرض عليه من سياسات وفقا لمقولة جاهزة تحت الطلب ، ومن اكبر المساهمين في نشر هذا الواقع هي الولايات المتحدة الامريكية من خلا ل تحالف اللوبي المركب العسكري الصناعي الذي يغدي الحروب المختلفة والمتنقلة في مختلف انحاء العالم لاستمرار مصالحه.

ومن هذا المنطلق تستخدم وتوظف العولمة ومحاربة الارهاب كذريعة للتدخل ونشر الديمقراطية على حساب حقوق الانسان ، لكن لا يمكن ان يستمر استخدام الخوف والقبول بالأمر الواقع من الشعوب نتيجة لانتشار الفقر والحرمان وبالتالي تمهد لقيام ثورات شعبية للمطالبة بحكم أساسه القانون والتداول والحرية [63] .

. ديمقراطية الفوضى :

أطروحة ديمقراطية الفوضى أو الديمقراطية البناءة تركز على مسار أن الديمقراطية تنتقل من الحكم الديمقراطي القائم على الحرية والانتخابات النزيهة إلى حد معينا ولو شكليا الذي يقوم على الاغلبية لتولي المناصب السياسية من أجل تسيير شؤون البلاد إلى العكس أي الاقلية غير الشرعية تصبح تسيطر على زمام السلطة ولا تولي أي دور للشعب.

ومما سبق يصبح تعريف ديمقراطية : السلطة ضد الشعب ومصالحه أي الحكم بدون اعطاء أية قيمة للشعب وكأنه غير موجود ويتجسد هذا الحال في الكثير من الدول التي بها خيرات وموارد طبيعية ثمينة .مثل الدول التي يعتمد اقتصادها على ريع المحروقات تجعل الحكام يعملون ضد مشاركة شعوبهم في الشؤون العامة. لتبرهن حيث توجد الخيرات يوجد التسلط والفساد والصراع والنزاعات بدعم أطراف خارجية ونصبح في ديمقراطية الفوضى بدون ضوابط قانونية أو قيمية.

وفي الاخير أن هدف النظام العالمي الجديد و القوى العظمى هو نشر الفوضى الخلاقة أو البناءة وفي حالة الانتصار أو الفشل والتراجع فالشعوب الفقيرة هي التي تدفع الثمن أي في كلتا الحالتين القوى والشركات الرأسمالية العالمية هي المستفيد والاستمرار في استخدام وتوظيف العديد من المفاهيم والإستراتيجيات كالحرب الاستباقية الفوضى المطلوبة ، الفوضى المبرمجة ، للوصول إلى فوضى استمرارية أو الدولة الفاشلة [64] .

بالإضافة إلى مجموعة من الصعوبات ويمكن اجمالها فيمايلي:

. معارضة ورفض النظام الحاكم التسلطي وأنصاره المقاوم للتغيير والانفتاح للمحافظة على مصالحه

. غياب هامش الحرية في التعبير عن الرأي واحتواء وتدجين وسائل الاعلام .

. غياب استقلالية السلطة القضائية وعدم احترام حقوق الانسان

ـ ضعف مؤشرات التنمية البشرية من خلال تدني مستوى التعليم ومستوى المعيشة وضعف الخدمات الصحية .

. غياب الاحزاب أو وجودها شكليا مع غياب النقابات وحركات المجتمع المدني المستقلة.

. ضعف الربط بشبكة الاتصالات الحديثة

ـ غياب المنافسة الاقتصادية وضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بإمكانها ضم نخبة منتجة تساهم في الدفاع عن مصالحها في تكتلات وبذلك تساهم في الانتقال الديمقراطي.

ـ توفر الريع أحيانا يساهم في شراء الدمم والسلم الاجتماعي مقابل التخلي عن المطالبة بالحرية والديمقراطية.

ـ الدعم الخارجي والحماية الخارجية من طرف الدول القوية أو في طار التحالف ومن طرف المنظمات المالية الدولية لبعض الانظمة غير الديمقراطية مقابل الحفاظ على مصالحها المختلفة.

ثانيا ـ تصنيف الانظمة السياسية المغاربية .

الأنظمة السياسة المغاربية رغم بعض التباين فإن معظمها توصف بأنها أنظمة جمهورية من حيث الشكل باستثناء النظام المغربي القائم على الملكية فإنها تتشابه من حيث انتمائها أو تصنيفها ضمن الأنظمة السلطوية والتسلطية أو المقيدة أو الأنظمة التنافسية المقيدة أو التسلطية الناعمة المتخندقة التي من الصعب حدوث التغيير الديمقراطي المتكامل بها بل التغيير والإصلاح والانفتاح لا يتجاوز الديمقراطية الشكلية أو الواجهة فقط وما يميزها:

. أنها أنظمة سياسية تلسطية وسلطوية ، أو شبه ديمقراطية ،أنظمة تنافسية تعددية مقيدة أو تسلطية ناعمة متخندقة.

. تشابه في الفواعل الاساسية أو جماعات الضغط المؤثرة في الحياة السياسية للمحافظة على الوضعوالمتمثلة . في قادة الجيش والمؤسسات الأمنية وقدماء المحاربين ، رجال المال و الأعمال ، النخبة التقنوقراطية والخبراء المستشارين بكل التخصصات ، رجال الدين ، والعامل الخارجي بواسطة التبعية أو الدعم أو الهيمنة عن طريق حماية المصالح المشتركة .

. تشابه في انتشار لظاهرة الفساد بكل أشكاله السياسي والمالي.

. ضعف في بنيتها الاقتصادية وانتشار للمشاكل الاجتماعية من الفقر والبطالة و التهميش ...إلخ.

. ظهور الحركات الاحتجاجية الشعبية والفجائية الرافضة للأنظمة والمطالبة بالتغيير من الأسفل بالاعتماد على الشارع (الميادين).

وعموما فإن استجابات الأنظمة السياسية للدول المغاربية الخمسة ثمة سمة مشتركة بين الدول الخمس تتمثل في تأثر أنظمتها تأثرا جوهريا بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حدثت في دول الربيع العربي بضرورة إدخال إصلاحات لتجاوز الصعوبات.

لكن "أي حظ لإنتاج تحول ديمقراطي في ظل عدم فقدان الاستبداد والتسلط لكامل شرعيتهما في الوعي وفي الممارسات للحكام والمحكومين" [65] .

إضافة إلى بروز بعض الصعوبات التي يمكن إرجاعها للمشكل الكبير المتمثل في ضغوطات الإحداث الجارية وتعدد التيارات السياسية واختلافها وندرة للموارد أحيانا وضيق الوقت ،وعدم وجود استراتجيات واضحة وغياب المشاركة.

ليجعل من عمليات الاستجابة غالبا ما تكون العملية فوقية وجزئية في محاولات للاحتواء و للالتفاف على مطالب التغيير مما يهدد المحاولات بالفشل بسبب التعصب ورفض الانتقال الديمقراطي أساسا ، ليتخذ مسار الانتقال و الإصلاح في الدول المغاربية مسارات شاقة في درجة الاستجابة و الاصلاح فهل يمكن لهاته الخطوات و التجارب ان تتجاوز أزمات الحكم و العراقيل التي تواجه عمليات الانتقال الديمقراطي في بدايتها و مستقبلا ؟.

. المحور العاشر : مسارات تجارب الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية .

تعتبر مسارات الانتقال والإصلاح في الدول المغاربية الخمس تجارب غنية تستحق الدراسة والإثراء للاستفادة منها لأنها تتوافق مع الدراسات النظرية و انماط عمليات الانتقال الديمقراطي رغم أنها لم تكتمل. ففي التجربة التونسية خطوة الانتقال كللت بوضع دستور جديد عن طريق التفاوض والتوافق النسبي يمكن أن يساهم في بناء وتعزيز وتماسك التجربة الديمقراطية الناشئة .

بينما في المغرب تنازل وإصلاح بمبادرة من قمة النظام السياسي ووضع دستور جديد تضمن ارساء بعض مؤشرات بناء الديمقراطية ودولة القانون بمنح صلاحيات تصب في

استقلالية السلطة القضائية و قواعد التداول على السلطة وفسح المجال لتشكيل حكومة الاغلبية لإصلاح النظام أحسن من اسقاطه .

بينما مسار التجربة الليبية يتجلى نمط الانتقال عن طريق القوة و التدخل العسكري الاجنبي الذي صعب المرحلة الانتقالية ، وزاد في حدة الانقسام والحرب اللذان يهدد وحدة البلاد ويدفع في اتجاه التفكك وإطار الدولة الفاشلة.

أما مسار التجربة الجزائرية في الانتقال الديمقراطي بعد انطلاق موجة الربيع العربي تنطبق مع نمط الانتقال من الاسفل من القاعدة بواسطة المظاهرات والاحتجاجات السلمية المطالبة بالتغيير الجدري أخرها الحراك الشعبي لمحاولة بناء ديمقراطية صاعدة ذات خصوصيات جزائرية اذا نجحت يمكن أن تصبح أنموذجا للمحكاة والعدوى والانتشار لدول أخرى .

وأخيرا التجربة الموريتانية فقد سبقت الربيع العربي لكن التجربة فشلت وشهدت تراجع وهي تجربة تجمع بين نمط الانتقال بالقوة(التدخل العسكري) والتفاوض والتوافق لتسليم السلطة للمدنين وبناء نظام ديمقراطي وهوما حدث بالفعل ، لكن التجربة لم تدوم طويلا ولم تكتمل وتم التراجع بانقلاب عسكري جديد أعاد التجربة إلى بدايتها ليتواصل حراك الشعب الموريتاني من أجل المطالبة بالتغيير وتحقيق تجربة الانتقال الديمقراطي السلس.

ونبدأ بمسار التجربة التونسية ، المملكة المغربية ، التجربة الجزائرية ، مسار التجربة الليبية ، مسار التجربة الموريتانية.

أولا . تونس : الدستور الجديد خطوة الانتقال الديمقراطي.

في تونس مسار الإصلاح أو المرحلة الانتقالية كانت من اخطر وأصعب المراحل نظرا لإمكانية تعرضها لانتكاسة وتعثرات بسبب الصراع أو الاتفاق من بعض أطراف التيار المحافظ أو مناصري الثورة المضادة على إعادة بناء مصدر القوة لاحتواء الثورة زيادة على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لاستمرار منوال بن علي في التسيير التي تزيد في البطالة والفوارق بين الجهات [66] .وانتشار للعنف أحيانا.

لكنها تجاوزت ذلك بفضل مساهمة بعض المؤسسات كمؤسسة قيادة الجيش التونسي و ظهور بعض التنظيمات التي ساهمت في الوساطة مثل اتحاد العام للشغل ومنظمة المحامين من أجل بداية المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي بتاريخ 14 جانفي 2011 على اثر حرق محمد البوعزيري لنفسه الذي يعتبر مفجر شرارة انطلاق المظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي انطلقت بتاريخ 17 ديسمبر 2010 .

و توجت التجربة التونسية بعد نهاية الفترة الانتقالية التي حددت بعامين بوضع الدستور الجديد في2014 الذي يعد انجازا تاريخيا لبناء دولة الحق والقانون لأنه حقق التوازن بين السلطات و يبقى التطبيق فقط لتعزيز وترسيخ المسار الديمقراطي.

وقد ساهم في إنجاح عملية الإصلاح الانطلاقة الصحيحة بعد إسقاط النظام السابق من خلال مساهمة المؤسسات الانتقالية التي انبثقت بإجراء انتخابات للمجلس التأسيسي وانتخاب رئيس للبلاد بالتوافق على ضوء نتائج الانتخابات وتشكيل حكومة التوافق.

وكذا مساهمة الأحزاب السياسية،حركات المجتمع المدني ولاسيما نقابة العمال الاتحاد العام للشغل التونسي في تحقيق الإصلاح والانتقال ووضع الدستور الذي حقق التوازن والفصل بين السلطات ولاسيما استقلالية السلطة القضائية وإعطاء الحريات وتطبيق العدالة الانتقالية لبناء دولة الحق والقانون،ومن أبرز التعديلات التي تضمنها الدستور الجديد مايلي:

في مجال الحريات وتشكيل الأحزاب ما تنص عليه المادة 31 على""حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة ،لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات"

والمادة 35"حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات مضمونة ،تلتزم الأحزاب والنقابات والجمعيات في أنظمتها الأساسية وفي أنشطتها بأحكام الدستور والقانون والشفافية المالية ونبذ العنف"

بينما في مجال السلطة التشريعية "يمارس الشعب السلطة التشريعية عبر ممثليه بمجلس نواب الشعب أو عن طريق الاستفتاء ، وفي " حالة حل مجلس النواب ، يمكن لرئيس الجمهورية إصدار مراسيم بالتوافق مع رئيس الحكومة تعرض على مصادقة المجلس في الدورة التالية "

كما يمكن حل البرلمان من طرف رئيس الجمهورية ولكن في حالة مرور 4 أشهر على تكليف الحكومة وعدم حصولها على الثقة وفق المادة 89 . وكذلك بدوره البرلمان في حالة طلب رئيس الجمهورية التصويت لحكومة ما بالاستمرار وفي حالة رفضها مرتين يعتبر رئيس الجمهورية مستقيلا وجوبا.

أما السلطة التنفيذية فيتولاها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة،وفق نص أحد فقرات المادة 75 "لا يجوز تولي رئاسة الجمهورية لأكثر من دورتين كاملتين متصلتين أو منفصلتين،وفي حالة الاستقالة تعتبر مدة رئاسية كاملة " وعلى إثرها يتولى رئيس مجلس النواب

الرئاسة لمدة 45 يوما إلى حين تنظيم انتخابات رئاسية جديدة. ولا يجوز لأي تعديل أن ينال من عدد الدورات الرئاسية ومددها بالزيادة لضمان التداول على السلطة.

وبالنسبة للحكومة حسب نص المادة 89 من الدستور "يكلف رئيس الجمهورية مرشح الحزب أو الائتلاف الانتخابي المتحصل على أكبر عدد من المقاعد بمجلس النواب بتكوين الحكومة خلال شهر تجدد مرة واحدة فقط " وهي مسؤلة أمام البرلمان. بمعنى حكومة الاغلبية أو حكومة التداول من الائتلاف أو الحزب المهيمن أو القائد.

السلطة القضائية "القضاء سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل " وفق المادة 102 ،بينما تنص المادة 107 "لا ينقل القاضي دون رضاه ،ولا يعزل كما لا يمكن إيقافه عن العمل أو إعفاؤه ،أو تسليط عقوبات عليه "[67] . إلا في حالات وطبق ضمانات التي يضبطها المجلس الأعلى للقضاء. و ما يلاحظ أن القاصي لا يعزل ولا ينقل ولا يمكن توقيفه أو انهاء مهامه من طرف السلطة التنفيذية فهذا ما يضمن ويعني استقلالية السلطة القضائية ومن جهة اخرى اعتماد الية الانتخابات في تولي رئاسة المجلس الاعلى للقضاء يحقق الاستقلالية.

كما أنشئت المحكمة الدستورية للنظر في دستورية القوانين والتي تتكون من 12 عضوا من المختصين في القانون لا تقل خبرتهم عن 20 سنة لفترة واحدة مدتها 9 سنوات.

و"ينتخب أعضائها رئسا ونائبا له من بين الأعضاء للمحافظة على استقلاليتها وفق المادة 118.

وما يمكن استنتاجه من الدستور الجديد أنه حقق التوازن نظريا ويبقى التحدي الديمقراطي في التطبيق واحترامه مستقبلا لإتمام بناء التجربة الديمقراطية ودولة الحق والقانون.

وما يمكن استنتاجه مند انطلاق التجربة التونسية مند نهاية 2010 ووضع الدستور في سنة 2014 وتعديل العديد من القوانين اعتبار تونس من الدول التي نجحت في تخطي صعوبات الانتقال الديمقراطي من خلال تنظيم انتخابات دورية تشريعية ورئاسية للمرة الثانية بعد عملية الانتقال.

حيث نظمت في 23 نوفمبر 2014 الانتخابات الرئاسية والتي فاز بها باجي قائد السبسي الذي ينتمي إلى حزب نداء تونس ويعتبر من التيار المحافظ في الدور الثاني ضد الرئيس المؤقت لتونس المنصف المرزوقي بنسبة 55,68% .

كما نظمت انتخابات رئاسية مسبقة للمرة الثانية بعد وفاة الرئيس باجي قائد السبسي في أخر ايام عهدته في 2019 حيث تم اجراء الدور الاول بتاريخ 15 سبتمبر 2019 والتي شهدت بعض المشاكل لكن تم تجاوزها منها دخول أحد المرشحين إلى السجن بتهم تتعلق بالفساد الذين مرؤ إلى الدور الثاني والأمر يتعلق بنبيل القروي الذي تم اطلق سراحه للمشاركة في الدور الثاني الذي نظم بتاريخ 13 أكتوبر 2019 ليفوز قيس سعيد بنسبة72,71%.

وعموما فإن التجربة التونسية كانت الاولى من حيث الانطلاق وحافظت على الريادة في عملية الانتقال وهي من الدول التي تسير في اتجاه تعميق وترسيخ الديمقراطية رغم التحديات و الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

ثانيا . المغرب : إصلاح النظام أحسن من إسقاطه.

مبادرة الاصلاح من النظام الملكي المغربي والتي كانت خطوة وقائية استباقية أقدم عليها النظام السياسي المغربي الملكي من خلال إعداد دستور جديد صادق عليه الشعب المغربي في 1 جويلية 2011 وكان أول دستور في الوطن العربي بعد الربيع العربي.

بأن أعلن الملك محمد السادس في خطاب موجه للأمة بتاريخ 09 مارس 2011 عن مبادرة لتعديل الدستور وشكل لجنة لذلك برئاسة الأستاذ الجامعي عبد الطيف المنوني لإعداد مشروع دستور جديد وعرض على الشعب في 1جويلية 2011 .

وقد تم إعداده في وقت قياسي بعد حوالي 20 يوما من إعلان حركة 20 فيفري 2011 التي كانت تطالب بنظام سياسي ملكي برلماني يمنح سلطات أقوى للحكومة والبرلمان والحد من السلطات الواسعة للملك .

ويرى البعض أن إقدام النظام المغربي على السرعة والاستباق على الإصلاح خوفا من الثورة على النظام لأن إصلاح النظام خير من إسقاطه بحكم أنه النظام الملكي الوحيد في المغرب العربي من أجل الاحتواء وتجاوز موجات الشارع الربيع العربي.

وخاصة وأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية صعبة وانتشار للفساد والفقر والأمية وغيرها ، ووفق تقرير صادر عن البنك الدولي بتاريخ 6 جويلية 2011 فإن المغرب يصنف ضمن الشريحة الدنيا من الدول المتوسطة الدخل وأن نسبة 20 بالمائة الأكثر فقرا في المغرب يستهلكون نسبة 8،5 بالمائة من الدخل الوطني فيما تستحوذ 20 بالمائة على أكثر من 57 بالمائة من الدخل الوطني،ونسبة الأمية 56 بالمائة للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة[68].

ومع ذلك فإن الإصلاح الدستوري يمثل تطورا هاما وخطوة لتكريس الحقوق والحريات وتعزيز لدور السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية وحماية استقلال القضاء بعد تقديم تنازلات من

السلطة المطلقة للملك ، لكن هذا الإصلاح لايحد من صلاحيات الملك الذي يظل الفاعل الرئيسي في الحياة السياسية المغربية.

ومما تضمنه هذا الدستور الجديد تقديم تنازلات على مستوى السلطات السياسية الثلاثة:[69]

تجلت في الاعتراف بحكومة التداول أي حكومة الأغلبية فمن خلال الدستور السلطة التنفيذية المادة 47 التي تنص "يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب وعلى أساس نتائجها ،ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها" .

بينما السلطة التشريعية المادة 51 للملك الحق في حل البرلمان أو أحدهما حسب نص المادة 96 التي تنص على " بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية وإخبار رئيس الحكومة ورئيس مجلس المستشارين والنواب أن يحل المجلسين معا أو أحدهما ، يقع الحل بعد خطاب للأمة ".

. البرلمان يمكنه أن يسقط الحكومة المادة 103 من الدستور.

. المادة 104 يمكن لرئيس الحكومة حل مجلس النواب بعد استشارة الملك ورئيس المجلس ورئيس المحكمة الدستورية بمرسوم يتخذ في مجلس وزاري.

. بينما السلطة القضائية

المادة 107 السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية،الملك هو الضامن لاستقلال السلطة القضائية.

. المادة 108 لا يعزل قضاة الأحكام ولا ينقلون إلا بمقتضى القانون.

بينما الرقابة على دستورية القوانين فهي من اختصاص المحكمة الدستورية والتي تتكون من 12 عضو يعنون لمدة 9سنوات ويعين الملك رئيسها وفقا لنص المادة 130 بعدما كان يضطلع بها في دستور 1996 المجلس الدستوري .

وما يستنتج أن الإصلاحات أخذت في الميل إلى النظام الملكي البرلماني على غرار بريطانيا ، ومن جهة أخرى أن الإصلاحات انطلقت من القمة بمبادرة من الملك ويمكن اعتبارها على أنها قرار رد الفعل أو استباقية لإصلاح النظام أحسن من إسقاط النظام،بأن شملت وضع دستور جديد وتعديل لمجمل القوانين المتعلقة بالممارسة السياسية مثل قانون الأحزاب والجمعيات والانتخابات إلخ.

وما يميزها أنها قدمت تنازلات من النظام السياسي بإعطاء هامش من الحرية أكبر للممارسة السياسية وإشراك المعارضة وبعض التيارات مثل وصول التيار الإسلامي إلى تشكيل حكومة الأغلبية بعد الفوز بالانتخابات البرلمانية لمحاولة احتواء الأوضاع وعموما فإنها خطوة مقبولة رغم بقاء الملك مصدر القوة ، لكن يمكن أن تليها خطوات وتنازلات في المستقبل لبناء الديمقراطية .

ثالثا . ليبيا : صعوبة المرحلة الانتقالية : بين الإصلاح و الانقسام .

في ليبيا الإصلاحات بعد إسقاط النظام السابق نظام معمر القدافي وقتله بتاريخ 20 أكتوبر 2011 في مصراتة بعد القبض عليه في سرت بعد انتفاضة أو الثورة الخضراء 17 فيفري 2011 ، التي انطلقت بطريقة سلمية لكن معمر القدافي رفض مطالب الحراك الشعبي بل رد عليهم بالعنف.

مما جعل الشعب الليبي ينقسم إلى تيارين تيار مع مطالب التغيير وتيار متخندق مع نظام معمر القدافي لتتحول الانتفاضة السلمية إلى حركة مسلحة تحارب ضد كتائب النظام .

وفي خضم الاحداث تشكل المجلس الوطني الانتقالي لدعم الثوار وعمل على حشد الدعم الدولي واتجه صوب الجامعة العربية التي طالبت من مجلس الامن الدولي التدخل لحماية المدنين من القصف الجوي وعلى إثر هذا الطلب أصدر قرار رقم 1973 بتاريخ 17 مارس 2011 يقضي بالحظر الجوي والتدخل في ليبيا وبتاريخ 19 مارس 2011 تدخل حلف الناتو لدعم الثوار ضد كتائب القدافي [70].

وبعد سقوط نظام معمر القدافي عمل المجلس الوطني الانتقالي السلطة الانتقالية على تعديل المادة 30 من الإعلان الدستوري الذي اعد بعد الثورة .وفحوى التعديل "يتم انتخاب هيئة تأسيسية من غير أعضاء المؤتمر الوطني العام لصياغة دستور للبلاد تسمى الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور.

وتتكون من 60 عضوا على غرار لجنة الستين التي شكلت لإعداد دستور استقلال ليبيا عام 1951 هاته اللجنة بالتساوي بين الأقاليم الليبية الثلاثة (برقة ، فزان ، طرابلس) في مدة أربعة أشهر وبعد اعتماد الدستور الجديد بشهر يبدأ التحضير لتنظيم انتخابات عامة تشريعية ورئاسية في مدة لا تتجاوز ستة أشهر بالحنين للماضي للتخلص من المرحلة الانتقالية التي تهددها مشاكل الانقسام وعدم الاتفاق وكيفية تطبيق العدالة الانتقالية ، وقانون العزل السياسي .

فهل يتحقق ذلك نظرا للصعوبات المختلفة وعلى رأسها العنف وانتشار السلاح في كل مكان. وأجريت انتخابات المؤتمر الوطني العام في 7 جويلية 2012 لتسيير المرحلة الانتقالية التي حددت بعامين .

لكن الخلافات وانتهاء فترته و الاعلان عن تمديد عهدته بعدم الوقوع في الفراغ الدستوري بعد فشله في اعداد الدستور الجديد وتنظيم انتخابات رئاسية ووسط الخلافات رفضت العديد من التنظيمات قرار التمديد.

ووسط الخلافات أجريت انتخابات تشريعية لمجلس النواب في 25 جوان 2014 الذي انتقل إلى مدينة طبرق وتشكيل حكومة عبد الله الثني وقبلها بتاريخ 16 ماي 2014 ساهم اللواء خليفة حفتر بالضغط للفوز بالانتخابات عن طريق قيامه بإطلاق حملة عسكرية (الكرامة) بحجة تجفيف الارهاب وهذا بدعم اجنبي للاستيلاء على السلطة بالقوة.

هذا لم يعجب مناطق غرب ليبيا المتكونة من عدة مدن (طرابلس ،مصراتة ،الزاوية ، زليتن ،الغريان) وبدعم من عدة قبائل بأن أعلنت عن حملة عسكرية ضد قوات خليفة حفتر للحد من سيطرته على السلطة ودعم المجلس الوطني العام الذي يعتبرونه شرعي رغم انتهاء مدته والتمديد له.

ليتحول الصراع إلى حرب بين الشرق والغرب ووجود حكومتين وبرلمانيين واحد في الشرق بمدينة بنغازي والثاني في طرابلس[71].

وفي ظل الحرب الاهلية تدخلت الامم المتحدة للوساطة والحوار توجت باتفاق في مدينة الصخيرات المغربية في 17 ديسمبر 2015 على توحيد السلطة وإنهاء الحرب وعلى اثر ذلك تشكلت حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا برئاسة فايز السراج أحد نواب المجلس الوطني.

لكن ذلك لم يوقف الحرب نتيجة لتواصل الخلافات و دعم وتدخل دولي وإقليمي استمرت الحرب وخاصة من طرف قوات خليفة حفتر الذي تمكن من السيطرة على عدة مدن منها بنغازي في 2017 و مدينة سبها في 2019 زادت من أطماعه في الهجوم على العاصمة طرابلس والسيطرة على زمام الامور بدعم اماراتي مصري فرنسي.

وفي المقابل لجأت حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا إلى اقامة اتفاق و تحالف عسكري وأمني مع تركيا لصد العمليات العسكرية لخليفة حفتر الذي ألحقت به خسائر جعلته يقبل الذهاب للمشاركة في مؤتمر دولي ببرلين حول الازمة الليبية الذي عقد بتاريخ 19 جانفي 2020 والذي خرج بمخرجات تمثلت في مسارات ثلاثة : سياسيا وعسكريا واقتصاديا[72].

لكن المؤتمر لم يحل الازمة وتواصل الحرب والدعم والتدخل الاجنبي لايكون بدون مقابل بل من اجل السيطرة على خيرات الليبين ويهدد ليبيا بالتفكك وتصنيفها في اطار الدول الفاشلة .

ولقد تواصلت المساعي الاممية من طرف القائمة بأعمال مبعوث الامم المتحدة إلى ليبيا السيدة ستيفاني وليمايز على عقد مؤتمر دولي أخر بجنيف بمباركة القوى الدولية والإقليمية المعنية بالأزمة الليبية للحوار حول ليبيا بمشاركة حوالي 80 منذوبا يمثلون طرافي الصراع بداية

من أول فيفري 2021 وتوج يوم 5 فيفري 2021 باتفاق بين طرفي الصراع على ايجاد حل للازمة في البلاد بالتوقيع من وفدا اللجنة العسكرية المشتركة على توقيف القتال بصفة دائمة .

وتشكيل مجلس رئاسي جماعي يتكون من ثلاثة أعضاء ينتخب من القوائم التي تترشح وقد فاز برئاسة المجلس الرئاسي يونس المنفي وهو سفير سابق في اليونان إلى جانب عبد الله اللافي وموسى الكوني ، والاتفاق على تشكيل حكومة (انتقالية)وحدة وطنية مؤقتة تشرف على تنظيم انتخابات وطنية في 24 دسمبر2021 ،وقد تم انتخاب عبد الحميد دبيبه رئيسا للحكومة وهو رجل أعمال من مصراته وحدد له 21 يوما لتشكيل الحكومة مع تخصيص حصة 30 بالمائة للعنصر النسوي في الحكومة .

كما أتفق أطراف النزاع على عدم ترشح أعضاء المرحلة الانتقالية في الانتخابات المقبلة ، فهل تنجح هاته المساعي لاعادة بناء الدولة والمؤسسات السياسية والعسكرية وإنعاش الاقتصاد وتجنب تفكك الدولة الليبية.

رابعا . الجزائر :الحراك الشعبي 2019 والموجة السادسة للانتقال الديمقراطي : الصراع بين التيار المحافظ المتخندق والتيار الإصلاحي التغييري.

بعد انطلاق الربيع العربي نهاية 2010 كان التأثير واضحا على النظام السياسي و الحالة الجزائرية ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين وهما:

أولا:مرحلة(2010 . 2018) إصلاح الجزء قبل الكل لا يحل الأزمة

كان التأثير على الحالة الجزائرية لم يختلف كثيرا على كل من تونس والمملكة المغربية حيث أعلن رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة في خطابه في 15 أفريل 2011 بمدينة سطيف عن تعديل ثالث للدستور 1996 وشكل لجنة لذلك برئاسة الأستاذ الجامعي كردون عزوز من جامعة قسنطينة .

وفيما بعد كلف أحمد أويحي مدير ديوان رئاسة الجمهورية أنداك بإجراء مشورات لتعديل الدستور وفي الاخير شكلت لجنة برئاسة الاستاذ لعرابة لتعديل الدستور.

وللعلم فإن دستور 1996 قد تم تعديله مرتين مند مجي الرئيس بوتفليقة للحكم سنة 1999، وذلك في 2002 بترقية تمازيغت إلى لغة وطنية والثانية في 12 نوفمبر2008 بإعادة

فتح العهدات الرئاسية بتعديل نص المادة 74 وترتيب السلطة التنفيذية بإلغاء منصب رئيس الحكومة وتعويضه بمنصب الوزير الأول الذي أصبح عبارة عن منسق للعمل الحكومي ، وترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ مشاركتها في المجالس المنتخبة بنسبة 30 في المائة ،كما تنص عليه المادة 31 مكرر.

وما يلاحظ أن تأثير الربيع العربي على النظام الحاكم في الجزائر هو القيام بإصلاحات تمثلت في إصدار 6 قوانين تتعلق بالممارسة السياسية والتي عرفت بقوانين 12 جانفي 2012، مثل قانون الأحزاب ،التظاهر،الجمعيات ،الانتخابات،قانون الولاية ...إلخ. وقبله قانون البلدية في عام 2011 و إلغاء قانون حالة الطوارئ في 2011 ،لكنها تبقى إصلاحات الجزء قبل الكل أي تعديل لمختلف القوانين لكن من دون الدستور.

و توفر النظام على المداخيل المالية لشراء السلم الاجتماعي إلى غاية 2014 ساهم في تأخير التعديل الدستوري وهو تاريخ بداية تراجع مداخيل العملة الصعبة جراء انخفاض أسعار المحروقات.

وهناك من يرى أن توسع هامش الحرية و الانفتاح والإصلاحات حتى ولو كانت شكلية في النظام السياسي الجزائري من أجل الاستمرارية مرتبطة بشح الموارد المالية.

وهو تاريخ بداية المشاورات وفي الاخير تم تعيين الاستاذ أحمد لعرابة لإعداد تعديل دستور جديد تعديل 06 مارس 2016 لتتم المصادقة عليه من طرف غرفتي البرلمان بالاغلبية يوم 7 فيفري 2016 والذي تضمن أكثر من 100 تعديلا وبدون مشاركة شعبية ومن أهم ما جاء فيه :[73]

. اعتماد تمازيغت لغة وطنية ورسمية ثانية إلى جانب اللغة العربية وفق المادة المادة04.

السلطة التنفيذية إعادة غلق مدة العهدة الرئاسية وتحديدها بعهدتين وذلك بنص المادة 88

ويعين الوزير الاول بعد استشارة الاغلبية البرلمانية وينهي مهامه وفق المادة 91 الفقرة الخامسة .

وما يلاحظ الرئيس ليس ملزم بتعيين حكومة الاغلبية بل الوزير الاول يعتبر منسق للعمل الحكومي مسؤل أمام رئيس الجمهورية الذي ينهي مهامه في أي وقت وبدون أي شرط والسلطة التشريعية من خلال تقديم برنامج عمل الحكومة.

أما بالنسبة للسلطة التشريعية أدخلت عليها تعديلات منها:

. جعل مدة الدورة البرلمانية وحدة مدتها 10 أشهر تبتدئ في شهر سبتمبر وتغلق في شهر جويلية من كل سنة وفق المادة 135 من الدستور ، ويمكن لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في فترة عطلة البرلمان نفس ماكان في دستور 1996.

. التعديل المتعلق بحصر التشريع في مجلس الامة في مجال التقسيم الاداري والإقليمي للبلاد حسب المادة 137 " تودع القانونين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الاقليم والتقسيم الاقليمي مكتب مجلس الأمة ".

. بينما السلطة القضائية فلا يوجد تغيير جدري لاستقلالية السلطة القضائية رغم تضمن الفقرة الثالثة من المادة 166 التي تنص على أن قاضي الحكم غير قابل للنقل حسب الشروط المحددة في القانون الاساسي للقضاء.

ولكن من جهة أخري يربط تطبيق هاته المادة بقانون عضوي يحدد تطبيقها مما يفرغ هاته المادة من محتواها ويبعد صفة الاستقلالية عن العدالة بحكم ترأس رئيس الجمهورية المجلس الاعلى للقضاء وينوب عنه وزير العدل.

ومما تقدم فإن اعداد دستور توافقي جديد هو الأصل وليس تعديل الجزء قبل الكل الذي لايحقق التغيير بل يساهم في الاستمرارية.

وعليه فإن الإصلاحات في الجزائر إصلاح الجزء قبل الكل غير مجدية ولا تحل الأزمة بل للمحافظة على مصالح النخبة الحاكمة وعلى الوضع القائم لاحتواء مطالب الإصلاح والتغيير وضمان الاستمرارية واستمرار للفساد.

مما يفتح المجال للحركات الاحتجاجية الفجائية في الشارع للمطالبة بالإصلاح والانتقال الديمقراطي السلس ولاسيما وأن الجزائر تملك الكثير من الإمكانيات البشرية والمادية.

ثانيا:الحراك الشعبي والموجة السادسة للانتقال الديمقراطي : الصراع بين التيار المحافظ المتخندق وتيار التغيير .

مسالة الانتقال الديمقراطي في الجزائر بعد انطلاق موجة الحراك الشعبي (الموجة السادسة) في 22 فيفري 2019 للمطالبة بالتغيير الجدري للنظام السياسي وبناء دولة الحق والقانون . والتي تتحدد في الصراع بين تيارين متناقضين التيار المحافظ المتخندق والمقاوم للتغيير ، والتيار التغييري الاصلاحي الذي يطمح للتغيير الجدري. و عليه فمحاولة فهم قضية التغيير في ظل هذا التعارض وفي ظل الظروف المحيطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخارجية. تجعلنا نطرح التساؤل التالي : ماهي امكانات وفرص اكتمال الموجة السادسة للانتقال الديمقراطي في الجزائر أبرز صعوباتها ، وهل يمكن التوافق عليها ؟.

. الموجة السادسة للانتقال الديمقراطي والتي نعتقد أنها انطلقت من الجزائر بتاريخ 22 فيفري 2019 في خضم الحراك الشعبي السلمي المطالب بالتغيير الجدري للنظام السياسي.

أو الثورة الشعبية والجامعة التوافقية التي شملت كل التراب الوطني ، ليتعدى حجم انتشارها إلى الخارج وخاصة في القارة الأوربية وأمريكا وكندا بمشاركة الجالية الجزائرية للمطالبة بالتغيير الجدري .

وما يميز هاته الموجة بأنها شعبية سلمية ، شبابية إلى حد كبير و ذكية وواعية ويقظة لاعتمادها على وسائل الاتصال الرقمي ، تضامنية حضارية وقائمة على قيم التسامح والتضامن . ومن أهم عناصر قوتها مايلي :

. مستقلة من حيث النشأة والتنظيم عن أية جهة بمعنى أنها نشأت خارج أطر النظام السياسي.

. مطالبها تهدف إلى التغيير من أجل بناء نظام ديمقراطي أساسه دولة الحق والقانون،

و إلى تحقيق الانتقال الديمقراطي السلمي والسلس.

ولكن هاته الموجة أو عملية الانتقال الديمقراطي عبارة عن مسار يختلف من بلد إلى بلد ومن تجربة إلى أخرى ومن أنموذج إلى أخروما يطبق في بلد لايمكن اسقاطه على بلد أخر بالضرورة نظرا لخصوصية كل بلد وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والفواعل الاساسية في الحياة السياسية . كما تتطلب خطوات ومراحل كما يمكن أن تواجهها عراقيل :

. خطوات ومراحل الانتقال الديمقراطي في الجزائر والصراع و فرص النجاح و العراقيل

إن مسالة الانتقال الديمقراطي في الجزائر مرتبطة بالمرحلة الانتقالية الفعلية التي لم تنطلق بعد لإنها عبارة عن مطالب والصراع بين مطالب الحراك ومصالح التيار المتخندق ولإنجاحها يجب التوافق و ايمان وانخراط ومساهمة الفاعلين الاساسين وتوفر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الخارجية .

وليس بالضرورة اسقاط رأس النظام السياسي وتنظيم انتخابات رئاسية بدون توافق كالتي نظمت بتاريخ 12/12/ 2019 والتي لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها 41,7% ،ونفس الشئ حدث مع تنظيم الاستفتاء على الدستور بتاريخ 1 أول نوفمبر 2020 الذي لم تتجاوز نسبة التصويت عليه 23,7% وفق النتائج النهائية التي أعلن عنها المجلس الدستوري.

هذا الدستور الذي أسندت رئاسة اللجنة المكلفة بتعديله مرة ثانية للأستاذ أحمد العرابة بتاريخ 8 جانفي 2020 و من أهم ماجاء به :[74]

. تحديد العهدة الرئاسية بعهدتين فقط سواء متتاليتين أو منفصلتين وفق المادة 88 من دستور 2020

. تعديل جديد ويعد الاهم الذي يتعلق بإمكانية إرسال وحدات من الجيش إلى خارج البلاد وتنص الفقرة الثانية من المادة 31 " يمكن للجزائر في اطار احترام مبادئ الامم المتحدة والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية أن تشارك في حفظ السلام"

وكذلك من صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يقرر إرسال وحدات من الجيش الجزائري خارج الوطن بشرط موافقة ثلتي اعضاء البرلمان يعني ثلتي كل غرفة وفق الفقرة الثانية من المادة 91.

وما يلاحظ هنا أن هذا التعديل الذي يحدد ارسال قوات للخارج للقيام بمهمات حفظ السلام وهل تتعدى إلى مهمات انسانية أم للمشاركة في حروب ضمن قوات التحالف الدولية أو الاقليمية.

. بالنسبة للحكومة اصبحت بخيارين إما يسمى وزيرا أولا أو رئيس حكومة على حسب نتائج الانتخابات التشريعية وحسب المادة 103 من الدستور "يقود الحكومة وزير أول في حالة أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية رئاسية"

" يقود الحكومة رئيس حكومة في حالة أسفرت الانتخابات التشريعية عن اغلبية برلمانية"

بالنسبة للسلطة التشريعية أهم تعديل وهو تحديد مدة العهدة النيابية بعهدتين فقط منفصلتين أو متتاليتين وفق نص الفقرة 5 من المادة 122 في تعديل دستور 2020

أما بالنسبة للسلطة القضائية الجديد وفق المادة 180 الفقرة الثالثة هو أن الرئيس الاول المحكمة العليا هو الذي ينوب عن رئيس الجمهورية وليس وزير العدل كما كان في تعديل 2016 وقبله في دستور 1996.

. بالنسبة للمؤسسات الاستشارية والرقابية إنشاء محكمة دستورية تقوم بممارسة الرقابة على دستورية القوانين حسب المادة 185 من التعديل الدستوري وإلغاء المجلس الدستوري ، ولكن رئيس الجمهورية هو الذي يعين أربعة أعضاء من بينهم الرئيس وفق المادة 186 ليبقي على هيمنة وسيطرة الرئيس على كل المؤسسات السياسية.

. وتخطر المحكمة الدستورية من طرف رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الامة ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة أو الوزير الأول حسب الحالة .أو من طرف 40 نائبا من المجلس الشعبي الوطني أو 25 نائبا من أعضاء مجلس الامة حسب المادة 193.

و مايمكن ملاحظته على التعديل الدستوري الذي لم يكن نتيجة لعملية توافقية بناء على نتائج التصويت عليه يجعل من العملية مجرد هروب إلى الامام و إلى حدوث انتكاسات وتراجع أكثر من تحقيق التغيير والانتقال الديمقراطي وتعزيزه.

مما تقدم فإننا نرى أن الانتقال الديمقراطي يتطلب مرحلة (تمهيدية) انتقالية والتي تتضمن خطوتين أساسيتين (TOW BASIC STEPS) هما:

. خطوة أولى سياسية (A POLITICAL FIRST STEP):

وتعني نوع من الاجماع أو التوافق الاجتماعي من طرف الاغلبية حول عقد سياسي جديد أساسه الرضى والقبول السياسي بين مختلف الفواعل و التيارات السياسية على ضرورة التغيير الجدري أو التدرجي السلس والسلمي للنظام السياسي .

و نحبد الانتقال التدرجي القائم على الحوار والتفاوض لفوائده المتعددة لمعالجة مختلف القضايا وتجنب الوقوع في الاخطاء والتراجع .

. خطوة ثانية تقنية (A SECOND TECHNICAL STEP) :

بمعنى دستورية إعادة كتابة القواعد الدستورية والقانونية التي تنظم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإعادة النظر في ميكانيزمات الحكم وإعداد دستور جديد يحدد طبيعة النظام السياسي مثلا رئاسيا أو برلمانيا أو شبه رئاسيا .

ويركز فقهاء الدساتير حاليا على ما يعرف بالنظام السياسي المتوازن السلطات ، وتسند مهمة كتابة الدستور إلى مجموعة محايدة من الخبراء والأساتذة في القانون الدستوري وبمشاركة مختلف التخصصات مثل العلوم السياسية ،علم الاجتماع ،التاريخ ،الاقتصاد ، الشريعة إلخ .

مع فتح المجال لكل افراد المجتمع بتقديم المقترحات وخاصة عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي .

وعليه تتكون المرحلة الانتقالية التي تمر بخطوات و مراحل كما بين من قبل ولكن في الجزائر يمكن تلخيصها في مرحلتان أساسيتان هما:

. مرحلة التعزيز :

وتعني توفير الظروف المناسبة أعمدة الدعم والإسناد وتضم مرحلة التهيؤ ومرحلة الانطلاق بطريقة تدريجية وتشمل:

. ضرورة الاتصال والمشورة من طرف قيادة المؤسسة العسكرية والنخبة الحاكمة مع النخب العلمية المختلفة والشخصيات الوطنية وممثلي النقابات ومنظمات المجتمع المدني ذات مصداقية للوصول إلى الرضا والقبول لتنفيذ الحلول التوافقية بطريقة سلسة وهذا مايعبر عنه بالخطوة الاولى السياسية التوافق سواء عن طريق المسار الدستوري.

أو خارج الحل الدستوري عن طريق اعلان دستوري جديد. المهم حدوث تنازل و توافق حول كيفية الاشراف وتنظيم عملية الانتقال السلس في حدود السنة الواحدة على الاكثر.

. في حالة التوافق على تنظيم العملية خارج الحل الدستوري ،فلابد أن يكون وفقا للقانون بإعلان دستوري مكملا يكون اعداده بالتشاور بين الفواعل الاساسية الرسمية المتمثلة في المجلس الاعلى للأمن ،المجلس الدستوري ،المحكمة العليا ، مجلس الدولة.

وغير الرسمية ممثلين عن الحراك وبقية المنظمات والنقابات المستقلة . وبموجب ذلك تحدد صلاحيات وعدد الهيئة الرئاسية ومدتها كما حدث مع الاعلان عن تشكيل المجلس الاعلى للدولة في 1992.

. تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية ذات كفاءات لتصريف الاعمال.

. تشكيل لجنة مستقلة لإعادة كتابة دستور جديد توافقي مع الاستعانة بالمختصين والخبراء عند اعادة النظر وتلقي الاقتراحات من عامة الشعب عن طريق الاتصال الرقمي وتحديد مدته بسنة وبعد الانتهاء يعرض على الاستفتاء الشعبي. وفي حالة التوافق على اعتماد طريقة المجلس التأسيسي يتم انتخاب 3 أعضاء عن كل ولاية وممثلي الجالية بالخارج لتشكيلة المجلس التأسيسي.

. في حالة تنظيم الانتخابات الرئاسية يجب تشكيل هيئة محايدة من خارج النظام السياسي ولا يشرف عليها التيار المحافظ .

. تعديل قانون الانتخابات وشروط الترشح لتولي مختلف المناصب ولمنصب الرئاسة وخاصة مسألة المستوى الدراسي والسن.

. تشكيل لجنة وطنية مستقلة لتنظيم والإشراف ومراقبة الانتخابات تشكيلتها من المجتمع المدني والطلبة الذين طلبوا التطوع لمراقبة الانتخابات.

. مرحلة الترسيخ :

والتي تتحدد في مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يمكن الحكم على مدى نجاح تجربة الانتقال الناشئة ومدى ديمقراطية الانموذج الجديد ومنها:

. حرية تشكيل الاحزاب والتنظيمات وحرية الرأي والتعبير.

. بروز سمات التحضر التي ترتكز على ثقافة وسلوك حضاري يومي أساسه تكافؤ الفرص والمساواة بين الجميع.

. مسالة تولي السلطة وفق الية الانتخابات الدورية النزيهة .

. قيام دولة المؤسسات على أساس الفصل و توازن السلطات واحترام القانون.

. استقلالية السلطة القضائية التي يضمن دولة الحق والعدل والقانون.

. حرية التنافس الاقتصادي .

ونستنتج مما تقدم أن المرحلة الانتقالية هي عملية تجمع بين التوافق السياسي و الجانب الدستوري القانوني وهي عملية متواصلة بين التعزيز والترسيخ حتى تكتمل.

ولكن في الجزائر فإننا نرى بأنها تنحصر في الصراع بين تيارين أساسين في الساحة السياسية الجزائرية وهما التيار المحافظ المتخندق والتيار الاصلاحي التغييري .

. الصراع بين تيارين:

وقبل تناول الصراع بين التيارين في الجزائر فإن مسالة الصراع في عمليات الانتقال الديمقراطي تناولها الكثير من المفكرين والتي تتحدد في مسألة الصراع بين محورين أو قطبين أو تيارين.

وحسب خوان لينز(Juin ,Linz) تتحدد المعركة بين محورين محور ديمقراطي ومحور شمولي و ويمكن أن يتحول إلى تسلطي [75].

بينما دانكورت رستو(Dankwart , Rustow) يرى أن الانتقال الديمقراطي يحدث نتيجة أزمة الشرعية وانقسام داخل النخب السياسية إلى تيارين ،تيار غير ديمقراطي يريد الاستمرارية وتمثله النخبة الحاكمة والنظام القديم ،وتيار ديمقراطي يريد التغيير تمثله المعارضة [76].

أما بينما ارند ليبهارت(Arend Lijbhart) الانتقال ينجح عن طريق التوافق وفق أربعة شروط وهي حكومة ائتلاف،التمثيل النسبي،حق الفيتو المتبادل للأغلبية و للأقلية لمنع احتكار القرار ، والإدارة الذاتية لكل جماعة [77] .

وما يمكن ملاحظته أن العنصر الرابع لا يتوافق مع الحالة الجزائرية بحكم أن الجزائر الدولة الأمة متجانسة وموحدة.

في حين يرى عزمي بشارة أن الانتقال الديمقراطي يفشل اذا عارضه بالقوة جيش متماسك ومن جهة أخرى يرى بإن الجزائر مرشحة للانتقال الديمقراطي [78] .

بينما عبد الراحمن مبتول فإنه يرى أن الصراع في الجزائر بين تيار محافظ يسعى للمحافظة على فوائد الريع وتيار اصلاحي يعمل من أجل اقتصاد سوق انساني وديمقراطي [79].

زيادة على الحالة الاقتصادية يجب توسيع وتعزيز الاعتماد على التكنولوجيا التي تضمن الشفافية وتقضي على الفساد السياسي والاقتصادي.

بينما في الجزائر فإن موجة الانتقال الديمقراطي لم تكتمل بعد بل هي مقدمة ومطالب مرفوعة و فواعلها الاساسية الصراع بين طرفين أو تيارين اساسين في ثنائية.

وللإشارة فإن الثنائية هي متلازمة في التاريخ السياسي للجزائر وعلى سبيل الذكر مند الحركة الوطنية مثل الانقسام إلى تيارين ،التيار الاصلاحي والتيار الاستقلالي وفي مرحلة العشرية السوداء الانقسام إلى تيارين تيار المصالحة والتيار الاستصالي .

أما بعد حراك 22 فيفري 2019 فقد برز تيارين من أجل امتلاك علاقات القوة و الهيمنة أو صفة التيار القائد من حيث الحجم والانتشار في المجتمع وفي الساحة السياسية وامتلاك مصدر القرار وهما:

. **التيار المحافظ (المتخندق) :(Entrenching Current)**

المتخندق في دواليب مؤسسات النظام السياسي والمتهم بالفساد من طرف التيار الاصلاحي والداعم للمحافظة على الاستمرارية و الوضع القائم الرافض والمقاوم للتغيير ، وإن أصبح التغيير حتمية فهو مع ادخال اصلاحات جزئية أو شكلية وليست جوهرية بإن يبقى هو المهيمن على السلطة .

هذا التيار المنتشر في كل دواليب نظام الحكم المستفيد من الامتيازات يرفض ولا يساهم ويقاوم التغيير و يعمل للحفاظ على الوضع القائم و على مصالحه ويوصف بالعصابة التي مازلت تملك وتسيطر على كل دواليب الدولة حتى بعد انطلاق حراك 22 فيفري 2019.

والذي تمثله مجموعة من القوى المتحالفة المتخندقة المستفيدة من الامتيازات وتضم قيادة المؤسسة العسكرية التي ظلت مكونا أساسيا من مكونات النظام السياسي القديم وكفاعل اساسي و مساند رسمي له [80].

ولقد دخل الحراك الشعبي في صراع من أجل كشف عن المراكز المتعددة والمتحالفة لمصدر القرار والذي تبين أنه يجمع بين قيادة المؤسسة العسكرية وقيادة المخابرات.

إلى جانب مؤسسة رئاسة الجمهورية وفي الاخير تفوقت قيادة الجيش في الاطاحة بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 07/04/ 2019 مما يؤكد قوتها [81] .

مما جعل البعض يعتقد أن المسكوت عنه في الحالة الجزائرية والأكثر اعاقة وصد لعملية الانتقال الديمقراطي هي قيادة المؤسسة العسكرية المتغلغلة والمهيمنة على دواليب السلطة .

بأن تظل الجزائر محكومة بمنطق الصد الانتقالي والانسداد الديمقراطي ورغم الاحتجاجات الشعبية من أجل كسر الجمع بين السلطة والتسلط ، ومحاولة تفكيك عملية الشد إلى الوراء التي لاتزال تتحكم في عمليات التغيير والإصلاح [82] . كالتضييق على نشطاء الحراك واعتقال وسجن بعض نشطائه بتهم التعبير عن الرأي المخالف .

هذا ما يجعل من العملية ليست سهلة إن لم تكن هناك تنازلات من هذا التيار الذي يملك سلطة القرار والقوة الامنية والمالية و القضائية مع الهيمنة على وسائل الاعلام بالإضافة إلى الدعم الخارجي من بعض الدول التي لها مصالح مع النظام الحاكم في الجزائر.

. التيار التغييري الاصلاحي :(The CHANGE Current):

المتكون من مختلف الشرائح الاجتماعية و التيارات السياسية و الايديولوجية المختلفة ، والذي أصبح حجمه كبيرا وانتشاره في الميدان (الشارع) المتمثل في الحراك الشعبي

السلمي أو الحركة الشعبية الاحتجاجية حركة 22 فيفري 2019. المطالبة بالتغيير الجدري للنظام السياسي ليشمل جل الفئات الشعبية ولاسيما الشباب في كل مناطق الوطن.

هذا الحراك في مسيرته كل جمعة ويوم الثلاثاء للطلبة من أجل وضع نهاية النظام وتغييره جدريا وإزالة التيار المحافظ و المطالبة بدولة مدنية[83] .

حتى من طرف الجالية الجزائرية في الخارج والداعي والمتحمس للتغيير والانتقال الديمقراطي في الجزائر عن طريق الضغط من القاعدة (الميدان) وهو يسعى لتحقيق مطالب التغيير ويفرض نفسه كتيار قائدا في فرض أية خريطة طريق مستقبلا و لايمكن تجاوزه رغم الصعوبات المختلفة كعدم تجاوب السلطة الحاكمة مع مطالبه أو التضييق على نشاطات التظاهر أو الالتفاف على مطالبه.

هذا الحراك حقق عدة نتائج ايجابية و في مطالبه سياسيا اجتماعيا ، واقتصاديا معنويا بواسطة الضغط ، ومن جهة اخرى عليه مأخذ ، ومن الايجابيات نذكر :

. احداث تغيير في علاقات القوة وتجاوز الاحزاب والتنظيمات المحافظة التقليدية.

. كسر حاجز الخوف وكسب الثقة في النفس و الاعجاب العالمي بالحركة الشعبية السلمية والتي يمكن أن تصبح مثال للمحكاة والانتشار جراء اعتمادها على وسائل الاتصال الحديثة.

الاطاحة بنظام حكم الرئيس بوتفليقة في 7 أفريل 2019 بواسطة التظاهر والضغط الشعبي.

. توقيف الفساد و تقديم مرتكبيه أمام القضاء وتوقيف تهريب العملة الصعبة.

. تسجيل تحسن في المؤشرات الاقتصادية منها ،ارتفاع في قيمة صرف عملة الدينار الجزائري بعد بداية الحراك مقابل العملات الاجنبية بنسبة13%نتيجة توقيف تحويل الاموال.

تحسن في القدرة الشرائية من خلال انخفاض اسعار الخضر والفواكه واللحوم البيضاء مؤقتا وتوفرها وغياب الندرة.و هذا إن أستمر مستقبلا فهذا من مؤشرات النجاح وتعميق وتعزيز الثقة ونجاح الانتقال الديمقراطي .

رغم أن ظاهرة الحرمان كانت بدايتها في 2018 والتي ليست لها حدود وشملت معظم دول العالم بما فيها الجزائر وبعض الدول مثل فرنسا السترات الصفراء و تحرك الطبقة الشغيلة للقيام بحركات احتجاجية للمطالبة بتحسين الاوضاع والتخلص من الرأسمالية العالمية و الديكتاتورية المالية [84].

لكن ذلك لم يدوم طويلا خاصة في الجزائر نتيجة لظهور وباء كورنا وأثاره على الاقتصاد العالمي والجزائري و بداية حالة الاغلاق في الجزائر بداية من 18 مارس 2020. بحكم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على مداخيل النفط ليبقى رهين تقلب أسعار البترول وخاصة بالانخفاض إلى أقل من 40 دولارا للبرميل وتأثيره على الدورة الاقتصادية والقدرة والشرائية.

وتفيد تقارير مثل صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد الجزائري أن الاقتصاد الجزائري بلغ درجة الخطورة على ضوء تراجع صادرات النفط بنسبة 41% عام 2020 ومن جهة أخرى توقع عودة قوية للنمو في 2021 ليبلغ معدل النمو 6,2% بعدما سجل نسبة 5,2 % سنة 2020 بعد زوال جائحة كورنا رغم تسجيل عجز في الميزانية [85].

وفي تقرير صادر عن الديوان الوطني للإحصائيات بأن الاقتصاد الوطني سجل تضخما بلغ معدل نسبة 2,2% و نموا سلبيا بلغ -3,9% في الربع الاول من سنة .2020[86].

ومن جهة أخرى عدم وجود قطاعات منتجة تساهم في تكوين طبقة برجوازية تملك الاستقلالية وتحد من سيطرة التيار المحافظ الذي يملك السلطة والتحكم في توزيع (الريع) يزيد من سيطرة التيار المحافظ ، كمأن محاولات تنويع الاقتصاد الجزائري لم تنجح لبناء اقتصاد متوازن .إبراز وتحديد الفواعل الفعلية المؤثرة في الحياة السياسية ، قيادة المؤسسة العسكرية كفاعل أساسي في تأثير على مصدر القرار من جهة والحراك الشعبي الذي يملك الميدان عن طريق الاحتجاج من جهة أخرى ، مع التمسك بالسلمية من الطرفين يساهم في حماية أمن واستقرار البلاد ويدفع في تجاه تعميق وتعزيز بناء الديمقراطية ، رغم أن السلطة الحاكمة تلجأ إلى استخدام الاسلوب القهري عن طريق التضييق وتطبيق القانون بالقوة بحجة استمرار الدولة.

ومن جهة أخرى فإن الحراك عليه مأخذ منها : عدم وجود وسيط أو ممثلين له رغم طرح العديد من المبادرات والاقتراحات لكنها لم تلقى القبول والاستجابة من طرف النظام السياسي الذي شكل لجنة للحوار برئاسة كريم يونس. رئيس سابق للمجلس الشعبي الوطني الذي ينتمي للتيار المحافظ المتخندق الذي لم ينفتح ولم يشاور أطراف وأجنحة من تيار التغيير.

وفحوى المشاورات حول المسار الدستوري لإجراء انتخابات رئاسية على اعتبار الحل الدستوري التي اتبعته قيادة المؤسسة العسكرية الحل الاكثر واقعية رغم أنه ليس مثاليا [87] .

ويلقى معارضة من طرف معارضين لخيار المسار الدستوري غير المتوافق عليه ، يبرهن على أن تدخل الجيش قي السياسة من نواقض الديمقراطية ، على عكس الأحزاب فإن وجودها لممارسة السياسة والتداول حول مختلف القضايا [88] .

وبهذا أصبح مفهوم وتوظيف القانون كنص ملزم لدولة تدبيرية وليس نصا تأسيسا لدولة ديمقراطية بمعنى العقد الاجتماعي غير مكتمل والانتقال يتطلب وضع دستور جديد بمشاركة الجميع في إطار توافقي كأساس يحتكم اليه [89].

ومن خلال ماتقدم نستنتج أن الانتقال الديمقراطي لايخلو من صعوبات ومن صراع بين طرفين ويجب أن يحسم الصراع بالتنازل حتى تنطلق عملية الانتقال وخاصة عن طريق التفاوض والحوار من أجل التوافق والتماسك .

. فرص النجاح و صعوبات الانتقال الديمقراطي في الجزائر :

عملية الانتقال الديمقراطي في أي بلد تتجاذب بين فرص النجاح وتهديدات التعثر والتراجع ، ومن أهم فرص النجاح مايلي:

. فرص النجاح.

إن فرص نجاح عملية الانتقال الديمقراطي السلس في الجزائر ليس أمرا مستحيلا للتغلب على الصعوبات الداخلية والخارجية ومنها:

. السلمية والابتعاد عن العنف والتوافق الحاصل من أجل التغيير مما يساهم في الاستقرار وفي تهيئة الظروف المناسبة لنجاح التجربة الجزائرية.

. الحالة الاقتصادية ليست متدهورة جدا رغم وجود عجز في النمو مع وباء كورنا المستجد.

. اذا توفرت الارادة لبداية مرحلة انتقالية توافقية سواء عن طريق المسار الدستوري ،أو خارج المسار الدستوري وتكون بطريقة تدريجية وبوعي وليس التغيير بالصدمة أو بالطريقة العشوائية.

. يمكن أن تنجح عملية الانتقال السلس إذا توفرت الرغبة للتوافق وإيمان وانخراط ومساهمة الفاعلين الاساسين للتغلب على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والاتجاه نحو التنازل لمصلحة البلاد والتوافق والابتعاد عن التمسك بالسلطة والتعنت و الصراع وخاصة من السلطة الحاكمة ومن التيار المحافظ المتخندق معها ، والذي يجب عليه المبادرة بالتفتح على بقية الاطراف وعلى الحراك ،وعلى هذا الاخير أن ينظم نفسه داخليا وخارجيا ويقبل الدخول في حوار جاد لإيجاد الحل في اطار توافقي تعاقدي.

. يمكن أن تنجح عملية الانتقال السلس إذا برز جناح معتدل من التيار المحافظ وخاصة داخل قيادة المؤسسة العسكرية والنخبة المدنية الحاكمة يفضل ويعمل ويجعل من الحوار والتشاور بديلا على الحل الكل الامني أو فرض مسار من غير توافق ولو كان دستوريا.

. صعوبات الانتقال الديمقراطي في الجزائر :

لكل تجربة صعوبات وأخطار متعددة سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية تواجهها ويمكن اجمالها في صعوبات داخلية وخارجية:

. السرعة في تنفيذ خريطة الطريق من دون تشاور وتوافق وفرض الحلول الاحادية من قبل السلطات الحاكمة لا يساهم في الخروج من الازمة السياسية المتعددة ولا يتجاوز التعثر والفشل والتراجع.

. تنظيم الانتخابات من دون التوافق ، ومن دون الرضى الشعبي(الحراك) يسبب العزوف بنسبة عالية ويجعل مشروعية السلطة الحاكمة منقوصة وضعيفة وعدم الفوز بها بنسبة تفوق 60%

الحالة المصرية حيث فاز الرئيس محمد مرسي بنسبة 52% والتي شهدت تراجع والتسلط من جديد والقضاء على الديمقراطية الصاعدة.

وهذا ما برهنت عليه نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية في 2019 لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها 41,7% ،ونفس الشئ حدث مع تنظيم الاستفتاء على الدستور في 2020 الذي لم تتجاوز نسبة التصويت عليه 23,7% .

. التعنت و التعصب والتطرف وعدم قبول الاخر وعدم التنازل بين الفواعل الاساسية بين التيار المحافظ المتخندق وتيار التغيير مما يطيل في عمر الازمة ولايساهم في بناء الديمقراطية الصاعدة .

. غياب الحوار والتفاوض المجتمعي و تضييق هامش الحرية وغياب استقلالية القضاء.

. الانقسام داخل الحراك والتراجع عن المطالبة بالتغيير الجدري نتيجة ضعف الضغط الشعبي في الميادين.

. تراجع في المؤشرات سوسواقتصادية في مجال ارتفاع معدل البطالة وضعف التشغيل والندرة والرجوع إلى الحرمان من جديد الذي يغذي ثورات الجوع التي لا تخلو من استعمال العنف... إلخ.

. الانحراف عن السلمية نحو العنف المضمر.

. الدعم الخارجي للأنظمة السلطوية لضمان تدفق النفط ومصالح اقليمية أخرى[90].

وعموما فإن الصعوبات تتداخل مع بعضها البعض في عرقلة تجربة عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر نتيجة لغياب التوافق والحوار والتنازل المتبادل من الفواعل الاساسية للخروج من الازمة السياسية المتعددة والتغلب على التعثر والفشل والتراجع.

وفي الاخير إن نجاح أو فشل الانتقال الديمقراطي والموجة السادسة للديمقراطية في الجزائر التي لم تكتمل بعد ولم يحسم الصراع حولها بطريقة سلمية وسلسة ولم يتم التنازل

والاتجاه إلى طريق الحوار والتفاوض من أجل التوافق لبداية بناء تجربة ديمقراطية صاعدة ذات خصوصية جزائرية.

قد تكون لها أثار داخلية وخارجية ففي الداخل تؤخر بناء دولة الحق والقانون ودولة المؤسسات والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي وتنويع الاقتصاد و إلى إعادة انتاج نظام تسلطي جديد وخارجيا تؤثر على عملية المحاكاة والعدوى والانتشار.

. موريتانيا : رغم الاحتجاجات المحافظة على الوضع القائم.

إن النظام السياسي الموريتاني السابق برئاسة الرئيس محمد عبد العزيز الذي انتهت عهدته الرئاسية الاولى في شهر جويلية 1014 لم تختلف عن مسارات الأنظمة السياسية المغاربية بعد انطلاق موجات الربيع العربي بإدخال تعديلات وإصلاحات دستورية وإجراءات لم ترقى إلى بناء ديمقراطية صاعدة بل للتكيف والاستمرارية.

عرفت موريتانيا انقلابا عسكريا في 2005 على الرئيس معاوية ولد الطايع الذي تولى الحكم مند 1984 بواسطة الانقلاب والذي كان في السعودية لحضور جنازة الملك فهد وبعد عودته نزل في النيجر وبعدها أستقر في قطر ، وتعهد المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية برئاسة العقيد أعلي ولد محمد فال بتسليم السلطة وعدم ترشح أعضائه لأي انتخابات مقبلة وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية حرة وشفافة وتنظيم استفتاء لتعديل الدستور الذي كان في 2006.

وأهم تعديل هو تحديد مدة العهدة الرئاسية بعهدتين فقط لإنهاء المرحلة الانتقالية وتسليم السلطة [91] . وهو ماتم بالفعل حيث نظمت انتخابات ديمقراطية في 11 مارس 2007 الدور الأول والدور الثاني في 25 مارس 2007 بشهادة المراقبين الدوليين من الاتحاد الاوروبي والاتحاد الافريقي وفاز بها الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله المنتخب من طرف الشعب بنسبة 53% ليطاح به عن طريق انقلاب عسكري في 2008 من طرف محمد عبد العزيز.

وبعد تحرك المعارضة المدعومة من طرف الاتحاد الافريقي والاتحاد الاوروبي جعلت النظام يدخل في حوار وما عرف لقاء دكار في سنيغال على الاتفاق على العودة في أقرب الاجال إلى المسار الانتخابي وتوج بتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة في شهر جويلية

2009 فاز على أثرها الرئيس الحالي ممثلا للحزب الحاكم (حزب السلطة) الاتحاد من اجل الجمهورية بنسبة مشاركة بلغت 64،58 بالمائة و مشاركة ثلاثة أحزاب معارضة ومقاطعة عشرة أحزاب مختلفة .

ومع انتشار مد الربيع العربي الذي وصل موريتانيا بظهور حركة احتجاجية تسمى بحركة 25 فيفري 2011 التي طالبت بإسقاط النظام كبقية الحركات من أجل الانتقال إلى نظام ديمقراطي يضمن الحرية والتعددية والتداول على السلطة. ومن تأثيراتها بأن ساهمت في تأجيل الانتخابات التشريعية والمحلية التي كانت مقررة أن يجري تنظيمها في وقتها الأصلي في شهر أكتوبر 2011 ونتيجة للتجاذبات السياسية التي دفعت بالمعرضة وعلى رأسها حزب التحالف الشعبي التقدمي برئاسة مسعود بلخير رئيس البرلمان في نفس الوقت على الدخول في حوار مع السلطة.

وتم التوصل إلى اتفاقية سميت "المعاهدة من اجل التناوب السلمي" في ديسمبر 2011 تقضي بإدخال تعديلات دستورية على النظام الدستوري مع استمرارية المؤسسات الحالية إلى غاية انتخابات جديدة وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

لكن تعنت ورفض النظام لم تنجح المبادرة بأن حافظ النظام الحاكم على الوضع من أجل الاستمرارية،مما جعل الاحتجاجات والمظاهرات تتجدد في من جديد في شهر مارس 2012 للمطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي.

لكن دون جدوى رغم تعرض رئيس الجمهورية لإصابة بالرصاص في شهر أكتوبر 2012 ، التي لم تغير في الوضع واستمر الحال إلى غاية تنظيم الانتخابات التشريعية والمحلية الموجلة التي جرى تنظيمها في 23 نوفمبر 2013 وفاز بها الحزب الحاكم الاتحاد من أجل الجمهورية بربع مقاعد مجلس النواب ، وثلث المجالس المحلية.

مما زاد من تواصل الاحتجاجات على النظام السياسي وتعرضه لضغوطات الشارع نتيجة انتقال العدوى لكن ذلك لم يغير من الوضع بل الاستمرارية لتجاوز الضغوطات والمحافظة على الوضع القائم .

إن تنظيم الانتخابات الرئاسية التعددية في 2014 بمشاركة 7 مترشحين التي فاز بها الرئيس المنتهية ولايته بولاية ثانية بنسبة 81,89% وبنسبة مشاركة بلغت 56,46 % . احتراما لدستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية لعام 1991 المعدل في 2006 ، 2012، 2017 الذي يحدد في المادة 26 منه "ينتخب رئيس الجمهورية لمدة 5 سنوات ، ويكون سنه مابين 40 سنة ، و75 سنة".بينما تحدد المادة 28 من الدستور "يمكن إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمرة واحدة.

واستمر نفس النظام بدون تغيير إلى غاية تنظيم الانتخابات الرئاسية الدورية التعددية في 22 جوان 2019 بمشاركة 6 مرشحين من دون مشاركة الرئيس المنتهية ولايته التي بلغت نسبة المشاركة فيها نسبة 66,22 % وفاز بها مرشح التيار المحافظ الرئيس محمد الغزواني وزير الدفاع السابق والمقرب من الرئيس المنتهية ولايته بنسبة 52,1%.[92]

وما يلاحظ من الناحية الشكلية هي تنظيم انتخابات دورية تنافسية للتداول على السلطة واحتراما للدستور ،ولكن من الناحية العملية استمرار لنفس التيار المحافظ المتخندق في السيطرة والهيمنة على دواليب الحكم من دون انتقال ديمقراطي مقبول نتيجة لتواصل الاحتجاجات على نتائج الانتخابات الرئاسية الاخيرة [93] .

فهل تغير الانتخابات الرئاسية من الوضع أم أن الاستمرارية تبقى هي غاية النظام،ربما يكون ذلك مستقبلا إذا بادر الرئيس الجديد بالإصلاح وربما لضغط الشارع والأوضاع الاقتصادية ولاسيما ندرة الأموال لتمويل المشاريع وتلبية الحاجيات المختلفة أو ربما للضغوط الخارجية الداعمة للديمقراطية رغم مخاطرها على مستقبل البلاد.

وبهذا فإن مسارات لانتقال الديمقراطي وعمليات الاصلاح في دول المغاربية بعد انطلاق موجة الربيع العربي لم تكتمل و تتشابه ولكنها تتفاوت من بلد إلى أخر ففي المغرب اصلاح ووضع دستور جديد و تنازل ، وفي تونس وضع دستور توافقي يضمن توازن السلطات يمهد لتعزيز التماسك الديمقراطي مستقبلا.

بينما في موريتانيا العدوى والمحاكاة تم ادخال تعديلات دستورية في 2012 وفي 2017 لكنها لم تغير من الوضع .أما في ليبيا فإن المرحلة الانتقالية وتجربة الانتقال فشلت بسبب

الانقسام والحرب الاهلية التي تهدد وحدة البلاد وتدفع لتحطيم أركان الدولة والاتجاه نحو تصنيف الدول الفاشلة .

وأخيرا التجربة الجزائرية التي لم تخرج عن القاعدة بإدخال اصلاحات وتعديلات دستورية جزئية لم تحقق الانتقال والتداول على السلطة ،إلى غاية انطلاق الحراك الشعبي في 2019 أو الموجة السادسة للانتقال الديمقراطي التي لم تكتمل بعد لبداية بناء تجربة ديمقراطية صاعدة ذات خصوصية جزائرية. تكون لها أثار داخلية وخارجية ففي الداخل اذا نجحت سوف تساهم في بناء دولة الحق والقانون ودولة المؤسسات والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي وتنويع الاقتصاد وإذا فشلت سوف تودي إلى إعادة انتاج نظام تسلطي جديد وخارجيا تؤثر على عملية المحاكاة والعدوى والانتشار.

خاتمة :

وختاما فإن عمليات الانتقال الديمقراطي يجب أن تتجاوز عملية الاحتواء التي تنتهجها الأنظمة الحاكمة.ولكن هذا مرتبط بحدة ودرجة استمرار أزمات الحكم والفساد داخل تلك الأنظمة وابتعادها عن المسار الديمقراطي وعدم الاستجابة لمطالب الإصلاح مما يولد مزيدا من الضغط الشعبي في الشارع للمطالبة ببناء دولة الحق والقانون التي تضع آليات لتداول السلطة والانتقال السلس وتحقيق نوع من الاستقرار السياسي والاجتماعي للتغلب على الصعوبات الأمنية وخاصة مسألة العنف وتجاوز عمليات الالتفاف والاحتواء وسياسية الإصلاحات الجزئية لاستمرار التحكم في المستقبل.

الهوامش

[1]مصطفى كامل السيد ، صلاح سالم زرتوقة،الإصلاح السياسي في الوطن العربي.القاهرة:مركز دراسات وبحوث الدول النامية جامعة القاهرة،2006 ، ص 535.

[2]محمد محمود ربيع ،إسماعيل صبري مقلد وآخرون ، موسوعة العلوم السياسية ، الجزء الأول ، الكويت : مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، 1994 ص 476.

[3] EL Hadj Omar Diop, parties politiques et processus de transition démocratique en Afrique noire. Editons bublibook, paris:2006,p65.

[4]محمد الصريفي ،الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري.مؤسسة حورس الدولية،الاسكندرية،مصر:2009،ص 71 .

[5] أحمد خميس أحمد، حسناء أحمد محمود، التحول إلى الديمقراطية : المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي في العالم العربي. تقرير خاص ،المركز الديمقراطي العربي ، أكتوبر 2020.

[6]نفس المرجع السابق

[7]- المرجع نفسه

[8]محمد محمود ربيع ،إسماعيل صبري مقلد وآخرون ، مرجع سابق ص 476.

[9] EL Hadj Omar Diop, parties politiques et processus de transition démocratique en Afrique noire. Editons bublibook, paris:2006,p65.

[10]صموئيل،هانتنجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة عبد الوهاب علوب،ط 1 ، دار سعاد الصباح ، الكويت : 1993 ، ص 217.

[11] linz ,juan and Stepan Alfred. Problem of democratic transition and consolidation : southern Europe ,south America , and post –communist Europe p 33

[12]محمد محمود ربيع ،إسماعيل صبري مقلد وآخرون ، مرجع سابق ، ص 476.

[13]محمد محمود ربيع ،إسماعيل صبري مقلد وآخرون ، المرجع السابق ،ص 488.

[14]- صموئيل،هانتنجتون، الموجة الثالثة مرجع سابق ، ص 248 .

[15]عبد المطلب غانم السيد ،دراسة في التنمية السياسية. مصر،القاهرة : مكتبة الشرق ،1981 ، ص68.

[16]جابريال ألموند ، ج بنجهام باول، السياسة المقارنة ، دراسات في النظم السياسية العالمية . ترجمة أحمد عناني ، مصر ، القاهرة : دار الطباعة القومية ، 1980 ، ص 23.

[17] - محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1997 ، ص 55،56.

[18]- عبد الغفور إبراهيم أحمد، مجيد خليل حسين ، المدخل إلى طرق البحث العلمي. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع ، 2008 ،ص 52.

[19]- عمر الشيباني ،مناهج البحث العلمي. طرابلس : الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلام ،1975،ص 78.

[20] - صلاح الدين شروخ ، منهجية البحث القانوني:للجامعين علوم قانونية وعلوم اجتماعية. عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع،2003،ص 117.

[21] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية

[22]الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية

[23] عبد النور زوامبية ، منهجية البحث في العلوم السياسية. الجلفة : منصة التعليم عن بعد، تاريخ الدخول 10 جانفي 2021.

[24] الرجع نفسه

[25] الرجع نفسه

[26] الرجع نفسه

[27]حمودي بوخاري ،العلوم الاجتماعية : بحوث ،دروس ، محاضرات. تاريخ الدخولwww.facebook.com

[28] محمد فالح الجهني، تطبيق افتراضي لاسلوب دلفاي في الدراسات المستقبلية. السعودية: مجلة المعرفة ،2009.

[29] تقنية تحليل SOWT أو التحليل الرباعي تعريفها وأهميتها لماذا نستخدم SOWT مجلة الادارة اليوم. القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية،العدد 1 نوفمبر 2009.

[30] فاضل باقر مطشر اللامي ، مقياس ليكارث . بغداد :رابطة الاكاديمين العرب ،تاريخ الدخول 2021/01/15 ، 2017. www.arabacademics. org

[31]الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية بحث حول الحكم الراشد. تاريخ الدخول 2021/01/10. www.politics dz.com.

[32] سويم العزي ، دراسات في علم السياسة. السويد : منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك ،تاريخ التفحص 2021/01/02. .

[33] برهان غليون ،مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية . مجلة المستقبل العربي ، لبنان : العدد 213 نوفمبر 1996.

[34] عبد النور زوامبية، مرجع سابق.

[35], صامويل ،هانتنجتون، الموجة الثالثة ، مرجع سابق،ص 128.

[36]عبد الراحمن حمدي ،" قضايا وإشكاليات التحول الديمقراطي في إفريقيا". القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية ،جامعة القاهرة،2002،ص190.

[37]رواية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة،2005 ص 39..

[38]صامويل ،هانتنجتون، الموجة الثالثة ،مرجع سابق، ص، 217 .

[39] منتصر مجيد حميد ، اسامة عبد عمي خمف ،دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي : أنماط وأشكال. بغداد :كلية العلوم السياسة ،كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بدون سنة، ص 7.

[40]صامويل ،هانتنجتون ، الموجة الثالثة ، مرجع سابق،ص248

[41] linz ,juan and Stepan Alfred , opcit,p9

[42] lee Hongsub transition to democracy in Poland East European Quarterly vol 35 N1, Gate Academic One File, Accessed 10l01l2021, 2001 p2,3

[43]حسنين ابراهيم توفيق الانتقال الديمقراطي اطار نظري . مركز الجزيرة للدراسات ، ملفات 2013/2/14، ص 4.

[44] Khider Mesloub, Secouee par le Hirak : la Algerie a la croise des chemins. Larmattan Paris : 2020 P6

[45] -Michael McFOUL, the Fourth Wave of Democracy and Dictatorship No cooperative Transitions in the post Communist world. world politics ,Volum 54 ,2002,P222.

[46] - Dankwart Rustow, transitions to Democracy toward a dynamic Model. Comparative politics ,vol 2,No 3 April 1970p 345.

[47]ايمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي. ط2،البحرين : معهد البحرين للتنمية السياسية،2017،ص 55.

[48]صموئيل هنتجنتون، الموجة الثالثة ، مرجع سابق ، ص 227.

[49]صموئيل هنتجنتون ، الموجة الثالثة، نفس المرجع،ص 81.

[50] صموئيل هنتجنتون ، الموجة الثالثة، نفس المرجع،ص17.

[51]صموئيل هنتجنتون ، الموجة الثالثة، نفس المرجع 18

[52] -Michael McFOUL, OPCIT, p222.

[53]علي خليفة الكواري و آخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، ط2 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان : 2002 ، ص 246.

[54]إسماعيل الشطي وآخرون،مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية.ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان:2003،ص،55،54.

[55]نفس المرجع ،نفس الصفحة

[56]اسماعيل الشطي وآخرون، المرجع السابق ،ص،58،57

[57]علي الدين هلال السوقي، محمود ساعد محمد، اتجاهات حديثة في علم السياسية. القاهرة:. اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، المجلس الأعلى للجامعات ،جامعة القاهرة، 1999ص141.

[58]مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي النظم العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988-2008).أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر،2009، ص22.

[59]عبد الرحمن الكواكبي،طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد. كلمات عربية للترجمة والتوزيع ، مصر، القاهرة:،2011، ص 18.

[60]تيد روبرث غور، لماذا يتمرد البشر.ترجمة،مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة: 2004، ص 12.

[61]عبدو سعد وآخرون ،النظم الانتخابية . ط 1 ،مركز بيروت للأبحاث والمعلومات ،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت،لبنان:2005،ص 28.

[62]غنوة كنان ، ماهي نظرية المؤامرة ؟ ومن أخترع هذا المصطلح . صحيفة رؤية. الامارات العربية المتحدة : الصادرة تاريخ 30 مارس 2020 .

[63]حسن خليل ، عولمة ديمقراطية وحروب. ط 1 ، دار الفارابي ،بيروت : 2010 ، ص 62،63،64.

[64]حسن خليل،نفس المرجع ،ص 75،76.

[65]محمد موقيت،العالم العربي والمغاربي بين خروج من التسلط والاستبداد ودخول إلى الديمقراطية.مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي،العدد،29 ، الجزائر ، 2011،ص 24.

[66] مسعود الرمضاني ، تونس الانتقال الديمقراطي العسير. القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 2017،ص 10.

[67] الجمهورية التونسية دستور 27 جانفي 2014 .

[68] البنك الدولي ، تقرير عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب . مجموعة البنك الدولي،واشنطن : 06 جويلية 2011.

[69] المملكة المغربية الدستور المعدل بتاريخ 1 جويلية 2011 ، الظهير الشريف ، عدد 91 ،11، 1 الصادر بتاريخ 29 جويلية 2011 ، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 5964 الصادر بتاريخ 30 جويلية 2011.

[70] أسماء رسولي بناء الدولة في ليبيا بعد مابعد القدافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية. الجزائر : المجلة الجزائرية للأمن الانساني ، المجلد 6 العدد 1 جانفي 2021،ص 280.

[71] أسماء رسولي ، المرجع نفسه،ص 283.

[72] أسماء رسولي، المرجع نفسه،ص 284.

[73] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 1/16 المؤرخ 06 فيفري 2016 المتضمن التعديل الدستوري الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة بتاريخ 7 مارس 2016.

[74] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم 251/20 يتضمن استدعاء الهيئة الناخبة للاستفتاء على مشروع تعديل الدستور المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 54 بتاريخ 16 سبتمبر 2020 .

[75] linz , juan ,opcit,p 38.

[76] - Dankwart Rustow ,opcit p 345.

[77] ليبهارت ،ارنت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد.ترجمة حسني زينه.معهد الدراسات الاستراتيجية،بغداد ،العراق: 2006 ص 8.

[78]عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي إشكالاته : دراسة نظرية مقارنة . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.الدوحة ،قطر: 2020.ص 514.

[79] khider Mesloub,opcit p 11.

[80] Zoubir A Yahay, ' A Giant Afraid of its Shadow ' : Algeria Reluctant Middle power . in Adhem Saouli , unfulfilled aspirations : middle power politics in the middle east . USA , Oxford university press .2020 P 87.

[81]أحمد السوسي ، في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية . تونس : مطبعة لطرش ،2015 ص 225.
[82] Zoubir A Yahay ,opcit ,p88
[83] -khider Mesloub, opcit p18
[84] -khider Mesloub, idem p18

[85]- صندوق النقد الولي ،نقرير حول الاقتصاد الجزائري واشنطن : مجموعة صندوق النقد الدولي.الصادر بتاريخ 19 أفريل 2020.
[86]الديوان الوطني للإ حصائيات تقرير حول الاقتصاد الجزائري. الجزائر : الصادر بتاريخ 26 أوت 2020
[87]محمد زيتوني ، الحراك السياسي في الجزائر و أزمة السلطة ما بعد بوتفليقة. مجلة قضايا ونظرات .فصلية ، مركز الحضارة للدراسات و البحوث، القاهرة : العدد 16 2020.ص 71.

[88]محمد زيتوني ،نفس المرجع ،ص 68.

[89]أحمد السوسي ، مرجع سابق ، ص 216،ص 224.

[90] عزمي بشارة،مرجع سابق،ص 459 .
[91] محمد ناصر شحاتة، التحول السياسي في موريتانيا و ازمة الديمقراطية في العالم العربي .الامارات العربية : مركز الامارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية أفريل 2007.
[92] وحدة الدراسات السياسية ، الانتخابات الرئاسية الموريتانية : هل ضاعت فرصة أخرى للتحول الديمقراطي. قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. جوان 2019،ص 1.
[93] المرجع نفسه ،ص 3.

قائمة المصادر و المراجع:

. محمد محمود ربيع ،إسماعيل صبري مقلد وآخرون ، موسوعة العلوم السياسية ، الجزء الأول ، الكويت : مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، 1994.

. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية www.politics .dz.com

أولا : الكتب باللغة العربية

. أرنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد.ترجمة حسني زينه.معهد الدراسات الاستراتيجية،بغداد ،العراق : 2006 .

. السوسي أحمد ، في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية . تونس : مطبعة لطرش ،2015.

. أحمد خميس أحمد ، حسناء أحمد محمود ، التحول إلى الديمقراطية : المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي في العالم العربي. تقرير خاص ،المركز الديمقراطي العربي ، أكتوبر 2020.

. الصر يفي محمد ،الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري.مؤسسة حورس الدولية ، الاسكندرية،مصر :2009.

. الكواري علي خليفة و آخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، ط2 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان : 2002.
. الشطي إسماعيل وآخرون،مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية.ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان:2003.
. السوقي علي الدين هلال ، محمود ساعد محمد، اتجاهات حديثة في علم السياسية. القاهرة : اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ، المجلس الأعلى للجامعات ،جامعة القاهرة:1999.
. الكواكبي عبد الرحمن ،طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد. كلمات عربية للترجمة والتوزيع ، مصر ، القاهرة:،2011.
. الرمضاني مسعود ، تونس الانتقال الديمقراطي العسير. القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 2017.
. الشيباني عمر، مناهج البحث العلمي. طرابلس : الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلام ،1975.
. حمدي عبد الراحمن ،" قضايا وإشكاليات التحول الديمقراطي في إفريقيا". القاهرة : مركز البحوث والدراسات الإفريقية ،جامعة القاهرة،2002.
. حسن ايمان ، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي. ط 2 ، البحرين : معهد البحرين للتنمية السياسية،2017.
. منتصر مجيد حميد ، اسامة عبد عمي خمف ،دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي : أنماط وأشكال. بغداد :كلية العلوم السياسة ،كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بدون سنة.
. رواية توفيق ، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة،2005.
. صموئيل، هانتنجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة عبد الوهاب علوب ،ط 1، دار سعاد الصباح ، الكويت : 1993.
. كامل السيد مصطفى ، سالم زرتوقة صلاح ،الإصلاح السياسي في الوطن العربي : القاهرة مركز دراسات وبحوث الدول النامية جامعة القاهرة،2006.
. جابريال ألموند ، ج بنجهام باول، السياسة المقارنة ، دراسات في النظم السياسية العالمية . ترجمة أحمد عناني، مصر ،القاهرة : دار الطباعة القومية،1980،
. شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،1997.

. شروخ صلاح الدين ، منهجية البحث القانوني:للجامعين علوم قانونية وعلوم اجتماعية.عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2003.
. عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي إشكالاته : دراسة نظرية مقارنة . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.الدوحة ، قطر : 2020.
. عبد المطلب غانم السيد ،دراسة في التنمية السياسية. مصر،القاهرة :مكتبة الشرق ،1981.
. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مجيد خليل حسين ، المدخل إلى طرق البحث العلمي. عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2008.
. عبدو سعد وآخرون ،النظم الانتخابية . ط1،مركز بيروت للأبحاث والمعلومات ،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت،لبنان:2005.
. غور تيد روبرث ، لماذا يتمرد البشر.ترجمة،مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة: 2004.
. خليل حسن ، عولمة ديمقراطية وحروب. ط1 ، دار الفاربي ، بيروت : 2010.

Livers

. EL Hadj Omar Diop, parties politiques et processus de transition démocratique en Afrique noire. Editons bublibook, paris:2006,p65.
.Dankwart Rustow, transitions to Democracy toward a dynamic Model. Comparative politics ,vol 2,No 3 April 1970.
.Khider Mesloub, Secouee par le Hirak : la Algerie a la croise des chemins. Larmattan Paris : 2020.
. linz ,juan and Stepan Alfred. Problem of democratic transition and consolidation : southern Europe ,south America , and post –communist Europe .

. Michael McFOUL, the Fourth Wave of Democracy and Dictatorship No cooperative Transitions in the post Communist world. World politics ,Volum 54 ,2002.
. Zoubir A Yahay, ' A Giant Afraid of its Shadow ' : Algeria Reluctant Middle power . in Adhem Saouli , unfulfilled aspirations : middle power politics in the middle east . USA , Oxford university press .2020.

المجلات:

. محمد فالح الجهني ، تطبيق افتراضي لأسلوب دلفاي في الدراسات المستقبلية. السعودية : مجلة المعرفة ،2009.

. تقنية تحليل SOWT أو التحليل الرباعي تعريفها وأهميتها لماذا نستخدم SOWT مجلة الادارة اليوم. القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية،العدد 1 نوفمبر 2009.

. غليون ، برهان ،مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية . مجلة المستقبل العربي ، لبنان : العدد 213 نوفمبر 1996.

. محمد موقيت ،العالم العربي والمغاربي بين خروج من التسلط والاستبداد ودخول إلى الديمقراطية.مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي،العدد،29 ، الجزائر ، 2011

. كنان غنوة ، ماهي نظرية المؤامرة ؟ ومن أخترع هذا المصطلح . صحيفة رؤية. الامارات العربية المتحدة : الصادرة تاريخ 30 مارس 2020 .

. رسولي أسماء ، بناء الدولة في ليبيا بعد مابعد القدافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية. الجزائر : المجلة الجزائرية للأمن الانساني ، المجلد 6 العدد 1 جانفي 2021.

. محمد زيتوني ، الحراك السياسي في الجزائر و أزمة السلطة ما بعد بوتفليقة. مجلة قضايا ونظرات .فصلية ، مركز الحضارة للدراسات و البحوث، القاهرة : العدد 16 2020.

. شحاتة محمد ناصر ، التحول السياسي في موريتانيا و ازمة الديمقراطية في العالم العربي .الامارات العربية : مركز الامارات للبحوث و الدراسا ت الإستراتيجية أفريل 2007.

. وحدة الدراسات السياسية ، الانتخابات الرئاسية الموريتانية : هل ضاعت فرصة أخرى للتحول الديمقراطي. قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. جوان 2019.

المنصات و المواقع الالكترونية

. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتجية بحث حول الحكم الراشد. تاريخ الدخول www.politics .dz.com.2021/01/10

. العزي سويم ، دراسات في علم السياسة. السويد : منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك تاريخ التفحص 02/01/ 2021.

. بوخاري حمودي ،العلوم الاجتماعية : بحوث ،دروس ، محاضرات. تاريخ الدخولcom. www.facebook

. حسنين ابراهيم توفيق، الانتقال الديمقراطي اطار نظري . مركز الجزيرة للدراسات ، ملفات .2013/2/14

. فاضل باقر مطشر اللامي ، مقياس ليكارث . بغداد :رابطة الاكاديمين العرب ،تاريخ الدخول www.arabacademics. Org.2017 ، 2021 /01/15

زوامبية عبد النور ، منهجية البحث في العلوم السياسية. الجلفة : منصة التعليم عن بعد ، تاريخ الدخول 10 جانفي 2021.

Revues

. lee Hongsub transition to democracy in Poland East European Quarterly vol 35 N1, Gate Academic One File, Accessed 10l01l2021, 2001 .

المواد غير المنشورة الرسائل الجامعية:

. بلعور مصطفى ، التحول الديمقراطي النظم العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(2008.1988).أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر،200913 نوفمبر 1996.

التقارير

البنك الدولي ، تقرير عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب . مجموعة البنك الدولي،واشنطن : 06 جويلية 2011.

صندوق النقد الولي ،نقرير حول الاقتصاد الجزائري واشنطن : مجموعة صندوق النقد الدولي.الصادر بتاريخ 19 أفريل 2020.

الديوان الوطني للإ حصائيات تقرير حول الاقتصاد الجزائري. الجزائر : الصادر بتاريخ 26 أوت 2020.

القوانين الرسمية

. الجمهورية التونسية دستور 27 جانفي 2014 .
. المملكة المغربية الدستور المعدل بتاريخ 1 جويلية 2011 ، الظهير الشريف ، عدد 91 ،11، 1 الصادر بتاريخ 29 جويلية 2011 ، المنشور فيالجريدة الرسمية عدد 5964 الصادر بتاريخ 30 جويلية 2011.
. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 1/16 المؤرخ 06 فيفري 2016 المتضمن التعديل الدستوري الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة بتاريخ 7 مارس 2016.
. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم 251/20 يتضمن استدعاء الهيئة الناخبة للاستفتاء على مشروع تعديل الدستور المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 54 بتاريخ 16 سبتمبر 2020.
. دستور الجمهورية الموريتانية الاسلامية الصادر بتاريخ 21 جويلية 1991 والمراجع سنوات 2006 ، 2012 ، 2017.

الفهرس.....**107**

تقديم :.....**1**

المحور الأول : مفهوم الإصلاح السياسي وعلاقاته بمختلف المفاهيم.....**2**

. الإصلاح السياسي.....2

. الانتقال الديمقراطي.....4

. تعريف الديمقراطية 5

. الانتقال الديمقراطي.....7

. التحول الديمقراطي 8

. التغيير الديمقراطي.....8

. الثورة الديمقراطية (التغيير الجدري).....9

. التحديث السياسي.....9

. التنمية السياسية.....11

المحور الثاني : مناهج دراسة قضايا الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي.....14

أولا. المناهج التقليدية 14

. المنهج الوصفي.....14

. المنهج التاريخي.....17

. المنهج التجريبي.....17

. المنهج المقارن.....19

. منهج دراسة الحالة.....20

. منهج تحليل المضمون.....21

2 . ثانيا . الاقترابات والمداخل والتقنيات والأدوات الحديثة لدراسة قضايا الإصلاح السياسي.....22

. الاقتراب القانوني المؤسسي.....22

. الاقتراب الوظيفي. 23

. المدخل الاتصالي. 24

. المدخل النسقي النظمي.....25

. اقتراب صنع القرار.....26

. مدخل اللعب.....26

. التحليل الإحصائي(الأحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS.....27

. أسلوب دلفي.....28

. أنموذج مدخل التحليل الرباعي.....29

. سلم ليكارث رسنيس.....29

. الحكم الراشد 30

. الاقتراب التعاوني المفتوح..... 31

. المدخل المتعدد الأبعاد.....32

ثالثا . الأدوات المنهجية في التحليل.....33

. الاستمارة.....33

. الملاحظة.....33

. المقابلة.....34

. المحور الثالث :أسباب وعوامل الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي.....36

أولا. العوامل الداخلية.....36

ثانيا . العوامل الخارجية.....37

. المحور الرابع : آليات الإصلاح و الانتقال الديمقراطي. 39

اولا . الآليات السلمية.....39

ثانيا . الآليات العنيفة.....40

. المحور الخامس : أنواع و أنماط ومراحل الإصلاح الانتقال الديمقراطي....42

أولا : أنواع وأنماط الإصلاح والانتقال الديمقراطي.....42

1 . نمط التحول من القمة.....42

2 . نمط التحول من الوسط بالتفاوض.....43

3 . نمط التغيير أو التدخل الخارجي.....44

4 . نمط التحول من القاعدة بالشارع.....45

ثانيا . مراحل الإصلاح و الانتقال الديمقراطي.....46

1. التهيؤ.....46

2 . الانطلاق.....46

3 . التعميق.....47

4 . الترسيخ الديمقراطي.....47

. المحور السادس : خطوات مؤشرات واستراتيجيات الإصلاح.....48

أولا . خطوات الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي.....48

1 . خطوة أولى سياسية.....48

2 . خطوة ثانية تقنية.....48

ثانيا . مؤشرات الإصلاح و الانتقال الديمقراطي.....50

1 . انتخابات حرة ونزيهة..... 50

2 . بناء المؤسسات الدستورية 50

3 . حرية الرأي و الإعلام و وتشكيل الأحزاب والجمعيات 50

4 . سيادة القانون استقلالية القضاء.....51

ثالثا . استراتيجيات الإصلاح الانتقال الديمقراطي.....51

أولا . الإستراتيجية المؤسساتية.....51

ثانيا . الإستراتيجية الاجتماعية.....52

ثالثا . إستراتيجية الفعل السياسي.....52

. المحور السابع : الموجات الديمقراطية.....53

. تعريف الموجة الديمقراطية.....53

. الموجة الأولى.....54

. الموجة الثانية.....54

. الموجة الثالثة.....54

. الموجة الرابعة.....55

. الموجة الخامسة.....56

. الموجة السادسة.....57

المحور الثامن : أهم المداخل التفسيرية لعمليات الإصلاح والانتقال الديمقراطي.....58

اولا . المدخل التعددي.....58

ثانيا . المدخل التحديثي.....59

ثالثا. مدخل المراحل.....59

رابعا . مدخل الموجات الديمقراطية.....60

خامسا . مدخل العدوى والانتشار.....61

سادسا . مدخل الاستبداد والحرمان.....61

المحور التاسع : صعوبات الإصلاح و الانتقال الديمقراطي و تصنيف الأنظمة السياسية المغاربية.....63

أولأ : . صعوبات الإصلاح و الانتقال الديمقراطي.....63

1. نظرية المؤامرة..... 63

2. ديمقراطية الخوف.....64

3 . ديمقراطية الفوضى.....64

ثانيا . تصنيف الانظمة السياسية المغاربية.....66

المحور العاشر : مسارات تجارب الإصلاح والانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية.....68

أولا . تونس : الدستور الجديد خطوة الانتقال الديمقراطي.....69

ثانيا. المغرب : إصلاح النظام أحسن من إسقاطه.....71

ثالثا . ليبيا : صعوبة المرحلة الانتقالية : بين الاصلاح و الانقسام.....74

رابعا . الجزائر :الحراك الشعبي 2019 والموجة السادسة للانتقال الديمقراطي : الصراع بين التيار المحافظ المتخندق والتيار الإصلاحي التغييري.....76

أولا : مرحلة(2010 . 2018) إصلاح الجزء قبل الكل لا يحل الأزمة.....76

ثانيا : الحراك الشعبي والموجة السادسة للانتقال الديمقراطي : الصراع بين التيار المحافظ المتخندق وتيار التغيير.....78

خامسا . موريتانيا : رغم الاحتجاجات المحافظة على الوضع القائم.....92

خاتمة :.....96

قائمة الهوامش.....97

قائمة المصادر والمراجع.....101

الفهرس 107